

الكتاب: المناظرات بين فقهاء السنة وفقهاء الشيعة
المؤلف: مقاتل بن عطية
الجزء:
الوفاء: ٥٠٥
المجموعة: من مصادر العقائد عند الشيعة الإمامية
تحقيق: إعداد وتعليق: صالح الورداني
الطبعة: الأولى
سنة الطبع: ١٤١٩ - ١٩٩٩ م
المطبعة:
الناشر: الغدير للدراسات والنشر - بيروت - لبنان
ردمك:
ملاحظات:

المناظرات
بين
فقهاء السنة وفقهاء الشيعة

(١)

جميع حقوق الطبع محفوظة
لمركز الغدير للدراسات الإسلامية
ولا يحق لأي شخص، أو مؤسسة، أو جهة، إعادة
طبع الكتاب أو ترجمته إلا بترخيص من الناشر
الطبعة الأولى
١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

المناظرات

بين

فقهاء السنة وفقهاء الشيعة

إعداد وتعليق

صالح الورداني

الغدير

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(٤)

كلمة المركز

لم يكن المسلمون، في يوم من الأيام، أكثر حاجة إلى الوحدة منهم في هذه الأيام، فمنظرو الغرب الاستعماري في هذا الزمن، يرون في الإسلام عدوهم الأول، ويعدون الخطط التي سرعان ما ينفذها السياسيون والعسكريون للقضاء عليه، بغية السيطرة على بلاد المسلمين وامتلاك ثرواتها، وهذا يعني أن وجود المسلمين الفاعل نفسه مهدد بالخطر، ما يقتضي المبادرة إلى امتلاك القوة القادرة على مقاومة هذا الخطر، وأول شروط هذا الامتلاك هو الوحدة الإسلامية.

والوحدة المطلوبة ينبغي أن تقوم على أساس متين هو معرفة الآخر معرفة حقيقية شاملة وعميقة وحواره في الأمور الخلافية من دون تجاهل لأي أمر كان، أو لا يزال، موضع خلاف، ومن دون مداراة، ذلك أن النأي عن البحث الموضوعي الجدي في ما يختلف المسلمون فيه، والاكتفاء بالمجاملات يبقى النأي قائما بينهم، مغطي بركام من الكلام العام الجاهز للاستهلاك في الوقت المناسب.

هذا الكلام يقصي أكثر مما يقرب، وما يقرب هو الحوار العقلي الرصين الذي يحدد الموضوعات المختلف بشأنها، ويبحثها.. وكثيرا ما أدار علماء المسلمين مثل هذا الحوار، ومن نماذج ذلك ما يذكره المؤرخون من أن الشيخ عز الدين حسين بن عبد الصمد (٩١٨ هـ - ٩٨٤ هـ)، وهو من أئمة الفقه والحديث الشيعة، حل ضيفا على عالم من علماء حلب، كان نظيرا له وصديقا، وقال له: " إنه يقبح ومثلك، بعد أن صرف كل منا عمره في تحصيل العلوم الإسلامية وتحقيق مقدماتها،

أن يقلد في مذهبه الذي يلقي الله به... وليس حجة منجية لأن كل أحد يقلد سلفه... " فقال له صديقه: " هلم نبحث " .
ليس حجة منجية لأن يقلد كل واحد منا سلفه، فهلم نبحث...، هذا هو المنهج القديم الذي يفضي إلى الوحدة الحقيقية وهي، كما رأينا، شرط وجودنا الفاعل على هذا الزمن.
ينطلق معد هذا الكتاب ومحققه من هذا الاعتقاد، فيجمع المناظرات التي جرت بين فقهاء السنة وفقهاء الشيعة، في ما مضى من زمن، ويحققها، ويقدم لها، ويعرف ما يرد فيها من أعلام، ويشرح ما يحتاج إلى شرح من أحداث وعبارات وألفاظ... وهدفه أن يكون الحوار العقلي رائدنا في معرفة بعضنا بعضا ومعرفة أهداف أمتنا والمضي إلى تحقيقها، والله الموفق في كل حال، وما نبتغي سوى مرضاته.
مركز الغدير للدراسات الإسلامية

مقدمة

إن المصارحة الفكرية والعقائدية من شأنها أن تؤدي إلى وضوح الرؤيا وتحقيق القدر المطلوب من التفاهم بين المسلمين سنة وشيعة..

أما المداراة والغموض فمن شأنه أن يؤدي إلى زرع بذور الشك وزيادة التباعد وقد كشف لنا القرآن الكثير من العقائد الباطلة التي تبناها اليهود والنصارى وفي الوقت نفسه طلب من المسلمين التعايش معهم وأجاز مناكحتهم وأحل طعامهم..

وجاء سلوك الرسول (ص) ليؤكد هذه السياسة القرآنية. وجاءت مواقفه لتدعمها..

وما تفرق المسلمون إلا بانحرافهم عن النهج القرآني واتباعهم الروايات الباطلة وأقوال الرجال..

هذه الروايات والأقوال هي التي زرعت بذور الشقاق بين المسلمين.. ولا تزال هذه الروايات والأقوال تلعب هذا الدور حتى يومنا هذا..

وليس هناك من حل أمام المسلمين سوى العودة إلى القرآن وتحكيمه في هذه الروايات والأقوال..

وهذا الحل يتطلب شجاعة كبيرة من المسلمين وسوف ينتج عند تبديد حالة الشك والخوف التي تنتاب أهل السنة من الآخرين شيعة وغيرهم..

إن أهل السنة في حاجة إلى شجاعة الشيعة في عرض عقائدهم وأفكارهم ورفعهم لراية العقل في مواجهة النقل..

أهل السنة في حاجة إلى رفع هذه الراية في مواجهة قضية الإمامة والخلافة والصحابة التي هي جوهر الخلاف بينهم وبين الشيعة..

ولا يجب على مسلمي السنة أن يتخوفوا من إبراز عقائد الشيعة ورؤيتهم في الصحابة والقرآن وشتى القضايا الأخرى. فإن هذا التخوف لا يعني إلا شيئاً واحداً وهو أن عقيدتهم مهزوزة ضعيفة يخشى عليها من عقائد الآخرين..

وحالة سوء الفهم القائمة بين السنة والشيعة إنما يعود سببها إلى العزلة الفكرية الواقعة بين الطرفين. تلك العزلة التي أسهمت فيها السياسة بدور كبير. وهي التي تولدت في ظلها الشائعات وتكاثرت من حول الشيعة. مما أدى إلى توسيع رقعة العداة بين الطرفين..

إن التعايش القائم على المعرفة والوعي من شأنه أن يؤدي إلى تقبل الآخر والتماس الأعذار له في فكره ومعتقداته وتحقيق الوحدة الإسلامية المنشودة. بل هو الطريق الوحيد للوصول إليها..

من هنا فإن هذه المناظرات التي نضعها بين يدي القارئ اليوم تعد الخطوة الأولى على هذا الطريق الطويل. طريق الوعي والمعرفة الذي فرض نفسه على المسلمين اليوم في عصر الانكشاف الذي أصبح فيه العالم أشبه بكتاب مفتوح يقرؤه الجميع..

إن الرابح الحقيقي في مثل هذه المناظرات هو الإسلام لا السنة ولا الشيعة.. وقد يثير البعض الشكوك حول حقيقة هذه المناظرات. إلا أن ما يجب توكيده هنا هو أن الباحث عن الحق إنما هو رهن النص والحقيقة. فإن النص والحقيقة لا يمكن اختلاقيهما..

وختاماً لا نملك سوى القول إن الهدى هدى الله..

صالح الورداني
القاهرة

ص ب / ١٦٣ / ١١٧٩٤

رمسيس

المناظرة الأولى

(٩)



(۱۰)

في القرن الخامس الهجري
تدوين مقاتل بن عطية
وقعت أحداث هذه المناظرة في عصر الدولة السلجوقية. وقام بتدوينها
مقاتل بن عطية في المدرسة النظامية ببغداد..
وظلت مخطوطة هذه المناظرة محجوبة عن الأبصار حتى تم العثور عليها في
مكتبة (راجا محمود آباد) بخط مقاتل بن عطية وذلك في عام (١٣٠٠ هـ)..
وتم طباعتها في بيروت تحت اسم (مؤتمر علماء بغداد) في عام ١٤٠٢ هـ..
ونود أن نشير هنا إلى أن هذه المناظرة قد استغرقت ثلاثة أيام حسبما ذكر وهو
أمر غير واضح من خلال السرد. لذا فقد قسمناها إلى ثلاثة فصول هي بمثابة ثلاثة أيام
من باب اليسر والترتيب للموضوعات محل المناظرة.
ويلاحظ القارئ أننا قد أشرنا إلى الفقيه الشيعي بلفظ العلوي..
والفقيه السني بلفظ العباسي التزاما بما ورد في نص المناظرة..
شخصيات المناظرة
ارتبطت هذه المناظرة بثلاثة شخصيات هي:
- الداعي لها وهو الملك ملك شاه بن ألب أرسلان السلجوقي..
- المنفذ لها وهو الوزير الفقيه نظام الملك..
- كاتبها وهو مقاتل بن عطية..
أما ملك شاه فهو أبو الفتح بن ألب أرسلان محمد بن داوود بن ميكائيل بن
سلجوق بن دقاق الملقب جلال الدولة..
كان من أحسن الملوك سيرة. حتى كان يلقب بالسلطان العادل وكان منصورا في
الحروب ومغرما بالعمائر. فحفر كثيرا من الأنهار وعمر على كثير من البلدان
والأسوار. وكان لهجا بالصيد.. وكانت السبل في أيامه ساكنة والمخاوف آمنة. تسيير

القوافل من وراء النهر إلى أقصى الشام وليس معها خفير. ويسافر الواحد والاثنان من غير خوف ولا رهب..

هكذا يروي ابن خلكان عن حال البلاد والعباد في ظل حكم ملك شاه الذي امتد ملكه إلى جميع بلاد ما وراء النهر والجزيرة والشام وخطب له على جميع منابر الإسلام سوى بلاد المغرب..

ولم يكن للخليفة العباسي في ظل حكمه سوى الاسم فقد أصبحت بغداد واقعة في دائرة سلطانه وخاضعة لنفوذه.. (١).

وعن سبب وفاته يروي ابن خلكان أن السلطان ملك شاه دخل بغداد في شوال سنة خمس وثمانين وأربعمائة. وخرج من فوره إلى ناحية دجيل لأجل الصيد. فاصطاد وحشا وأكل من لحمه. فابتدأت به العلة.. فعاد إلى بغداد مريضاً. فلما دخلها توفي ثاني يوم دخوله..

وقيل إنه سم في خلال تخلل به.. (٢).

ويشير ابن خلكان إلى أن الخليفة العباسي المقتدي بأمر الله كان له دور في قتله بينما يؤكد مقاتل أن أهل السنة هم الذين تأمروا على قتله هو ونظام الملك بسبب ميلهما إلى الشيعة.. (٣).

والراجح أن أهل السنة لا يمكنهم الإقدام على هذه الجريمة دون معونة من جهة ذات نفوذ وسلطان كالخليفة العباسي مثلاً. أو أقارب ملك شاه الذين كانوا في صراع معه بعد أن استولى على ممالكهم وضمها لدولته.. (٤).

- نظام الملك:

هو أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الملقب بنظام الملك قوام الدين الطوسي كان وزير ألب أرسلان وبقي في خدمته عشر سنين ولما توفي تنازع

(١) وفيات الأعيان ج ٥ / ترجمة رقم ٧٤٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أنظر خاتمة المناظرة.

(٤) أنظر وفيات الأعيان.

أولاده الملك فوطد المملكة لولده ملك شاه وأصبح صاحب الأمر والنهي في دولته وأقام على هذا عشرين سنة..

وكان محبا للعلم والعلماء وكثير الإنعام على الصوفية، وهو أول من أنشأ المدارس واقتدى به الناس. وشرع في بناء المدرسة النظامية في بغداد عام (٤٥٧ هـ).. وكانت له مجالس رأي وفقه وأدب، وكان الفقهاء والأدباء والشعراء وأصحاب الرأي يزدحمون على بابيه..

يروى ابن خلكان أنه قتل على يد صبي ديلمي تخفى في هيئة الصوفية عام (٤٨٥ هـ) في شهر رمضان.. ويروى أنه قتل على يد منافسه تاج الملك ثارا لسيدهم.. (١).

وقد رثى الكثير من الشعراء نظام الملك كما رثاه مقاتل بن عطية بقصيدة وكان مقاتل قد تزوج ابنة نظام الملك.. (٢).

- مقاتل بن عطية:

هو أبو الهيجاء مقاتل بن عطية بن مقاتل البكري الحجازي الملقب شبيل الدولة، كان من أولاد الأمراء العرب، وكان من جملة الأدباء الظرفاء وله نظم بديع اختص بالوزير نظام الملك وصاهره.. من شعره:

إذا زان قوما بالمناقب واصف * ذكرنا فضلا يزين المناقبا
له الشيم الشم التي لو تجسمت * لكانت لوجه الدهر عينا وحاجبا
ثنى نحو شمطاء الوزارة طرفه * فصارت بأدنى لحظة منه كاعبا
تناول أولادها وما مد ساعدا * وأحرز أخراها وما قام واثبا
ومرض مقاتل في آخر عمره وتوفي حوالي عام (٥٥٥ هـ).. (٣).

(١) أنظر وفيات الأعيان ج ٥ / ترجمة رقم ١٧٩.

(٢) المرجع السابق. وانظر نص القصيدة في خاتمة المناظرة.

(٣) أنظر وفيات الأعيان ج ٥ / ترجمة ٧٣٤.

قصة المناظرة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين محمد النبي العربي وآله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه المطيعين.

دخل على الملك شاه أحد العلماء الكبار واسمه: (الحسين بن علي العلوي) وكان من كبار علماء الشيعة..

ولما خرج العالم من عند الملك استهزأ به بعض الحاضرين وغمزه.

فقال الملك: لماذا استهزأت به؟

قال الرجل: ألا تعرف أيها الملك أنه من الكفار الذين غضب الله عليهم ولعنهم؟

فقال الملك متعجبا: ولماذا. أليس مسلما؟

فقال الرجل: كلا إنه شيعي!

فقال الملك: وما معنى الشيعي؟ أليس الشيعة هم فرقة من فرق المسلمين؟

قال الرجل: كلا إنهم لا يعترفون بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان.

قال الملك: وهل هناك مسلم لا يعترف بإمامة هؤلاء الثلاثة؟

قال الرجل: نعم هؤلاء الشيعة.

قال الملك: وإذا كانوا لا يعترفون بإمامة هؤلاء الصحابة فلماذا يسميهم الناس

مسلمين؟

قال الرجل: ولذا قلت لك أنهم كفار..

فتفكر الملك مليا، ثم قال: لا بد من إحضار الوزير نظام الملك لنرى جلية

الحال.

ولما جاء الوزير: نظام الملك وسأله الملك عن الشيعة: هل هم مسلمون؟

قال نظام الملك: اختلف أهل السنة فطائفة منهم يقولون أنهم مسلمون لأنهم

- أي الشيعة - يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويصلون ويصومون،

وطائفة منهم يقولون أنهم كفار.

قال الملك: وكم عددهم؟
فقال نظام الملك: لا أحصي عددهم كاملا ولكنهم يشكلون نصف المسلمين
تقريبا.

قال الملك: فهل نصف المسلمين كفار؟
قال الوزير: إن بعض العلماء يعتبرونهم كفارا وإنني لا أكفرهم
قال الملك: فهل لك أيها الوزير أن تحضر علماء الشيعة وعلماء السنة لنرى
جلية الحال؟

قال الوزير: هذا أمر صعب وأخاف على الملك والمملكة؟
قال الملك: لماذا؟

قال الوزير: لأن قضية الشيعة والسنة ليست قضية بسيطة، بل هي قضية حق
وباطل قد أريقت فيها الدماء، وأحرقت فيها المكتبات، وأسرت فيها نساء وألفت فيها
كتب وموسوعات وقامت لأجلها حروب!!

تعجب الملك الشاب من هذه القضية، وفكر مليا ثم قال: أيها الوزير إنك تعلم
أن الله أنعم علينا بالملك العريض، والجيش الكثيف فلا بد أن نشكر الله على هذه
النعمة، ويكون شكرنا أن نتحرى الحقيقة ونرشد الضال إلى الصراط المستقيم، ولا بد
أن تكون إحدى هاتين الطائفتين على حق والأخرى على باطل، فلا بد أن نعرف الحق
فنتبعه ونعرف الباطل فنتركه، فإذا هيأت - أيها الوزير - مثل هذا المؤتمر وبحضور
العلماء من الشيعة والسنة بحضور القواد والكتاب وسائر أركان الدولة فإذا رأينا أن
الحق مع السنة أدخلنا الشيعة في السنة بالقوة.

قال الوزير: وإذا لم يقبل الشيعة أن يدخلوا مذهب السنة فماذا تفعل؟
قال الملك الشاب: نقتلهم!

فقال الوزير: وهل يمكن قتل نصف المسلمين؟

قال الملك: فما هو العلاج والحل؟

قال الوزير: أن تترك هذا الأمر

إنتهى الحوار بين الملك ووزيره الحكيم العالم، ولكن بات الملك تلك الليلة متفكراً قلقاً ولم ينم إلى الصباح. وفي الصباح الباكر دعى نظام الملك.. وقال الملك: لقد تفكرت في الأمر ورأيت أن نستدعي علماء الطرفين، ونرى نحن من خلال المحادثات والمناقشات التي تدور بينهما أن الحق مع أيهما، فإذا كان الحق مع مذهب السنة دعونا الشيعة بالحكمة والموعظة الحسنة ورغبناهم بالمال والجاه كما كان يفعل رسول الله (ص) مع المؤلفة قلوبهم، وبذلك نتمكن من خدمة الإسلام والمسلمين..

فقال الوزير: رأيك حسن ولكنني أتخوف من هذا المؤتمر!

قال الملك: ولماذا الخوف؟

فقال الوزير: لأنني أخاف أن يتغلب الشيعة على السنة وترجح احتجاجاتهم علينا وبذلك يقع الناس في الشك والشبهة!

فقال الملك: وهل يمكن ذلك؟

قال الوزير: نعم لأن الشيعة لهم أدلة قاطعة وبراهين ساطعة من القرآن والأحاديث الشريفة على صحة مذهبهم، وحقيقة عقيدتهم!

فلم يقتنع الملك بهذا الجواب من وزيره (نظام الملك) وقال له:

لا بد من إحضار علماء الطرفين لينكشف لنا الحق ونميزه عن الباطل، فاستمهل الوزير الملك شهراً لتنفيذ الأمر، ولكن الملك الشاب لم يقبل ذلك.. وأخيراً تقرر أن تكون المدة خمسة عشر يوماً.

وفي هذه الأيام جمع الوزير نظام الملك عشرة رجال من كبار علماء السنة الذين يعتمد عليهم في التاريخ والفقه والحديث والأصول والجدل، كما أحضر عشرة من كبار علماء الشيعة، وكان ذلك في شهر شعبان في المدرسة النظامية ببغداد، وتقرر أن ينعقد المؤتمر على الشروط التالية:

أولاً: أن يستمر البحث من الصباح إلى المساء باستثناء وقت الصلاة والطعام والراحة.

ثانيا: أن تكون المحادثات مستندة إلى المصادر الموثوقة والكتب المعتمدة لا إلى المسموعات والشائعات.

ثالثا: أن تكتب المحادثات التي تدور في هذا المؤتمر.

نص المناظرة:

اليوم الأول

وفي اليوم المعين جلس الملك ووزيره وقواد جيشه وجلس العلماء السنة عن يمينه كما جلس علماء الشيعة عن يساره، وافتتح الوزير نظام الملك المؤتمر باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على محمد وآله وصحبه..

ثم قال: لا بد أن يكون الجدل نزيها، وأن يكون طلب الحق هو رائد الجميع وأن لا يذكر أحد صحابة الرسول (ص) بسب أو سوء.

قال كبير علماء السنة (وهو الملقب بالشيخ العباسي): إني لا أتمكن أن أحادث مذهبا يكفر كل الصحابة.

قال كبير علماء الشيعة (وهو الملقب بالعلوي): ومن هم الذين يكفرون الصحابة؟

قال العباسي: أنتم الشيعة هم أولئك الذين يكفرون كل الصحابة.

قال العلوي: هذا الكلام منك خلاف الواقع: أليس من الصحابة علي عليه السلام والعباس وسلمان وابن عباس والمقداد وأبو ذر وغيرهم، فهل نحن الشيعة نكفرهم؟

قال العباسي: إني قصدت بكل الصحابة أبا بكر وعمر وعثمان وأتباعهم.

قال العلوي: نقضت نفسك بنفسك، ألم يقرر أهل المنطق أن (الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية) فإنك تقول مرة: إن الشيعة يكفرون كل الصحابة، وتقول مرة: إن الشيعة يكفرون بعض الصحابة.

وهنا أراد نظام الملك أن يتكلم لكن العالم الشيعي لم يمهل.

وقال: أيها الوزير العظيم لا يحق لأحد أن يتكلم إلا إذا عجزنا عن الجواب وإلا كان خلطاً للبحث، وإخراجاً للكلام عن مجراه، من دون نتيجة.
ثم قال العالم الشيعي: تبين أيها العباسي إن قولك أن الشيعة يكفرون كل الصحابة كذب صريح.

ولم يتمكن العباسي من الجواب واحمر وجهه خجلاً..
ثم قال: دعنا عن هذا ولكن هل أنتم الشيعة تسبون أبا بكر وعمر وعثمان؟
قال العلوي: إن في الشيعة من يسبهم وفيهم من لا يسبهم.
قال العباسي: وأنت أيها العلوي من أي طائفة منهم؟
قال العلوي: من الذين لا يسبون ولكن رأيت أن الذين يسبون لهم منطلقهم، وأن سبهم لهؤلاء الثلاثة لا يوجب شيئاً، لا كفراً ولا فسقاً ولا هو من الذنوب الصغيرة.
قال العباسي: أسمعت أيها الملك ماذا يقول هذا الرجل؟
قال العلوي: أيها العباسي إن توجيهك الخطاب إلى الملك مغالطة، فإن الملك أحضرنا لأجل التكلم حول الحجج والأدلة لا لأجل التحاكم إلى السلاح والقوة.
قال الملك: صحيح ما يقوله العلوي، ما هو ردك أيها العباسي؟
قال العباسي: واضح أن من يسب الصحابة كافر.
قال العلوي: واضح عندك لا عندي، ما هو الدليل على كفر من يسب الصحابة عن اجتهاد ودليل، ألا تعترف أن من يسبه الرسول يستحق السب؟
قال العباسي: أعترف.
قال العلوي: فالرسول سب أبا بكر وعمر.
قال العباسي: وأين سبهم؟ هذا كذب على رسول الله.
قال العلوي: ذكر أهل التواريخ من السنة أن الرسول هياً جيشاً بقيادة (أسامة) وجعل في الجيش أبا بكر وعمر.

وقال: لعن الله من تخلف عن جيش أسامة، ثم أن أبا بكر وعمر تخلفا عن جيش أسامة فشملمهم لعن الرسول ومن يلعنه الرسول يحق للمسلم أن يلعنه. وهنا أطرق العباسي برأسه ولم يقل شيئا.

فقال الملك (متوجها إلى الوزير): وهل صح ما ذكره العلوي؟ قال الوزير: ذكر أهل التواريخ ذلك (١).

قال العلوي: وإذا كان سب الصحابة حراما وكفرا، فلماذا لا تكفرون معاوية بن أبي سفيان ولا تحكمون بفسقه وفجوره لأنه كان يسب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام إلى أربعين سنة وقد سب الإمام إلى سبعين سنة؟! قال الملك: اقطعوا هذا الكلام وتكلموا حول موضوع آخر.

قال العباسي: من بدعكم أنتم الشيعة أنكم لا تعترفون بالقرآن! قال العلوي: بل من بدعكم أنتم السنة أنكم لا تعترفون بالقرآن والدليل على ذلك أنكم تقولون: إن القرآن جمعه عثمان، فهل كان الرسول جاهلا بما عمله عثمان، حيث أنه لم يجمع القرآن حتى جاء عثمان وجمعه، ثم كيف أن القرآن لم يكن مجموعا في زمن النبي وكان يأمر قومه وأصحابه بختم القرآن فيقول: من ختم القرآن كان له (كذا) من الأجر والثواب، هل يمكن أن يأمر بختم القرآن ما لم يكن مجموعا، وهل كان المسلمون في ضلال حتى أنقذهم عثمان (٢)؟ قال الملك (موجها كلامه إلى الوزير) وهل يصدق العلوي أن أهل السنة يقولون بأن القرآن من جمع عثمان؟

(١) في طبقات ابن سعد القسم الثاني ج ٢ ص ٤١ وتاريخ ابن عساكر ج ٢ ص ٣٩١ وكنز العمال ج ٥ ص

٣١٢، والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ١٢٩.

(٢) ذكر المؤرخون أن عثمان جمع المصاحف ثم أحرقها - هتكا بها - ذكر ذلك البخاري في صحيحه في باب فضائل القرآن والبيهقي في سننه ج ٢ ص ٤١ وكنز العمال ج ١ ص ١٨٢ والطحاوي في مشكل الآثار ج ٣ ص ٤، وليت شعري هل حارق القرآن يستحق الخلافة؟ وأية جريمة أكبر من هذه؟

قال الوزير: هكذا يذكر المفسرون وأهل التواريخ (١).
قال العلوي: اعلم أيها الملك أن الشيعة يعتقدون أن القرآن جمع في زمن
الرسول (ص) كما تراه الآن لم ينقص منه حرف ولم يزد فيه حرف أما السنة فيقولون
إن القرآن زيد فيه ونقص منه، وأنه قدم وأخر وأن الرسول لم يجمعه وإنما جمعه
عثمان لما تسلم الحكم وصار أميراً.

قال العباسي: (وقد انتهز الفرصة): هل سمعت أيها الملك أن هذا الرجل لا
يسمي عثمان خليفة وإنما يسميه أميراً.
قال العلوي: نعم عثمان لم يكن خليفة.

قال الملك: ولماذا؟

قال العلوي: لأن الشيعة يعتقدون بطلان خلافة أبي بكر وعمر وعثمان!

قال الملك: (بتعجب واستفهام) ولماذا؟

قال العلوي: لأن عثمان جاء إلى الحكم بشورى ستة رجال عينهم
عمر وكل أهل الشورى الستة لم ينتخبوا عثمان وإنما انتخبه ثلاثة أو اثنين
منهم، فشرعية خلافة عثمان مستندة إلى عمر، وعمر جاء إلى الحكم بوصية
أبي بكر مستندة إلى السلاح والقوة ولذا قال عمر في حقه: (كانت بيعة الناس
لأبي بكر فلتة من فلتات الجاهلية وقى الله المسلمين شرها فمن عاد إليها
فاقتلوه) (٢).

(١) عقيدة الفقهاء والسلف من أهل السنة أن الرسول (ص) مات وترك القرآن متفرقا في
صدور الصحابة. وأن أول محاولات الجمع كانت على يد أبي بكر بتوجيه من عمر. ثم جاء
عثمان وأحرق المصاحف التي كانت في حوزة الصحابة وجمع الناس بالقوة على مصحفه. وقد
حاربه ابن مسعود ورفض الاعتراف بمصحفه وحرص الصحابة على التمسك بمصاحفهم التي نقلوها
عن رسول الله. وكان ذلك من أسباب الفتنة والثورة على عثمان. انظر كتب تاريخ القرآن. وكتب
التاريخ. وانظر البخاري كتاب فضل القرآن وشرحه فتح الباري ج ١٣.. وانظر لنا كتاب الخدعة.
(٢) الصواعق المحرقة لابن حجر ص ٨ والملل والنحل للشهرستاني وانظر الإستيعاب في معرفة
الأصحاب لابن الأثير وانظر لنا كتاب السيف والسياسة..

وأبو بكر نفسه كان يقول: (أقيلوني فليست بخيركم وعلي فيكم) (١) ولذا فالشيعة يعتقدون بأن خلافة هؤلاء باطلة من أساسها.

قال الملك: (موجها الكلام إلى الوزير): وهل صحيح ما يقوله العلوي من كلام أبي بكر وعمر؟

قال الوزير: نعم هكذا ذكر المؤرخون!

قال الملك: فلماذا نحن نحترم هؤلاء الثلاثة؟

قال الوزير: اتباعا للسلف الصالح!

قال العلوي للملك: أيها الملك قل للوزير: هل الحق أحق أن يتبع أن السلف؟
أليس تقليد السلف ضد الحق مشمول لقوله تعالى: قالوا * (إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون) *.

قال الملك (موجها الخطاب إلى العلوي): إذا لم يكن هؤلاء الثلاثة خلفاء

لرسول الله فمن هو خليفة رسول الله؟

قال العلوي: خليفة رسول الله هو الإمام علي بن أبي طالب.

قال الملك: ولماذا هو خليفة؟

قال العلوي: لأن الرسول عينه خليفة من بعده، حيث أنه (ص) أشار إلى خلافته في مواطن كثيرة جدا ومن جملتها لما جمع الناس في منطقة بين مكة والمدينة يقال لها: (غدير خم) ورفع يد علي وقال للمسلمين: من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله، ثم نزل عن المنبر وقال للمسلمين وعددهم يزيد على مائة وعشرين ألف إنسان: سلموا علي بإمرة المؤمنين، فجاء المسلمون واحدا بعد واحد وهم يقولون لعلي: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فجاء أبو بكر وعمر وسلما علي علي عليه السلام بإمرة المؤمنين وقال عمر: السلام عليك يا أمير المؤمنين (بخ بخ لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة).

(١) أنظر القوشجي في شرح التجريد.

فإذن الخليفة الشرعي لرسول الله (ص) هو علي بن أبي طالب.
قال الملك: (موجها الكلام إلى الوزير) هل صحيح ما يذكره العلوي؟
قال الوزير: نعم هكذا ذكر المؤرخون والمفسرون (١).

(١) أنظر مسند: أحمد بن حنبل في ج ٤ ص ٢٨١ والرازي في تفسيره في ذيل قوله تعالى: * (يا أيها الرسول بلغ...)* والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ج ٨ ص ٢٩٠، وابن حجر في كتابه الصواعق المحرقة ص ١٠٧. وانظر مستدرك الحاكم ج ٣ / كتاب معرفة الصحابة باب فضائل علي وانظر الأزهار المتناثرة على الأخبار المتواترة للسيوطي.
والحديث أخرجه الترمذي عن زيد بن أرقم، والطبراني عن ابن عمر، والبزار عن أبي هريرة، وابن عساکر عن عمر بن عبد العزيز، وأبو نعيم عن جندع الأنصاري..
أما بخصوص وصية الرسول (ص) للإمام علي فهناك الكثير من الروايات التي تؤكد ذلك وهي متداولة في كتب القوم إلا أنهم تارة يقومون بتضعيفها وتارة أخرى يقومون بتأويلها وصرافها عن ظاهرها ومرادها.

وعلى رأس هذه الروايات قول الرسول (ص):.. أنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به.. ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي: أذكركم الله في أهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي. (مسلم كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي) وهذه رواية صريحة في الوصية بآل البيت الذي حددهم الرسول (ص) في علي وفاطمة والحسن والحسين كما ورد في روايات كثيرة:

وإذا ما علمنا أن زمان هذه الوصية هو حجة الوداع وفي مكان يدعى غدیر خم وهو نفس الزمان والمكان الذي قال فيه الرسول (ص) لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه. كما جاء في بعض الروايات الكاملة التي تجمع بين النصين في مستدرك الحاكم، يتبين لنا بوضوح مدلول الوصية وأنها خاصة بالإمام علي..

إلا أن القوم لم يستسلموا على ما يبدو فاخترعوا رواية تضرب هذه الوصية على لسان الرسول (ص) تقول: تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبدا بعدي كتاب الله وستتت. وهذه الرواية وردت في موطأ مالك ومستدرك الحاكم. لكن القوم شهروها وسلطوا عليها الأضواء حتى تلقفها المسلمون في كل مكان وأهملوا رواية مسلم وحتى الحاكم الأخرى الخاصة بالإمام علي.

والمتمأمل في الروايات الواردة في الإمام علي في كتب السنن - وهي كثيرة جدا وأقل ما تشير إليه تمييز الإمام عن بقية الصحابة وتفوقه عليهم - يدرك على الفور أنه كانت هناك وصية صريحة لكن السياسة عتمت عليها..

انظر لنا تفاصيل هذه المسألة في كتابنا السيف والسياسة. وكتابنا دفاع عن الرسول وانظر نماذج من هذه الروايات في الآتي من هذه المناظرة..

قال الملك: دعوا هذا الكلام، وتكلموا حول موضوع آخر.
قال العباسي: إن الشيعة يقولون بتحريف القرآن.
قال العلوي: بل المشهور عندكم - أيها السنة - أنكم تقولون بتحريف القرآن!
قال العباسي: هذا كذب صريح.
قال العلوي: ألم ترووا في كتبكم أنه نزلت على رسول الله آيات حول (الغرائق)
ثم نسخت تلك الآيات وحذفت من القرآن؟
قال الملك (للوزير): وهل صحيح ما يدعيه العلوي؟
قال الوزير: نعم هكذا ذكر المفسرون (١).
قال الملك: فكيف يعتمد على قرآن محرف؟
قال العلوي: اعلم أيها الملك أنا لا نقول بهذا الشيء وإنما هذه مقالة أهل السنة،
وعلى هذا فالقرآن عندنا معتمد عليه لكن القرآن - عند السنة - لا يمكن الاعتماد
عليه!

قال العباسي: وقد وردت بعض الأحاديث في كتبكم وعن علماءكم؟
قال العلوي: تلك الأحاديث أولا: قليلة، وثانيا: هي موضوعة ومزورة وضعها
أعداء الشيعة لتشويه سمعة الشيعة، وثالثا: رواها وأسنادها غير صحيحة، وما نقل
عن بعض العلماء، فلا يعتمد على كلامهم، وإنما علماءنا العظام الذين نعتمد عليهم
لا يقولون بالتحريف ولا يذكرون كما تذكرون أنتم حيث تقولون إن الله أنزل آيات
في
مدح الأصنام فقال - وحاشاه ذلك - تلك الغرائق العلى منها الشفاعة تترجى (٢).

(١) قال السيوطي: أخرج ابن أبي حاتم وابن جرير وابن المنذر من طريق بسند صحيح عن سعيد بن
الجبير قال: قرأ النبي (ص) بمكة (والنجم) فلما بلغ (أفرايم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى)
ألقي الشيطان على لسانه: تلك الغرائق العلى وإن شفاعتهم لترتجى. فقال المشركون: ما ذكر
آلهتنا بخير قبل اليوم. فسجدوا وسجد فنزلت الآية. وقصة الغرائق مشهورة عند المفسرين
والمؤرخين. وقد استعرضها بالشرح والبيان ابن حجر العسقلاني. وقصة الغرائق في فتح الباري
شرح البخاري ج ٨ / ٣٥٤ - ٣٥٥..

(٢) توجد الكثير من الروايات لدى السنة والشيعة تشكك في القرآن وتحدث عن زيادته ونقصانه وتبني
الشبهات من حوله غير أن الشيعة يتبرأون من هذه الروايات ولا يعتمدونها سيرا مع قاعدة إخضاع
الأحاديث للقرآن والعقل التي يعملون بها. أما روايات أهل السنة فقد وردت في كتب الصحاح
عندهم خاصة في البخاري ومسلم حيث لا سبيل إلى إنكارها..
وعلى رأس هذه الروايات: يروى عن عمر قوله: كان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها
ووعيناها.. فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله..
والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن.. (البخاري، كتاب الحدود. باب رجم الحبلى).
أما الآية المزعومة فهذا نصبها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها البتة.. انظر سنن ابن ماجه وموطأ
مالك.

ويروى كنا نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آباءكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آباءكم..
ويروى عن عائشة قولها: كان فيما أنزل من القرآن (عشر رضعات معلومات) فتوفي رسول الله وهن
فيما يقرأ من القرآن (انظر مسلم كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات).
ويروى أن أبا موسى الأشعري قال: إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في طول والشدة ببراءة فأنسيتها
غير أنني قد حفظت منها (لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم
إلا التراب.. (مسلم، كتاب الزكاة).
وكنا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيتها غير أنني حفظت منها (يا أيها الذين آمنوا لم
تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة) (المرجع السابق، باب لو
أن لابن آدم واديين).
ويروى عن عائشة: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي (ص) مائتي آية فلما كتب عثمان المصاحف
لم نقدر منها إلا ما هو الآن.. (انظر الاتقان في علوم القرآن للسيوطي، باب النسخ والمنسوخ).
ويروى عن ابن عمر قوله: لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدرية ما كله قد ذهب منه قرآن
كثير. ولكن ليقل قد أخذت منه ما ظهر (المرجع السابق).
ومثل هذه الروايات كثير في كتب السنن والفقهاء عند أهل السنة. وهي على ما يبدو من ظاهرها توجب
الكفر على من يعتقدونها ويتداولها. وتلك الروايات ثابتة صحيحة في نظرهم لورودها في البخاري
ومسلم..

قال الملك: دعوا هذا الكلام وتكلموا بغيره.
قال العلوي: والسنة ينسبون إلى الله تعالى ما لا يليق بجلال شأنه.
قال العباسي: مثل ماذا؟
قال العلوي: مثل أنهم يقولون: إن الله جسم، وأنه مثل الإنسان يضحك ويبكي
وله يد ورجل وعين وعورة ويدخل رجله في النار يوم القيامة، وأنه ينزل من
السموات إلى سماء الدنيا (١).

(١) يتبنى أهل السنة الكثير من الأحاديث التي تفيد التجسيم وهي جميعها صحيحة عندهم والاعتقاد بها واجب ورفضها يوجب الحكم بفساد العقيدة. بل إن الواجب أخذها على الحقيقة لا على المجاز. يقول ابن قدامة في لمعة الاعتقاد: وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى (ص) من صفات الرحمن وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل. ويعلن ابن حنبل صراحة تكفير الرافضين لهذه الروايات أو المؤولين لها في رسالته: الرد على الجهمية والزنادقة. (انظر تفاصيل هذه المسألة في كتب العقائد السنية وعلى رأسها كتاب شرح العقيدة الطحاوية. وفتاوى ابن تيمية وعقيدته الواسطية ونونية ابن القيم الجوزية. ومن أحاديث التجسيم التي يتبناها أهل السنة: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا.. (البخاري كتاب التهجد، ومسلم كتاب صلاة المسافرين). يضحك الله.. البخاري كتاب الجهاد، ومسلم كتاب الإمارة). إن الله خلق آدم على صورته.. (مسلم كتاب التفسير). يضع الله رجله في النار.. (مسلم كتاب الجنة، والبخاري كتاب التفسير). إن الله يغار.. (البخاري كتاب النكاح، ومسلم كتاب التوبة). انظر البخاري كتاب التوحيد. وكتب العقائد..

قال العباسي: وما المانع من ذلك، والقرآن يصرح به يقول تعالى: * (وجاء ربك) * .
ويقول: * (يوم يكشف عن ساق) * .
ويقول: * (يد الله فوق أيديهم) * والسنة وردت بأن الله يدخل رجله في النار!
قال العلوي: أما ما ورد في السنة والحديث فهو باطل عندنا وكذب وافتراء،
لأن أبا هريرة وأمثاله كذبوا على رسول الله (ص) حتى أن عمر منع أبا هريرة عن نقل
الحديث وزجره.
قال الملك: - موجهها الخطاب إلى الوزير - هل صحيح أن عمر منع أبا هريرة
عن نقل الحديث؟
قال الوزير: نعم منعه كما في التواريخ.
قال الملك: فكيف نعتمد على أحاديث أبي هريرة؟
قال الوزير: لأن العلماء اعتمدوا على أحاديثه.
قال الملك: إذن: يجب أن يكون العلماء أعلم من عمر لأن عمر منع أبا هريرة
عن نقل الحديث لكذبه على رسول الله، ولكن العلماء يأخذون بأحاديثه الكاذبة؟!
قال العباسي: هب - أيها العلوي - إن الأحاديث الواردة في السنة حول الله غير
صحيحة، ولكن ماذا تصنع بالآيات القرآنية؟

قال العلوي: القرآن فيه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات وفيه ظاهر وباطن فالمحكم الظاهر يعمل بظاهره، أما المتشابه فاللازم أن تنزله على مقتضى البلاغة من إرادة المجاز والكناية والتقدير وإلا لا يصح المعنى لا عقلا ولا شرعا فمثلا: إذا حملت قوله تعالى * (وجاء ربك) * على ظاهره فقد عارضت العقل والشرع لأن العقل والشرع يحكمان بوجود الله في كل مكان وأنه لا يخلو منه مكان أبدا، وظاهر الآية تقول بجسمية الله، والجسم له حيز ومكان، ومعنى هذا أن الله لو كان في السماء خلا منه الأرض ولو كان في الأرض خلا منه السماء، وهذا غير صحيح لا عقلا ولا شرعا.

قال العباسي: إني لا أقبل هذا الكلام، وعلينا أن نأخذ بظواهر آيات القرآن. قال العلوي: فما تصنع بالآيات المتشابهات؟؟، ثم إنك لا يمكنك أن تأخذ بظاهر كل القرآن، وإلا لزم أن يكون صديقك الجالس إلى جنبك (وهو من علماء السنة وكان أعمى البصر) من أهل النار؟ قال العباسي: ولماذا؟

قال العلوي: لأن الله تعالى يقول: * (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا) * فحيث أن الشيخ أعمى الآن في الدنيا فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا، فهل ترضى بهذا يا شيخ - يقصد الشيخ الأعمى -؟ قال الشيخ: كلا، كلا فإن المراد ب (الأعمى) في الآية: المنحرف عن طريق الحق.

قال العلوي: إذن: ثبت أنه لا يتمكن الإنسان أن يعمل بكل ظواهر القرآن. وهنا اشتد الجدل حول ظواهر القرآن، وهذا والعلوي يفحم العباسي بالأدلة والبراهين.

قال الملك: دعوا هذا الموضوع وانتقلوا إلى غيره. قال العلوي: ومن انحرافاتكم وأباطيلكم - أنتم السنة - حول الله سبحانه أنكم تقولون: إن الله يجبر العباد على المعاصي والمحرمات ثم يعاقبهم عليها؟

قال العباسي: إن الله يقول: * (ومن يضل الله) * .
ويقول: * (طبع الله على قلوبهم) * .

قال العلوي: أما كلامك أنه في القرآن، فجوابه: إن القرآن فيه مجازات
وكتابات يجب المصير إليها، فالمراد (بالضلال) أن الله يترك الإنسان الشقي ويهمله
حتى يضل، وذلك مثل قولنا: (الحكومة أفسدت الناس) فالمعنى أنها تركتهم لشأنهم
ولم تهتم بهم، هذا أولا وثانيا: ألم تسمع قول الله تعالى: * (إن الله لا يأمر
بالفحشاء) * .

وقوله سبحانه: * (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) * .
وقوله: * (وهديناه النجدين) * .

وثالثا: لا يجوز عقلا أن يأمر الله بالمعصية ثم يعاقب عليها، إن هذا بعيد من
عوام الناس فكيف من الله العادل المتعال سبحانه وتعالى عما يقول المشركون
والظالمون علوا كبيرا.

قال الملك: لا، لا يمكن أن يجبر الله الإنسان على المعصية ثم يعاقبه، إن هذا
هو الظلم بعينه، والله منزه عن الظلم والفساد * (وأن الله ليس بظلام للعبيد) * ، ولكن لا
أظن أن أهل السنة يلتزمون بمقالة العباسي؟

ثم يوجه الملك خطابه إلى الوزير قائلا: هل أهل السنة يلتزمون بذلك؟
قال الوزير: نعم المشهور بين أهل السنة ذلك (١)!

قال الملك: كيف يقولون بما يخالف العقل؟

قال الوزير: لهم في ذلك تأويلات واستدلالات.

(١) اعتبرت الشيعة العدل أحد أصول الدين، بينما يعتقد أهل السنة أن الله سبحانه من حقه أن يدخل
المطيع النار ويدخل العاصي الجنة، وأن أفعال العباد مخلوقة وينبغي على هذا أن الله سبحانه يخلق
الشر والمعصية وبالتالي يصبح الإنسان مجبرا عليها. (انظر تفاصيل هذه المسألة في شرح العقيدة
الطحاوية وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي والشرح والإبانة لابن بطة. وعقيدة أهل السنة
للأشعري. وانظر لنا كتاب أهل السنة شعب الله المختار..)

قال الملك: ومهما يكن من تأويل واستدلال، فلن يعقل ولا أرى إلا رأي السيد العلوي بأن الله لا يجبر أحدا على الكفر والعصيان، ثم يعاقبه على ذلك؟! قال العلوي: ثم إن السنة يقولون إن رسول الله (ص) كان شاكا في نبوته قال العباسي: هذا كذب صريح.

قال العلوي: أستم تروون في كتبكم أن رسول الله قال: (ما أبطأ علي جبرئيل مرة إلا وظننت أنه نزل علي ابن الخطاب) مع العلم أن هناك آيات كثيرة تدل على أن الله أخذ الميثاق من النبي محمد (ص) على نبوته؟ قال الملك - موجه الخطاب إلى الوزير -: هل صحيح ما يقوله العلوي من أن هذا الحديث موجود في كتب السنة؟ قال الوزير: نعم يوجد في بعض الكتب (١).

(١) هذه الرواية ذكرها ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة للإمام علي. وقد وردت في كتب أهل السنة روايات كثيرة تتعلق بعمر حول هذه المسألة. إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه (مستدرک الحاكم كتاب معرفة الصحابة). لو كان نبي بعدي لكان عمر (البخاري ومسلم كتاب فضائل الصحابة). ويقول عمر: وافقت ربي في ثلاث: في مقام إبراهيم. وفي حجاب. وفي أسارى بدر. فقلت يا رسول الله: لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) وقلت يا رسول الله: لو أمرت نساءك أن يحتجن فإنه يكلمهن البر والفاجر فنزلت آية الحجاب. واجتمع نساء النبي في الغيرة عليه فقلت عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن. فنزلت هذه الآية... (البخاري كتاب الصلاة، ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عمر). ويروي ابن عمر: لما توفي عبد الله بن أبي سلول جاء ابنه عبد الله إلى الرسول (ص) فسأله أن يعطيه قميصه ليكفن فيه أباه، فأعطاه. ثم سأله أن يصلي عليه فقام الرسول ليصلي عليه. فقام عمر فأخذ بثوب الرسول وقال: أتصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه. فقام الرسول: إنما خيرني الله.. فقال عمر: إنه منافق. فصلى عليه الرسول وأنزل الله (ولا تصلي على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره) (البخاري كتاب التفسير ومسلم كتاب فضائل الصحابة). ويجمع فقهاء السنة عن أن هذه الآيات إنما نزلت على رأي عمر.. يقول ابن حجر: والمعنى وافقت ربي فأنزل القرآن على وفق ما رأيت.. (انظر فتح الباري ج ٨. وهامش مسلم طبعة استانبول باب من فضائل عمر، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ترجمة عمر، والصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة لابن حجر الهيتمي). ومثل هذه الروايات إنما ترفع عمر فوق مقام الرسول (ص) وتجعله أعلم بالوحي منه ومشارك له فيه. ومن اعتقد ذلك فقد كفر بما أنزل على محمد. انظر لنا كتاب دفاع عن الرسول، وكتاب أهل السنة شعب الله المختار..

قال الملك: هذا هو الكفر بعينه.
قال العلوي: ثم إن السنة ينقلون في كتبهم أن رسول الله (ص) كان يحمل عائشة
على كتفيه لتتفرج على المطبلين والمزمرين، فهل هذا يليق بمقام رسول الله
ومكانته؟
قال العباسي: إنه لا يضر.
قال العلوي: وهل أنت تفعل هذا، وأنت رجل عادي، هل تحمل زوجتك على
كتفك لتتفرج على الطبالين؟؟
قال الملك: إن من له أدنى حياء وغيره لا يرضى بهذا فكيف برسول الله وهو
مثال الحياء وغيره والإيمان. فهل صحيح أن هذا موجود في كتب أهل السنة؟
قال الوزير: نعم موجود في بعض الكتب (١)!

(١) روى البخاري مثل هذه الرواية في كتاب فضائل الصحابة، باب مقدم النبي وأصحابه المدينة. وفي
كتاب العيدين وفي كتاب الصلاة وكتاب النكاح..
وانظر باب قصة الحبشة بالبخاري أيضا.. وابن ماجه باب إعلان النكاح والغناء والدف. وانظر
كتب السنن الأخرى.

وهنالك الكثير من الأحاديث التي تحط من قدر الرسول (ص) وتهدم مكانته ولا تليق بمقامه الشريف
في كتب أهل السنة يتداولونها ويعتقدون صحتها. يروى عن عائشة قولها: تزوجني رسول الله (ص)
وأنا ابنة ست سنين وأعرس بي وأنا ابنة تسع سنين.. (طبقات ابن سعد ج ٨ والبخاري كتاب النكاح
ومسلم).

ويروى عن عائشة أيضا قولها: أتتني أم رومان - والدتها - وأنا على أرجوحة ومعني صواحيبي
فصرخت بي فأتيها وما أدري ما تريدني فأخذت بيدي فأسلمتني إلى نسوة من الأنصار أصلحنني فلم
يرعني إلا رسول الله ضحى فأسلمتني إليه (مسلم والبخاري كتاب النكاح) ويروى عنها أنها كانت
تلعب بالعراس عند رسول الله. وكانت تلهو مع صواحبها من الأطفال في بيت الرسول. وكان
الرسول يجمع الأطفال لها لتلهو معهم (مسلم باب فضل عائشة) ويروى أن الرسول (ص) رأى امرأة
فوقعت في نفسه فدخل على زينب بنت جحش فواقعها نهارا ثم خرج إلى أصحابه فقال: إن المرأة
تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله فإن ذلك يرد ما في
نفسه (مسلم كتاب النكاح).

ويروى: كان النبي (ص) يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشر
فسأل أنس الراوي - خادم الرسول - أو كان يطيقه؟ فقال: كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين..
(البخاري كتاب الغسل).

ويروى: أن الرسول (ص) قسم سبي خيبر وأعطى دحية صفية بنت حبي، ثم رجع عن قراره بعد أن
زينها له القوم فأخذها من دحية وأعطاه غيرها. ثم جهزت له أثناء العودة إلى المدينة فدخل بها في
الطريق (مسلم كتاب النكاح والبخاري كتاب الصلاة).

ويروى أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة يتغون مرضاة رسول الله (مسلم / باب فضل
عائشة) ومثل هذه الروايات كثير في كتب السنن والتاريخ وهي على ما يبدو من ظاهرها تسبي إلى
الرسول أكثر من تلك الرواية التي احتج بها العلوي على العباسي في شأن عائشة. فهي تصور
الرسول بمظهر الرجل الشهواني العاشق للنساء في السلم والحرب وسيرته على ألسن الناس في
المدينة. كما أن عشقه لعائشة الطفلة أصبح حديث الناس حتى أنهم كانوا يعلمون بيوم عائشة

وَيَتَقَدَّمُونَ بِهَدَايَاهُمْ إِلَيْهِ حِينَ مَبِيتِهِ عِنْدَهَا أَيْ أَنْ الْحَصُولَ عَلَى مَرْضَاةِ الرَّسُولِ (ص) لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا
بِوَسْطَةِ عَائِشَةَ وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ رِضَا الرَّسُولِ يَرْتَبُطُ بِعَائِشَةَ لَا بِالشَّرْعِ.
وَلَيْسَ بَعْدَ هَذَا ضَلَالٌ. (انظر تفاصيل هذه المسألة وعلاقة الرسول بالنساء في كتابنا الخدعة، ودفاع
عن الرسول).

- قال الملك: فكيف نؤمن بنبي يشك في نبوته؟
قال العباسي: لا بد من تأويل هذه الرواية؟
قال العلوي: وهل تصلح هذه الرواية؟، أعرفت أيها الملك أن أهل السنة
يعتقدون بهذه الخرافات والأباطيل والخزعبلات؟
قال العباسي: وأي أباطيل وخرافات تقصد؟
قال العلوي: لقد بينت لك أنكم تقولون:
١ - إن الله كالإنسان له يد ورجل وحركة وسكون.
٢ - إن القرآن محرف فيه زيادة ونقصان.
٣ - إن الرسول يفعل ما لا يفعله حتى الناس العاديين من حمل عائشة على كتفه.
٤ - إن الرسول كان يشك في نبوته.
٥ - إن الذين جاؤوا إلى الحكم قبل علي بن أبي طالب استندوا إلى السيف
والقوة في إثبات أنفسهم، ولا شرعية لهم.

٦ - إن كتبهم تروي عن أبي هريرة وأمثاله من الأباطيل.
قال الملك: دعوا هذا الموضوع وانتقلوا إلى موضوع آخر.
قال العلوي: ثم إن السنة ينسبون إلى رسول الله (ص) ما لا يجوز حتى على
الإنسان العادي!

قال العباسي: مثل ماذا؟

قال العلوي مثل أنهم يقولون: إن سورة * (عبس وتولى) * نزلت في شأن
الرسول!

قال العباسي: وما المانع من ذلك؟

قال العلوي: المانع قول الله تعالى: * (وإنك لعلی خلق عظیم) * وقوله: * (وما
أرسلناك إلا رحمة للعالمين) *، فهل يعقل أن الرسول الذي يصفه الله تعالى بالخلق
العظيم ورحمة للعالمين أن يفعل بذلك الأعمى المؤمن هذا العمل الإنساني؟
قال الملك: غير معقول أن يصدر هذا العمل من رسول الإنسانية ونبى الرحمة،
فإذن أيها العلوي: فيمن نزلت هذه السورة؟

قال العلوي: الأحاديث الصحيحة الواردة عن أهل بيت النبي الذين نزل القرآن
في بيوتهم تقول إنها نزلت في عثمان بن عفان، وذلك لما دخل عليه ابن أم مكتوم
فأعرض عنه عثمان وأدار ظهره إليه (١).

وهنا انبرى السيد جمال الدين (وهو من علماء الشيعة وكان حاضرا في
المجلس) وقال: قد وقعت لي قصة مع هذه السورة وذلك: أن أحد علماء النصارى
قال لي: إن نبينا عيسى أفضل من نبيكم محمد (ص) قلت لماذا؟
قال: لأن نبيكم كان سبى الأخلاق يعبس للعميان ويدير إليهم ظهره، بينما نبينا
عيسى كان حسن الأخلاق يبرئ الأكمه والأبرص.

(١) أنظر تفسير هذه السورة في كتب التفسير الخاصة بالشيعة مثل كتاب مجمع البيان في تفسير القرآن،
وكتاب الميزان في تفسير القرآن.

قلت: أيها المسيحي اعلم أننا نحن الشيعة نقول إن السورة نزلت في عثمان بن عفان لا في رسول الله (ص)، وأن نبينا محمد (ص) كان حسن الأخلاق، جميل الصفات، حميد الخصال.

وقد قال فيه تعالى: * (وإنك لعلی خلق عظیم) *.

وقال: * (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) *.

قال المسيحي: لقد سمعت هذا الكلام الذي قلته لك من أحد خطباء المسجد في بغداد!

قال العلوي: المشهور عندنا أن بعض رواة السوء وبائعي الضمائر نسبوا هذه القصة ليرؤوا ساحة عثمان بن عفان فإنهم نسبوا الكذب إلى الله والرسول حتى ينزهوا خلفاءهم وحكامهم!

اليوم الثاني

قال العباسي: إن الشيعة تنكر إيمان الخلفاء الثلاثة، وهذا غير صحيح إذ لو

كانوا غير مؤمنين فلماذا صاهرهم رسول الله (ص)؟

قال العلوي: الشيعة يعتقدون أنهم - أي الثلاثة - كانوا غير مؤمنين قلبا وباطنا وإن أظهروا الإسلام لسانا وظاهرا، والرسول الأعظم (ص) كان يقبل إسلام كل من تشهد بالشهادتين ولو كان منافقا واقعا وكان يعاملهم معاملة المسلمين، فمصاهرة النبي لهم ومصاهرتهم للنبي من هذا الباب!

قال العباسي: وما هو الدليل على عدم إيمان أبي بكر؟

قال العلوي: الأدلة القطعية على ذلك كثيرة جدا، ومن جملتها: أنه خان الرسول في مواطن كثيرة جدا، منها: تخلفه عن جيش أسامة ومعصية أمر الرسول في ذلك، والقرآن الكريم نفي الإيمان عن كل من يخالف الرسول، يقول تعالى: * (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) *.

فأبو بكر عصي أمر الرسول وخالفه فهو داخل في الآية التي تنفي إيمان مخالف الرسول.

وأضف إلى ذلك أن رسول الله (ص) لعن المتخلف عن جيش أسامة: فهل يلعن رسول الله المؤمن (١)؟
قال الملك: إذن يصح كلام العلوي أنه لم يكن مؤمنا!
قال الوزير: لأهل السنة في تخلفه تأويلات (٢).

(١) ورد هذا النص في الملل والنحل للشهرستاني ج ١ / ٢٣. والشواهد كثيرة على أن الصحابة عصوا أمر الرسول (ص) بالخروج مع جيش أسامة بل طعنوا في إمارته للجيش حتى توفي الرسول والجيش لم يتحرك من المدينة. وكان الرسول قد وضع في هذا الجيش كبار الصحابة وعلى رأسهم أبو بكر وعمر عدا الإمام علي وبعض الصحابة استبقاهم إلى جواره مما يشير إلى أن الأمر كانت له دلالات وأهداف أخرى غير الهدف العسكري الذي هو موضع شك إذا ما تبين لنا أن الذي يقوده أسامة صاحب السبعة عشر ربيعا والذي لم يسبق لقيادة جيش من قبل والمختلف على قيادته المطعون فيه والعقل لا يقبل أن يوجه الرسول (ص) مثل هذا الجيش وهو بهذه الحالة إلى الروم.
(انظر تفاصيل قصة جيش أسامة في طبقات ابن سعد ج ٢ / ١٩١. والبخاري كتاب المغازي باب مرض النبي ووفاته وباب بعث أسامة. وانظر سيرة ابن هشام وكتب التاريخ. وانظر لنا كتاب السيف والسياسة.

(٢) يقول ابن حجر العسقلاني: كان تجهيز أسامة قبل موت الرسول (ص) بيومين فندب الناس لغزو الروم.. وكان ممن انتدب مع أسامة كبار المهاجرين والأنصار فيهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة وسعد وسعيد وقتادة. ثم اشتد على الرسول وجعه فقال: أنفذوا بعث أسامة فتكلم في ذلك قوم..
وأنكر ابن تيمية وجود أبي بكر وعمر في بعث أسامة. ورد عليه ابن حجر وأورد عدة روايات تبطل قوله (انظر فتح الباري ج ٨ / ١٥٢ شرح كتاب المغازي) وقد برر الفقهاء موقف الصحابة من بعث أسامة كما برروا من قبله موقفهم من وصية الرسول حين طلب القلم والقرطاس ليكتب كتابا يعصم الأمة من الضلال بعده..

يروى عن ابن عباس قال: يوم الخميس، وما يوم الخميس؟ اشتد الوجع برسول الله (ص) فقال اثنوني أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا. فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع فقالوا ما شأنه، أهجر استفهموه.

وفي رواية أخرى اختلفوا وتنازعوا وقالوا حسبنا كتاب الله والنبي قد غلبه الوجع..
قال ابن عباس معلقا على هذا الحدث: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين أن يكتب هذا الكتاب.. (انظر البخاري كتاب العلم وكتاب المرض، ومسلم كتاب الوصية ومسنده أحمد ج ١ / ٣٥٥).

وأجمع الفقهاء أن عمر بن الخطاب هو الذي تزعم جبهة الرفض لوصية الرسول. كما صرح البخاري في رواية أنه - أي عمر - هو الذي قال: ما شأنه أهجر. ومعنى أهجر: أي أفحش وهذى. وهذا كما هو ظاهر يعد سباً للرسول (ص) وطعناً فيه..

وقد برر الفقهاء موقف عمر وجهته من وصية الرسول ودافعوا عنه وعلى رأس هؤلاء الفقهاء ابن حجر العسقلاني والقاضي عياض القرطبي والخطابي وابن الجوزي وابن تيمية (انظر فتح الباري ج ١ كتاب العلم باب كتابة العلم وج ٨ كتاب المغازي) وانظر لنا السيف والسياسة..

والسؤال هنا ما هي مصلحة عمر وجهته في منع وصية الرسول؟
وهل هو أعلم من الرسول بكتاب الله وصالح الدعوة؟
وهل يجوز التطاول على النبي إلى هذا الحد وهو في فراش المرض؟
وما حكم ذلك شرعاً؟

ويظهر لنا دفاع الفقهاء وتبريراتهم وتأويلاتهم لمواقف الصحابة المنحرفة عن الصراط خاصة موقف أبي بكر وعمر من نفي ابن تيمية وجود أبي بكر وعمر في جيش أسامة فهو يريد أن يخرجهما من دائرة العصيان والحرج الذي وقع فيه الرافضون لأمر الرسول بالخروج المستحقون لعنته (ص)..

قال الملك: وهل التأويل يدفع المحذور؟ ولو فتحنا هذا الباب لكان لكل مجرم أن يأتي لإجرامه بتأويلات..

فالسارق يقول: سرقت لأنني فقير، وشارب الخمر يقول: شربت لأنني كثير الهموم، والزاني يقول كذا وهكذا.. يختل النظام ويتجرأ الناس على العصيان، لا.. التأويلات لا تنفعنا.

فاحمر وجه العباسي، وتحير، ماذا يقول، وأخيراً.. تلعثم وقال: وما هو الدليل على عدم إيمان عمر؟

قال العلوي: الأدلة كثيرة جداً، منها: أنه صرح بنفسه بعدم إيمانه!

قال العباسي: في أي موضع؟

قال العلوي: حيث قال: (ما شككت في نبوة محمد (ص) مثل شكّي يوم الحديبية) وكلامه هذا يدل: على أنه كان شاكاً دائماً في نبوة نبينا (ص)، وكان شكّه يوم الحديبية أكثر وأعمق وأعظم من تلك الشكوك، فهل الشاك في نبوة محمد (ص) يعتبر مؤمناً؟

فسكت العباسي وأطرق برأسه خجلاً.

فقال الملك - موجه الخطاب إلى الوزير - : هل صحيح قول العلوي أن عمر قال هكذا؟

قال الوزير: هكذا ذكر الرواة (١)!

قال الملك: عجيب: عجيب جدا.. أني كنت أعتبر عمر من السابقين إلى الإسلام، واعتبر إيمانه مثاليا، والآن ظهر لي أن في أصل إيمانه شك وشبهة! قال العباسي: مهلا أيها الملك، ابق على عقيدتك، ولا يخدعك هذا العلوي الكذاب.

فأعرض الملك بوجهه عن العباسي وقال مغضبا: إن الوزير نظام الملك يقول: إن العلوي صادق في كلامه، وأن أقول عمر وارد في الكتب وهذا الأبله - يعني العباسي - يقول إنه كاذب، أليس هذا العناد بعينه؟ وساد المجلس سكون رهيب، فقد غضب الملك وانزعج من كلام العباسي. وأطرق العباسي وسائر علماء السنة..

وصمت الوزير... وبقي العلوي رافعا رأسه ينظر في وجه الملك، ليرى النتيجة؟ مرت لحظات صعبة على العباسي، تمنى فيها أن تنشق الأرض تحته فيغيب فيها، أو يأتيه ملك الموت فيقبض روحه فورا، من شدة الخجل وخرج الموقف، فلقد ظهر بطلان مذهبه، ولقد ظهرت خرافة عقيدته أمام الملك ووزيره وسائر العلماء والأركان.. ولكن: ماذا يصنع؟ لقد أحضره الملك للسؤال والجواب، ولتمييز الحق من الباطل، ولهذا استجمع قواه ورفع رأسه وقال: وكيف تقول أيها العلوي أن عثمان لم يكن مؤمنا في قلبه، وقد زوجه الرسول ببنتيه رقية وأم كلثوم؟

قال العلوي: الأدلة في عدم إيمانه كثيرة ويكفي في ذلك ما يلي: إن المسلمين - وفيهم الصحابة - اجتمعوا عليه فقتلوه، وأنتم تروون أن النبي قال: (لا تجتمع أمتي على خطأ) فهل يجتمع المسلمون - وفيهم الصحابة - على قتل مؤمن؟

(١) روى ابن هشام في سيرته باب بيعة الرضوان عن عمر قوله: ما زلت أتصدق وأصوم وأصلي وأعتق من الذي صنعت يومئذ - أي يوم الحديبية - مخافة كلامي الذي تكلمت به..

ولقد كانت عائشة تشبّهه باليهود وتأمّر بقتله وتقول: اقتلوا نعثلا فقد كفر، اقتلوا نعثلا قتله الله، بعدا لنعثل وسحقا (١).
وقد ضرب عثمان عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل حتى أصيب بالفتق وصار طريح الفراش ومات (٢).
سفر أبا ذر الغفاري، ذلك الصحابي الجليل الذي قال فيه الرسول: (ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر) (٣).
ونفاه وأبعده من المدينة المنورة إلى الشام مرة أو مرتين ثم إلى الربذة - وهي أرض جرداء بين مكة والمدينة - حتى مات أبو ذر في الربذة جوعا وعطشا في الوقت الذي كان عثمان يتقلب في بيت المال المسلمين ويوزع الأموال على أقاربه من الأمويين والمرابين!
قال الملك للوزير: وهل يصدق العلوي في كلامه هذا؟
قال الوزير: ذكر ذلك المؤرخون (٤)!

(١) ذكر هذا النص على لسان عائشة وغيرها في النهاية لابن الأثير وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة وابن أعثم في كتاب الفتوح، والنعثل: الذكر من الضباع. والشيخ الأحمق ويهودي صاحب لحية طويلة من سكان المدينة كان يشبه عثمان.
(٢) وردت حادثة الاعتداء على ابن مسعود في عدة مراجع تاريخية. انظر الطبري ج ٥ وتاريخ ابن عساکر ج ٧.
كما اعتدى عثمان على عمار بن ياسر أيضا. وقد برر الفقهاء فعل عثمان هذا ودافعوا عنه. انظر البداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ومنهاج السنة النبوية لابن تيمية ج ٣ العواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي..
أما سبب الاعتداء عليهما فلكونه من أنصار الإمام علي من المناوئين لعثمان وبني أمية. وقد صرحت كتب السنن والتاريخ بمخالفة ابن مسعود لعثمان في قضية جمع القرآن وحرق المصاحف التي في حوزة الصحابة، ورفضه الاعتراف بمصحفه وتحريضه الصحابة والمسلمين ضد عثمان ومصحفه / انظر تفاصيل الصدام بين عثمان وابن مسعود حول القرآن في البخاري، كتاب فضائل القرآن وشرحه في فتح الباري ج ٩. وانظر لنا كتاب الخدعة والسياف والسياسة ودفاع عن الرسول. (٣) مسند أحمد، كتاب الفضائل. ومستدرک الحاكم كتاب معرفة الصحابة.
وحادثة نفي أبي ذر إلى الربذة مشهورة في كتب التاريخ. وكان أبو ذر من أنصار الإمام علي وخصوم عثمان ومعاوية وقد تصدى لانحرافات عثمان فنفاه إلى الشام، فتصدى لانحرافات معاوية هناك فأعادته إلى المدينة لينفيه عثمان إلى الربذة.
(٤) ذكر المؤرخون أن عثمان أعطى عبد الله بن خالد أسيد ٤٠٠٠٠٠ درهم، والحكم بن العاص - طريد رسول الله - ١٠٠ ألف درهم، وأعطى أرض فدك لمروان بن الحكم - الوزغ بن الوزغ - وقد كانت أرض فدك لفاطمة الزهراء فغضبها أبو بكر وعمر منها ثم سلمها عثمان لمروان وأعطى عبد الله بن أبي السرح ١٠٠ ألف درهم كل ذلك من بيت مال المسلمين المساكين، انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي ج ١ حتى تجد التفصيل وانظر الطبري وكتب التاريخ. وقد تركت أسباب الثورة على عثمان فيما يلي:
١ - حرقه للمصاحف..

- ٢ - سيطرة عائلته على الحكم..
 - ٣ - توليته الأحداث من بني أمية وتركه كبار الصحابة...
 - ٤ - إيواؤه للحكم بن العاص الذي لعنه الرسول وأهدر دمه..
 - ٥ - إيواؤه لعبد الله بن أبي سرح الذي ارتد عن الإسلام في زمن الرسول وأهدر الرسول دمه..
 - ٦ - سلوك وممارسات معاوية في الشام..
 - ٧ - إضطهاده للصحابة مثل ابن مسعود وعمار وأبو ذر..
 - ٨ - تصرفه في أموال المسلمين لحساب أقاربه..
- روي عن عثمان قوله: لو أن بيدي مفاتيح الجنة لأعطيها بني أمية حتى يدخلوا الجنة عن آخرهم (مسند أحمد والبداية والنهاية لابن كثير ج ٧ / ١٧٨، وقد دافع ابن كثير في تاريخه عن عثمان دفاعاً مريراً وأورد الكثير من التأويلات والتبريرات لأفعاله ومواقفه تلك التبريرات والتأويلات التي تصطدم بالنصوص والوقائع الثابتة فضلاً عن كونها تصطدم بالعقل. (انظر ج ٧).
- كما دافع عنه ابن العربي في كتابه العواصم من القواصم كذلك ابن حجر الهيثمي في كتابه الصواعق المحرقة.
- انظر تفاصيل فتنة عثمان في الطبري والكمال لابن الأثير ومروج الذهب للمسعودي، وانظر لنا السيف والسياسة.

قال الملك: فكيف اتخذه المسلمون خليفة؟

قال الوزير: بالشورى.

قال العلوي: مهلاً أيها الوزير، لا تقل ما ليس بصحيح!

قال الملك: ماذا تقول أيها العلوي؟

قال العلوي: إن الوزير أخطأ في كلامه، إن عثمان لم يأت إلى الحكم إلا بوصية من عمر وانتخاب ثلاثة فقط وهم: طلحة وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف، فهل هؤلاء الثلاثة يمثلون المسلمين جميعاً (١)؟

(١) وضع عمر وهو على فراش الموت الشورى في ستة أشخاص ينتخب منهم واحد للخلافة بعده وهم: علي بن أبي طالب والزيبر بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف ثم عثمان بن عفان. وكان سعد ابن عم عبد الرحمن. وعبد الرحمن صهر عثمان. وحدث أن مال الزبير لعلي ومال سعد لعثمان ومال طلحة لعبد الرحمن. ثم انسحب عبد الرحمن وأعطى صوته لعثمان ومعه طلحة لتصبح النتيجة ثلاثة مع عثمان وواحد مع علي.. وفي رواية أخرى انتهت النتيجة بالتعادل اثنين مع علي واثنين مع عثمان. وقال عمر كونوا مع عبد الرحمن أي كونوا في صف عبد الرحمن فهو الحكم.. وعرض عبد الرحمن على الإمام علي أن يبايع على كتاب الله وسنة رسوله وسنة أبي بكر وعمر. فقال: أبايع على كتاب الله وسنة رسوله. فأمسك بيد عثمان فبايعه على كتاب الله وسنة رسوله وسنة الشيخين. فأعلنه خليفة للمسلمين. ثم إن عثمان بعد ذلك خرج على كتاب الله وسنة رسوله ونهج الشيخين.. (انظر تفاصيل تنصيب عثمان في كتب التاريخ، وانظر فتح الباري ج ٧ والبداية والنهاية ج ٧).

ثم إن التواريخ تذكر أن هؤلاء المنتخبين عدلوا عن عثمان عندما رأوا طغيانه
وهتكه لأصحاب رسول الله ومشورته في أمور المسلمين مع كعب الأحبار اليهودي
وتوزيعه أموال المسلمين بين بني مروان، فبدأ هؤلاء الثلاثة بتحريض الناس على قتل
عثمان!

قال الملك: موجهها الخطاب إلى الوزير: هل صحيح كلام العلوي؟

قال الوزير: نعم، كذا يذكر المؤرخون (١)!

قال الملك: فكيف قلت إنه جاء إلى الخلافة بالشورى؟

قال الوزير: كنت أقصد شوري هؤلاء الثلاثة!

قال الملك: وهل اختيار ثلاثة أشخاص يصح الشورى؟

قال الوزير: إن هؤلاء الثلاثة شهد لهم رسول الله (ص) بالجنة؟!

قال العلوي: مهلاً أيها الوزير، لا تقل ما ليس بصحيح، إن حديث (العشرة

المبشرة بالجنة) كذب وافتراء على رسول الله (ص)!

قال العباسي: وكيف تقول إنه كذب وقد رواه الرواة الموثقون؟

قال العلوي: هناك أدلة كثيرة على كذب هذا الحديث وبطلانه، أذكر لك منها

ثلاثة:

(١) أنظر التاريخ الطبري والبداية والنهاية ومروج الذهب..

الأول: كيف يشهد رسول الله بالجنة لمن آذاه وهو طلحة؟
فقد ذكر بعض المفسرين والمؤرخين أن طلحة قال: "لئن مات محمد لننكحن
أزواجه من بعده - أو - لأتزوجن عائشة" فتأذى رسول الله من كلام طلحة وأنزل الله
قوله: * (وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا إن
ذلكم

كان عند الله عظيما) * (١).

الثاني: إن طلحة والزبير قاتلا الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وقد
قال رسول الله (ص) في حق علي عليه السلام: "يا علي حربك حربي وسلمك
سلمي" (٢).

وقال: "من أطاع عليا فقد أطاعني ومن عصى عليا فقد عصاني" (٣).
وقال: "علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض" (٤).
وقال: "علي مع الحق والحق مع علي يدور الحق معه حيثما دار" (٥).
فهل محارب رسول الله وعاصيه يكون في الجنة؟
وهل محارب الحق والقرآن يكون مؤمنا؟

الثالث: إن طلحة والزبير سعيًا في قتل عثمان، فهل من الممكن أن يكون عثمان
وطلحة والزبير كلهم في الجنة، وقد قاتل بعضهم بعضا، ويقول رسول الله (ص) - في
حديث له - : القاتل والمقتول كلاهما في النار (٦)؟

-
- (١) سورة الأحزاب آية رقم ٥٣. انظر تفسير ابن كثير والطبري والخازن..
(٢) بايع كل من طلحة والزبير الإمام علي بعد مقتل عثمان ثم نقضا بيعته وحارباه في وقعة الجمل وقتلا
فيها. (انظر أحداث وقعة الجمل في كتب التاريخ) وحرضا عائشة على الخروج وروي أن
الرسول (ص) قال لعلي وفاطمة والحسن والحسين: أنا حرب لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم. وفي
رواية أخرى: أنا حرب لمن حاربكم وسلم لمن سالمكم. (انظر الترمذي كتاب المناقب ومسند
أحمد ج ٢ / ٤٤٢. والطبراني.
(٣) أنظر كنز العمال حديث رقم ١٢١٣..
(٤) أنظر مستدرك الحاكم ج ٣ كتاب معرفة الصحابة، باب فضائل علي، وانظر الطبراني.
(٥) مستدرك الحاكم، والترمذي ج ٢، وانظر مجمع الزوائد للهيثم ج ٩ / ١٣٥..
(٦) روي عن الرسول (ص) قوله: إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، قيل يا رسول
الله: هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: إنه حريصا على قتل صاحبه.. (البخاري كتاب
الإيمان، ومسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة).
وقد انقلب طلحة والزبير على عثمان لكثرة انحرافاته وشاركه في الثورة عليه. (انظر الطبري ومروج
الذهب).

أما رواية العشرة المبشرون بالجنة فهي للوضع أقرب لما يلي:
أولا: تحبط الرواة في تحديد العشرة فتارة يحددهونهم فيما يلي:
أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وعبد الرحمن بن
عوف وأبو عبيدة بن الجراح..

وتارة يحددونهم فيما يلي: أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعلي في الجنة وعثمان في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن في الجنة وسعيد في الجنة وأبو عبيدة في الجنة.. وتارة يحددونهم فيما يلي: النبي في الجنة وأبو بكر في الجنة وطلحة في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وسعيد بن مالك في الجنة وعبد الرحمن في الجنة، ولو شئت لسميت العاشر، فقالوا من هو؟ قال: - أي الراوي سعيد بن زيد - أنا.. (انظر الترمذي وأبو داود ومسند أحمد وابن ماجه).

فالرواية الأولى فيها سعد بن أبي وقاص.
والرواية الثانية ليس فيها سعد وفيها تسعة لا عشرة..
والرواية الثالثة ليس فيها علي، وفيها النبي وهذا لا يصح فالنبي هو المبشر. وهذا وحده كاف لإثبات بطلان الرواية ونقضها من أساسها، ثم إذا سلمنا بذلك يصبح عدد المذكورين في الرواية سبعة بعد استثناء النبي.

ثانيا: إن الراوي وهو سعيد بن زيد هو العاشر أو بمعنى أصح وضع نفسه في العشرة..
ثالثا: أن هذا يعني أن بقية الصحابة الذين لم تذكر أسماؤهم في النار..
رابعا: أن هناك من بين الصحابة من هو أعلى مكانة وأشد بلاء في الإسلام من سعيد وسعد وعبد الرحمن وطلحة وغيرهم وعلى رأس هؤلاء عمار بن ياسر وأبو ذر الغفاري والمقداد وسلمان وحذيفة وبلال.

خامسا: إن المفروض أن يكون العشرة أشهر من نار على علم لا يختلف فيهم الرواة ولا تشوبهم شائبة وأن تكون هذه الرواية في مسلم أو البخاري..

قال الملك متعجبا: هل كل ما يقوله العلوي صحيح؟
فسكت الوزير، ولم ينطقوا شيئا.
وهنا مزق السيد العلوي ستار الصمت والسكوت فقال:
أيها الملك: إن الوزير والعباسي وكل هؤلاء العلماء يعلمون صدق كلامي
وصحة مقالتي، وحقيقة حديثي، ولو أنكروا ذلك، فإن في بغداد من العلماء من يشهد

على صدق كلامي وصحته وحقيقته، وأن في خزانة هذه المدرسة كتب تشهد بصدق كلامي، ومصادر معتبرة تصرح بصحة مقالتي وحقيقته..
فإن اعترفوا بصدق كلامي فهو المطلوب وإلا فأنا مستعد الآن أن آتي إليك بالكتب والمصادر والشهود!
قال الملك للوزير: هل كلام العلوي صحيح من أن الكتب والمصادر تصرح بصحة مقاله وصدق حديثه؟
قال الوزير: نعم.

قال الملك: فلماذا سكت في أول الأمر؟
قال الوزير: لأنني أكره أن أطعن في أصحاب رسول الله (ص)!
قال العلوي: عجيب! أنت تكره ذلك والله ورسوله لم يكرها ذلك حيث أنه تعالى عرف بعض الصحابة بالمنافقين وأمر رسوله بجهادهم كما يجاهد الكفار، والرسول بنفسه لعن بعض أصحابه!
قال الوزير: ألم تسمع أيها العلوي قول العلماء: إن كل أصحاب الرسول عدول؟

قال العلوي: سمعت ذلك، ولكنني أعرف أنه كذب وافتراء، إذ كيف يمكن أن يكون كل أصحاب الرسول عدولا وقد لعن الله بعضهم، ولعن الرسول بعضهم، ولعن بعضهم بعضا، وقاتل بعضهم بعضا، وشتم بعضهم بعضا، وقتل بعضهم بعضا (١)؟؟

(١) روى البخاري عدة روايات تؤكد ردة الصحابة من بعد رسول الله (ص) منها: أنا فرطكم على الحوض ليرفنن إلي رجال منكم حتى إذا أهويت لأناولهم اختلجوا دوني فأقول أي رب أصحابي يقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك.

وفي رواية أخرى: ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم. فيقال: إنك لا تدري ما بدلوا بعدك، فأقول سحقا سحقا لمن بدل بعدي (انظر كتاب الفتن وكتاب الرقاق).
ويروى: أنه سيجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم (مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها).

ويروى عن الرسول (ص) قوله في حجة الوداع: لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض. وفي رواية لا تردوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض (انظر البخاري كتاب الفتن).
وقوله: في أصحابي اثنا عشر منافقا فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل سم الخياط (مسلم كتاب المنافقين).

ويروى عن حذيفة بن اليمان قوله: إن المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي (ص) كانوا يومئذ يسرون واليوم يجهرون، إنما كان النفاق على عهد رسول الله فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان (انظر البخاري كتاب الفتن).

ومثل هذه الروايات وغيرها إنما تنقص فكرة العدالة التي هي من اختراع السياسة لإضفاء المشروعية على بني أمية ومن سار في ركابهم من ركش القوم الذين أدخلهم الفقهاء في دائرة الصحبة وأضفوا عليهم العدالة كي يرووا باسم الرسول ويضفوا المشروعية على معاوية ونهجه..



(٤١)

وهنا وجد العباسي الباب مسدودا أمامه، فجاء من باب آخر وقال: أيها الملك:
قل لهذا العلوي إذا لم يكن الخلفاء مؤمنين فكيف اتخذهم المسلمون خلفاء، واقتدوا
بهم؟

قال العلوي: أولا: لم يتخذهم كل المسلمين خلفاء وإنما أهل السنة فقط.
ثانيا: إن هؤلاء الذين يعتقدون بخلافتهم ينقسمون إلى قسمين:
جاهل ومعاند..

أما الجاهل فلا يعرف فضائحهم وحقائقهم، وإنما يتصورهم أناسا طيبين
مؤمنين.

وأما المعاند فلا ينفعه الدليل والبرهان ما دام قد أصر على العناد واللجاج..
يقول تعالى: " ولو جئتهم بكل آية لا يؤمنون "

ويقول سبحانه: * (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) *

ثالثا: إن هؤلاء الذين اتخذوهم خلفاء أخطأوا في الاختيار، كما أخطأ
المسيحيون حيث قالوا: (المسيح ابن الله)، فالإنسان يجب عليه أن يطيع الله والرسول
وأن يتبع الحق لا أن يتبع الناس على الخطأ والباطل..

يقول تعالى: * (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) *

قال الملك: دعوا هذا الكلام، وتكلموا حول موضوع آخر.

قال العلوي: ومن اشتباهات أهل السنة وأخطائهم أنهم تركوا علي بن أبي طالب عليه السلام وتبعوا كلام الأولين.

قال العباسي: ولماذا؟

قال العلوي: لأن علي بن أبي طالب عينه الرسول (ص) وأولئك الثلاثة لم يعينهم الرسول ثم أردف قائلا:

أيها الملك: إنك لو عينت في مكانك ولخلفتك إنسانا فهل يجب أن يتبعك الوزراء وأعضاء الحكومة؟ أم يحق لهم أن يعزلوا خليفتك، ويعينوا إنسانا آخر مكانك؟

قال الملك: بل الواجب أن يتبعوا خليفتي الذي عينته أنا، وأن يقتدوا به ويطيعوا أمري فيه.

قال العلوي: وهكذا فعل الشيعة، فقد اتبعوا خليفة رسول الله الذي عينه (ص) وهو علي بن أبي طالب وتركوا غيره.

قال العباسي: لكن علي بن أبي طالب لم يكن أهلا للخلافة، حيث أنه كان صغير العمر بينما كان أبو بكر كبير العمر، وكان علي بن أبي طالب قد قتل صناديد العرب وأباد شجعانهم فلم تكن العرب ترضى به، ولم يكن أبو بكر كذلك!

قال العلوي: أسمعت أيها الملك إن العباسي يقول: إن الناس أعلم من الله ورسوله في تعيين الأصلح، لأنه لا يأخذ بكلام الله ورسوله في تعيين علي بن أبي طالب، ويأخذ بكلام بعض الناس في أصلحية أبي بكر، كأن الله العليم الحكيم لا يعرف الأصلح والأفضل حتى يأتي بعض الناس الجهال فيختاروا الأصلح؟

ألم يقل الله تعالى: * (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالا مبينا) *؟

ألم يقل سبحانه: * (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم) *؟

قال العباسي: كلا إني لم أقل أن الناس أعلم من الله ورسوله.

قال العلوي: إذن لا معنى لكلامك، فإن كان الله والرسول قد عينا إنسانا واحدا للخلافة والإمامة، فاللازم أن تقتدي به، سواء رضي به الناس أم لا!
قال العباسي: لكن المؤهلات في علي بن أبي طالب كانت قليلة؟
قال العلوي: إن مؤهلات الخلافة والإمامة كانت متوفرة كاملا في علي بن أبي طالب، بينما لم تكن متوفرة في غيره!

قال العباسي: وما هي تلك المؤهلات؟

قال العلوي: إن مؤهلاته عليه السلام كثيرة جدا، فأول المؤهلات تعيين الرسول له عليه السلام.

وثانيها: إنه كان أعلم الصحابة على الإطلاق، فهذا رسول الله يقول: "أفضاكم علي" ويقول عمر بن الخطاب: (أفضانا علي) (١).

ويقول رسول الله: "أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة والحكمة فليأت الباب" (٢).

ومن الواضح أن العالم مقدم على الجاهل يقول تعالى: * (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) *.

وثالثها: أنه عليه السلام كان مستغنيا عن غيره، غيره كان محتاجا إليه..

لم يقل عمر في أكثر من سبعين موضعا: "لولا علي لهلك عمر"؟! (٣).
"ولا أبقاني الله لمعضلة لست فيها أبا الحسن" (٤).

(١) البخاري في تفسير قوله تعالى: * (ما ننسخ من آية..) * وطبقات ابن سعد ج ٢ ص ٣٣٩ / ٣٤٠.
والاستيعاب ج ١ ص ٤٦١ وحلية الأولياء ج ١ ص ٦٥ وغيره من عشرات المصادر.
(٢) مستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٢٦ وتاريخ بغداد ج ٤ ص ٢٤٨ وأسد الغابة ج ٤ ص ٢٢ وكنز العمال ج ٦ ص ١٥٢ وتهذيب التهذيب لابن حجر ص ٣٢٠ ج ٦ وغيره.
(٣) الحاكم في المستدرك، كتاب الصلاة ج ١ ص ٣٥٨، والاستيعاب ج ٣ ص ٣٩ ومناقب الخوارزمي ص ٤٨ وتذكرة السبط ص ٨٧ وتفسير النيسابوري سورة الأحقاف والدر المنثور ج ٣ / ١٣٣..
(٤) تذكرة السبط ص ٨٧ ومناقب الخوارزمي ص ٦٠ وفيض القدير ج ٤ ص ٣٥٧. وفي طبقات ابن سعد ج ٢ عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس فيها أبو الحسن..

ورابعها: إن علي بن أبي طالب عليه السلام لم يكن قد عصى الله ولم يكن قد عبد غير الله، ولم يكن قد سجد للأصنام طيلة حياته أبداً، وهؤلاء الخلفاء الثلاثة كانوا قد عصوا الله وعبدوا غيره وسجدوا للأصنام وقد قال الله تعالى: * (لا ينال عهدي الظالمين) * ومن الواضح أن العاصي ظالم، فلا يكون مؤهلاً لنيل عهد الله أي: النبوة والخلافة.

وخامسها: إن علي بن أبي طالب كان ذا فكر سليم وعقل كبير ورأي صائب منبعت من الإسلام، بينما كان غيره ذا رأي سقيم منبعت من الشيطان، فقد قال أبو بكر: إن لي شيطاناً يعتريني، وخالف عمر رسول الله في مواضع عديدة، وكان عثمان ضعيف الرأي تؤثر فيه حاشيته السيئة أمثال: الوزغ بن الوزغ الذي لعنه رسول الله ولعن من في صلبه - إلا المؤمن وقليل ما هم: (مروان بن الحكم) وكعب الأحمق اليهودي وغيرهما!

قال الملك (موجه الخطاب إلى الوزير): هل صحيح أن أبا بكر قال: (إن لي شيطاناً يعتريني)؟

قال الوزير: هذا موجود في كتب الروايات (١)!

قال الملك: وهل صحيح أن عمر خالف رسول الله؟

قال الوزير: نستفسر من العلوي ماذا يقصد من هذا الكلام؟

قال العلوي: نعم ذكر علماء السنة في الكتب المعتبرة أن عمر رد على رسول

الله (ص) في موارد عديدة، وخالفه من مواطن كثيرة، منها:

١ - حين أراد النبي أن يصلي على عبد الله بن أبي، فقد رد عمر على رسول الله رداً قاسياً حتى تأذى منه رسول الله، والله يقول: * (والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب

أليم) * (٢).

(١) طبقات ابن سعد ج ٣ القسم ١ ص ١٢٩، وتاريخ ابن جرير ج ٢ ص ٤٤٠ والإمامة والسياسة لابن قتيبة..

(٢) سورة التوبة آية ٦١، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً..

٢ - في متعة النساء، حيث لم يؤمن بها، ولما جاء إلى الحكم، قال: (متعتان كانتا علي عهد رسول الله وأنا أحرمها وأعاقب عليهما) بينما يقول الله تعالى في القرآن الكريم: * (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن) * حيث ذكر المفسرون أنها نزلت

في جواز المتعة، وقد كان عمل المسلمين على هذه حتى أيام عمر، فلما حرمها عمر كثر الزنا والفجور بين المسلمين (١).

وبهذا العمل عطل عمر حكم الله وسنة رسول الله، وروج الزنا والفجور! وصار مشمولاً للآية:

* (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.. الظالمون.. الفاسقون) * .
٣ - في صلح الحديبية كما مر..

إلى غيرها من الموارد التي كان عمر يخالف رسول الله ويؤذيه بقساوة كلامه! قال الملك: وفي الحقيقة أنني أيضاً لا أرضى بمتعة النساء! قال العلوي: هل أنت تعترف بأنه تشريع إسلامي أم لا؟ قال الملك: لا أعترف.

قال العلوي: فما معنى الآية: * (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن) *؟ وما معنى قول عمر: (متعتان كانتا... الخ)؟

ألا يدل قول عمر على أن متعة النساء كانت جائزة وجارية في عهد رسول الله، وفي أيام حكم أبي بكر، وفي جزء من حكم عمر ثم نهى عنها ومنعها؟ بالإضافة إلى سائر الأدلة وهي كثيرة، أيها الملك: إن عمر نفسه كان يتمتع بالنساء وأن عبد الله بن الزبير ولد من المتعة!

قال الملك: ماذا تقول يا نظام الملك؟

قال الوزير: حجة العلوي سليمة وصحيحة، ولكن حيث أن عمر نهى، يلزم علينا اتباعه.

(١) عن الإمام علي (ع) أنه قال: لولا أن عمر نهى الناس عن المتعة ما زنى إلا شقي، انظر كتاب الفقه أبواب النكاح، وانظر لنا زواج المتعة حلال..

قال العلوي: هل الله والرسول أحق بالاتباع أم عمر؟
ألم تقرأ أيها الوزير قوله تعالى: * (ما آتاكم الرسول فخذوه) * .
وقوله: * (وأطيعوا الرسول) * .

وقوله: * (لقد كان لكم في رسول الله أسوة) * .
والحديث المشهور: (حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرام محمد حرام إلى يوم القيامة).

قال الملك: إني أؤمن بكل تشريعات الإسلام، لكن لا أفهم وجه العلة في تشريع المتعة، فهل يرغب أحدكم أن يعطي بنته أو أخته لرجل، كي يتمتع بها ساعة، أليس هذا قبيحا؟

قال العلوي: وما تقول في هذا أيها الملك: هل يرغب الإنسان أن يزوج بنته أو أخته عقدا دائما لرجل، وهو يعلم أنه يطلقها بعد ساعة من الاستمتاع بها؟
قال: الملك: لا أرغب ذلك.

قال العلوي: مع أن أهل السنة يعترفون بأن هذا العقد الدائم صحيح، والطلاق بعده صحيح أيضا، فليس الفارق بين عقد المتعة والعقد الدائم إلا أن المتعة تنتهي بانتهاء مدتها والعقد الدائم ينقطع بإطلاق، وبعبارة أخرى: عقد المتعة بمنزلة الإجارة، وعقد الدوام بمنزلة الملك، حيث أن الإجارة تنتهي بانتهاء المدة والملك ينتهي بالبيع - مثلا -! إذن: فتشريع المتعة سليم وصحيح لأنه قضاء حاجة من حاجات الجسد. كما

أن تشريع الدوام الذي ينقطع بالطلاق سليم وصحيح لأنه قضاء حاجة من حاجات الجسد.

ثم أسألك - أيها الملك - ما تقول في النساء الأرامل اللاتي فقدن أزواجهن ولم يتقدم أحد لخطبتهن: أليس عقد المتعة هو العلاج الوحيد لصيانتهم من الفساد والفجور؟

أليس بالمتعة يحصلن على مقدار من المال لمصارف أنفسهن وأطفالهن اليتامى؟

وما تقول في الشباب والرجال الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالزواج الدائم أليست المتعة هي الحل الوحيد لهم للخلاص من القوة الجنسية الطائشة؟! وللوقاية من الفسق والميوعة؟

أليست المتعة أفضل من الزنا الفاحش واللواط والعادة السرية؟
إنني أعتقد - أيها الملك - إن كل جريمة زنا أو لواط أو استمناء، تقع بين الناس، يعود سببها إلى عمر، ويشترك في إثمها عمر، لأنه الذي منعها، ونهى الناس عنها! وقد ورد في أخبار متعددة: أن الزنا كثر بين الناس منذ أن منع عمر المتعة! أما قولك - أيها الملك - أني لا أرغب: الخ، فالإسلام لم يجبر أحدا على هذا، كما لم يجبرك على أن تزوج بنتك لمن تعلم أنه يطلقها بعد ساعة من عقد النكاح، بالإضافة إلى أن عدم رغبتك ورغبة الناس في شيء لا يقوم دليلا على حرمة، فحكم الله ثابت لا يتغير بالأهواء والآراء!
قال الملك - موجه الخطاب للوزير -: حجة العلوي في جواز المتعة قوية!
قال الوزير: لكن العلماء اتبعوا رأي عمر.

قال العلوي: أولا: إن الذين اتبعوا رأي عمر هم علماء السنة فقط لا كل العلماء.
ثانيا: حكم الله ورسوله أحق بالاتباع أم قول عمر؟
وثالثا: إن علماءكم ناقضوا بأنفسهم قول عمر وتشريعهم.
قال الوزير: كيف؟

قال العلوي: لأن عمر قال: (متعنتان كانتا في عهد رسول الله أنا أحرمهما: متعة الحجج ومتعة النساء) فإن كان قول عمر صحيحا فلماذا لم يتبع علماءكم رأيه في متعة الحجج؟ حيث أن علماءكم خالفوا عمر وقالوا: بأن متعة الحجج صحيحة، على الرغم من تحريم عمر!
وإن كان قول عمر باطلا فلماذا اتبع علماءكم رأيه في حرمة متعة النساء، ووافقوه؟
(١)

(١) قول عمر رواه أحمد في مسنده ج ١، وانظر تفسير الرازي ج ١ وفتح الباري ج ٩ كتاب النكاح وكتب

الفقه أبواب النكاح. وقد خالف عبد الله بن عمر فقيه الصحابة أباه في تحريم متعة الحجج. يروي الترمذي أن ابن عمر سئل عن متعة الحجج، فقال: هي حلال. فقيل له: إن أباك قد نهى عنها، فقال: إن كان أبي قد نهى عنها وقد سنها ووضعها رسول الله (ص) أنترك السنة ونتبع قول أبي..

وفي رواية أحمد: أنترك السنة ونتبع قول أبي.. وقد سار الفقهاء على نهج تحريم المتعتين على الرغم من هذه الروايات، انظر كتب الفقه وانظر لنا كتاب زواج المتعة حلال.. وانظر المناظرة الثالثة..

اليوم الثالث:

قال العباسي: إن هؤلاء الشيعة يزعمون أنه لا فضل لعمر، وكفاه فضلا أنه فتح تلك الفتوحات الإسلامية.

قال العلوي: عندنا لذلك أجوبة:

أولا: إن الحكام والملوك يفتحون البلاد لأجل توسعة أراضيهم وسلطانهم، فهل هذه فضيلة؟

ثانيا: لو سلمنا أن فتوحاته فضيلة، لكن هل الفتوحات تبرر غضبه لخلافة الرسول؟ والحال أن الرسول لم يجعل الخلافة له وإنما جعلها لعلي بن أبي طالب عليه السلام فإذا أنت - أيها الملك - عينت خليفة لمقامك، ثم جاء إنسان وغضب الخلافة من خليفتك وجلس مجلسه، ثم فتح الفتوحات وعمل الصالحات، فهل ترضى أنت بفتوحاته أم تغضب عليه، لأنه خلع من عينته، وعزل خليفتك وجلس مجلسك بغير إذنك؟

قال الملك: بل أغضب عليه وفتوحاته لا تغسل جريمته!

قال العلوي: وكذلك عمر، غضب مقام الخلافة، وجلس مجلس الرسول بغير

إذن من الرسول!

ثالثا: إن فتوحات عمر كانت خاطئة وكان لها نتائج سلبية معكوسة، لأن رسول الإسلام (ص) لم يهاجم أحدا، بل كانت حروبه دفاعية ولذلك رغب الناس في الإسلام ودخلوا في دين الله أفواجا لأنهم عرفوا أن الإسلام دين سلم وسلام..

أما عمر فإنه هاجم البلاد وأدخلهم في الإسلام بالسيف والقهر، ولذلك كره الناس الإسلام واتهموه بأنه دين السيف والقوة، لا دين المنطق واللين وصار سببا لكثرة أعداء الإسلام، فإذن: فتوحات عمر شوهدت سمعة الإسلام وأعطت نتائج سلبية معكوسة (١). ولو لم يغضب أبو بكر وعمر وعثمان الخلافة من صاحبها الشرعي: الإمام علي عليه السلام، وكان الإمام يتسلم مهام الخلافة بعد الرسول مباشرة لكان يسير

(١) فرض الجهاد في الإسلام من أجل الدفاع عن الدعوة وليس من أجل الهجوم على الآخرين وإخضاعهم للمسلمين. وحركة الفتوحات لم تكن سوى صراع بين حكومتين: حكومة مسلمة.. وحكومة كافرة..

ولم يكن لشعوب هذه الدول صلة أو مصلحة في هذه الحروب. ولما كانت خلافة عمر باطلة كانت فتوحاته باطلة. فما بني على باطل فهو باطل. وفيما يتعلق بنصوص الجهاد الواردة في القرآن فهي نصوص خاصة بالرسول (ص) وبالإمام المنصوص عليه بعده. فالرسول أو الإمام هما الجهة الوحيدة التي يحق لها رفع راية الجهاد في مواجهة الآخرين. وهي حين ترفعه فإنها ترفعه بمشروعية.. وتطبقه بمشروعية.

فلا تقتل ولا تسبى إلا بحق.. أما الخلفاء بداية من أبي بكر ومن بعده فإنهم أساءوا التطبيق لهذه النصوص واستمروها لصالح حكمهم ونفوذهم.. والمتأمل في حركة الغزو والفتوحات يتبين له من خلال نتائجها أنها كانت لا تخرج عن كونها صورة من صور الحروب السياسية. فقد كثرت الجوارى والرق في واقع المسلمين نتيجة لهذه الحروب في قصور الخلفاء والكبراء وسائر المسلمين. وكان من المفروض أن تنتهي هذه الظاهرة من واقع المسلمين. فالإسلام جاء ليقتضي على الرق وهو ما كان واضحا من سلوك الرسول (ص) ومواقفه. وهذا الأمر إن دل على شيء فإنما يدل على التطبيق الخاطئ للنصوص وإهمال النصوص التي جاءت للقضاء على هذه الظاهرة. هذا مع الإشارة إلى المفسد والانحرافات الجنسية التي سادت واقع المسلمين بسبب هذه الظاهرة. وكان من نتائج هذه الفتوحات أيضا أن فتحت الدنيا على المسلمين فنسوا دورهم ورسالتهم كدعاة مبشرين بالحق والعدل والسلام وتحولوا إلى حملة سيوف يبشرون بالقتل والقهر والدماء.. ومن الملاحظ أن الإمام علي لم يشارك في أي من هذه الحروب التي وقعت بعد وفاة الرسول بعد أن حروبه بعد الرسول كانت مع أهل القبلة فقاتل عائشة وطلحة والزبير ثم معاوية والخوارج وكانت النصوص الصريحة في صفه. (انظر لنا السيف والسياسة وانظر أحاديث الخوارج في مسلم كتاب الزكاة).

بسيرة الرسول ويقتني أثره، ويطبق منهاجه، وكان ذلك موجبا لدخول الناس في دين الإسلام أفواجا، ولكانت رقعة الإسلام تتسع حتى تشمل وجه الكرة الأرضية! ولكن: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال الملك - موجهها الكلام إلى العباسي - : ما جوابك على كلام العلوي؟

قال العباسي: إنني لم أسمع بمثل هذا الكلام من ذي قبل!

قال العلوي: الآن وحيث سمعت هذا الكلام، وتحلى لك الحق فاترك خلفاءك، واتبع خليفة رسول الله الشرعي (علي ابن أبي طالب عليه السلام).

ثم أردف قائلاً: عجيب أمركم معاشر السنة تنسون وتتركون الأصل وتأخذون بالفرع.

قال العباسي: وكيف ذلك؟

قال العلوي: لأنكم تذكرون فتوحات عمر، وتنسون فتوحات علي بن أبي طالب!

قال العباسي: وما هي فتوحات علي بن أبي طالب؟

قال العلوي: أغلب فتوحات الرسول حصلت وتحققت على يد الإمام علي بن أبي طالب مثل بدر وفتح خيبر وحنين وأحد والخندق وغيرها..

ولولا هذه الفتوحات التي هي أساس الإسلام لم يكن عمر، ولم يكن هنالك إسلام ولا إيمان.

والدليل على ذلك أن النبي (ص) قال - لما برز علي لقتل عمرو بن عبد ود في يوم الأحزاب (الخندق): (برز الإيمان كله إلى الشرك كله، إلهي إن شئت أن لا تعبد

فلا تعبد) أي: إن قتل علي تجرأ المشركون على قتلي وقتل المسلمين جميعاً، فلا يبقى بعده إسلام ولا إيمان.

وقال (ص): ضربة علي يوم الخندق أفضل من عبادة الثقلين (١).

(١) الفخر الرازي في نهاية العقول ص ١٠٤. مستدرك الحاكم ج ٣ ص ٣٢، تاريخ بغداد ج ٣ ص ١٩. وقال يحيى ابن آدم: ما شبهت قتل علي عمرو إلا بقول الله عز وجل: * (فهزموهم بإذن الله وقتل داود جالوت) * انظر المستدرك والذهبي في تلخيص المستدرك ج ٣ ص ٣٢، وأرجح المطالب ص ٤٨١.

قال العباسي: لو فرضنا أن قولكم في أن عمر كان مخطئا وغاصبا وأنه غير
وبدل صحيح ولكن لماذا تكرهون أبا بكر؟
قال العلوي: نكرهه لعدة أمور، أذكر لك منها أمرين:
الأول: ما فعله بفاطمة الزهراء بنت رسول الله، وسيدة نساء العالمين - عليها
الصلاة والسلام -.

الثاني: رفعه الحد عن المجرم الزاني: خالد بن الوليد.
قال الملك - متعجبا - : وهل خالد بن الوليد مجرم؟

قال العلوي: نعم

قال الملك: وما هي جريمته؟

قال العلوي: جريمته أنه: أرسله أبو بكر إلى الصحابي الجليل: (مالك بن
نويرة) - الذي بشره رسول الله أنه من أهل الجنة - وأمره أي: أمر أبو بكر خالدا - أن
يقتل مالك وقومه، وكان مالك خارج المدينة المنورة فلما رأى خالدا مقبلا إليه في
سرية من الجيش أمر مالك قومه بحمل السلاح، فحملوا السلاح فلما وصل خالد
إليهم احتال وكذب عليهم وحلف لهم بالله أنه لا يقصد بهم سوءا.

وقال: إننا لم نأت لمحاربتكم بل نحن ضيوف عليكم الليلة، فاطمأن مالك
- لما حلف خالد بالله - ووضع هو وقومه السلاح وصار وقت الصلاة فوقف مالك
وقومه للصلاة فهجم عليهم خالد وجماعته وكتفوا مالكا وقومه ثم قتلهم خالد عن
آخرهم، ثم طمع خالد في زوجة مالك (لما رآها جميلة) وزنى بها في نفس الليلة التي
قتل زوجها، ووضع رأس مالك وقومه أثافي (١) للقدر وطبخ طعام الزنا وأكل هو
وجماعته!

ولما رجع خالد إلى المدينة أراد عمر أن يقتص منه لقتله المسلمين ويجري عليه
الحد لزنائه بزوجة مالك ولكن أبا بكر (المؤمن!) منعه عن ذلك منعا شديدا، وبعمله
هذا أهدر دماء المسلمين وأسقط حدا من حدود الله!

(١) الأثافي هو الحجر الذي يوضع عليه القدر.

قال الملك (متوجها إلى الوزير): هل صحيح ما ذكره العلوي في حق خالد وأبي بكر؟

قال الوزير: نعم هكذا ذكر المؤرخون (١)!

قال الملك: فلماذا يسمي بعض الناس خالدًا ب (سيف الله المسلول)؟
قال العلوي: إنه سيف الشيطان المشلول ولكن حيث أنه كان عدواً لعلّي بن أبي طالب وكان مع عمر في حرق باب دار فاطمة الزهراء سماه بعض السنة بسيف الله (٢)!

(١) أنظر: أبو الفداء في تاريخه ج ١ ص ١٥٨ والطبري في تاريخه ج ٣ ص ٢٤١ وابن الأثير في تاريخه ج ٣ ص ٩: ١٤ وابن عساكر في تاريخه ج ٥ ص ١٠٥ وابن كثير في تاريخه ج ٦ ص ٣٢١ وغيرهم.
(٢) وقعت قصة إحراق بيت فاطمة أثناء أحداث السقيفة (انظر تاريخ الطبري).

وأسلم خالد بن الوليد في سنة ثمان للهجرة ولم يشارك في غزوات فاعلة مع الرسول (ص) فمن هذه الفترة وحتى وفاة الرسول لم تكن هناك سوى غزوة مؤتة وبعض السرايا. وقد شارك خالد في مؤتة وأسهم في سحب الجيش بعد مقتل القواد الثلاثة الذين عينهم الرسول وهم جعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة ولم يكن من بينهم خالد.

وكان الرسول قد بعث خالد إلى بني جزيمة من كنانة داعياً ولم يبعثه مقاتلاً فوطئ بني جزيمة وأصاب منهم وقتل منهم من قتل بعد أن استأمنهم مخالفاً بذلك أمر الرسول، ولما انتهى الخبر إلى الرسول (ص) رفع يديه إلى السماء وقال: (اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد) ثلاث مرات.

ثم أرسل بعده علي بن أبي طالب لإصلاح ما أفسد خالد. (انظر سيرة ابن هشام ج ٤ / ذكر فتح مكة).

وارتبط خالد فيما بعد بما سمي بحروب الردة حيث أسهم بسيفه في تصفية المخالفين لحكم أبي بكر وحين قتل مالك بن نويرة ودخل بامرأته قبل أن تعد طالب عمر بإقامة الحد عليه فمنعه أبو بكر قائلاً: ما كان لي أن أغمد سيفاً سله الله. من هنا يمكن القول إن فكرة سيف الله المسلول ارتبطت بأبي بكر ولم ترتبط بالرسول.

وكان عمر على خلاف مع خالد ولم يكن راض عنه حتى أنه بمجرد أن تولى الخلافة عزله عن قيادة الجيوش. ولو كان سيف الله حقاً ما عزله عمر إذ بهذا الفعل يحرم المسلمين من النصر ويضعف الإسلام.

وكان خالد من حزب أبي بكر وعمر وأبي عبيدة الذين قادوا حركة السقيفة بعد وفاة الرسول وأعلنوا رفضهم للإمام علي وآل البيت.

وما يمكن قوله في هذا المضممار إن القبيلة هي التي كانت تهيمن على موقف الصحابة تجاه الإمام علي وآل البيت. وأن الإسلام لا يحول الناس إلى ملائكة. والحق أن سيف الله المسلول هو الإمام علي لا خالد بن الوليد. وقد قال فيه الرسول (ص): لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي..

(انظر سيرة ابن هشام باب غزوة أحد، والبداية والنهاية ج ٧ / ٣٣٥، والرياض النضرة للطبري ج ٢ / ١٩٠، وينايع المودة للقندوزي الحنفي ص ٢٠٩).

قال الملك: وهل أهل السنة أعداء علي بن أبي طالب؟
قال العلوي: إذا لم يكونوا أعداءه فلماذا مدحوا من غصب حقه والتفوا حول
أعدائه وأنكروا فضائله ومناقبه حتى بلغ بهم الحقد والعداء إلى أن يقولوا: (إن أبا
طالب مات كافرا) والحال إن أبا طالب كان مؤمنا وهو الذي نصر الإسلام في أشد
ظروفه ودافع عن النبي في رسالته!

قال الملك: وهل أن أبا طالب أسلم؟
قال العلوي: لم يكن أبو طالب كافرا حتى يسلم، بل كان مؤمنا يخفي إيمانه،
فلما بعث رسول الله (ص) أظهر أبو طالب الإسلام على يده فهو ثالث المسلمين:
أولهم علي بن أبي طالب.

والثاني: السيدة خديجة الكبرى زوجة النبي (ص):
والثالث: هو أبو طالب عليه السلام.

قال الملك للوزير: هل صحيح كلام العلوي في حق أبي طالب؟
قال الوزير: نعم ذكر ذلك بعض المؤرخين (١).

قال الملك: فلماذا اشتهر بين أهل السنة أن أبا طالب مات كافرا؟
قال العلوي: لأن أبا طالب أبو الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام فحقد أهل
السنة على علي ابن أبي طالب أو جب أن يقولوا: إن أباه مات كافرا، كما أن حقد
السنة على (علي) أو جب أن يقتلوا ولديه الحسن والحسين سيذا شباب أهل الجنة (٢).

(١) الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٦٢٣ وشرح ابن أبي الحديد ج ٣ ص ٣١٣، وتاريخ ابن كثير ج ٣
ص

٨٧، وشرح البخاري للقسطلاني ج ٢ ص ٢٢٧، والسيرة الحلبية ج ١ ص ١٢٥ وغيرها من عشرات
الكتب.

(٢) قتل الحسن مسموما بتدبير معاوية على يد زوجته. بينما قتل الحسين في مذبحة كربلاء على يد
قوات عمر بن سعد بن أبي وقاص بتحريض من يزيد بن معاوية.. ولا شك أن مذبحة كربلاء خير شاهد على
مدى الانحراف الذي كانت تعيشه الأمة بعيدا عن الإسلام ونهج النبي (ص)..

بل إن العدوان على الحسين وأبناء الرسول في كربلاء يعد عدوانا على النبي والإسلام وهذا الحدث
المفجع يعد إدانة للصحابة والتابعين والفقهاء الذين وقفوا من هذا الحدث موقف المتفرج.

قال الملك للعباسي: فما جوابك عن قصة خالد بن الوليد؟
قال العباسي: إن أبا بكر رأى المصلحة في ذلك!
قال العلوي - متعجبا - : سبحان الله! وأي مصلحة تقتضي أن يقتل خالد الأبرياء
ويزني بنسائهم ثم يبقى بلا حد ولا عقاب، بل يفوض إليه قيادة الجيش، ويقول فيه
أبو بكر إنه سيف الله، فهل سيف الله يقتل الكفار أو المؤمنين؟
وهل سيف الله يحفظ أعراض المسلمين أو يزني بنساء المسلمين؟
قال العباسي: هب - أيها العلوي - أن أبا بكر أخطأ، لكن عمر تدارك الأمر!
قال العلوي: تدارك الأمر هو أن يجلد خالد للزنا، ويقتله لقتله الأبرياء
المؤمنين، ولم يفعل ذلك عمر، فعمر أخطأ كما أخطأ أبو بكر من قبله.
قال الملك: إنك أيها العلوي قلت في أول الكلام إن أبا بكر أساء إلى فاطمة
الزهراء بنت رسول الله (ص) فما هي إساءته إلى فاطمة؟
قال العلوي: إن أبا بكر بعدما أخذ البيعة لنفسه من الناس بالإرهاب والسيف
والتهديد والقوة أرسل عمرا وقنفذا وخالد بن الوليد وأبا عبيدة الجراح وجماعة أخرى
- من المنافقين - إلى دار علي وفاطمة عليهما السلام وجمع عمر الحطب على باب
بيت
فاطمة (ذلك الباب الذي طالما وقف عليه الرسول وقال: السلام عليكم يا أهل بيت
النبوة، وما كان يدخله إلا بعد الاستئذان وأحرق الباب بالنار، ولما جاءت فاطمة
خلف الباب لترد عمر وحزبه عصر عمر فاطمة بين الحائط والباب عصرة شديدة قاسية
حتى أسقطت جنينها ونبت مسمار الباب في صدرها وصاحت فاطمة، فانهالت السياط
على حبيبة رسول الله وبضعته حتى أدموا جسمها!
وبقيت آثار هذه العصرة القاسية والصدمة المريرة تنخر في جسم فاطمة،
فأصبحت مريضة عليلة حزينة حتى فارقت الحياة بعد أبيها بأيام - ففاطمة شهيدة بيت
النبوة، وهي قتلت بسبب عمر بن الخطاب!

قال الملك للوزير: هل ما يذكره العلوي صحيح؟
قال الوزير: نعم إني رأيت في التواريخ ما يذكره العلوي (١)!
قال العلوي: وهذا هو السبب لكراهة الشيعة أبا بكر وعمر!
ثم أضاف قائلاً: ويدلك على وقوع هذه الجريمة من أبي بكر وعمر أن
المؤرخين ذكروا أن فاطمة ماتت وهي غاضبة على أبي بكر وعمر وقد ذكر
الرسول (ص) في عدة أحاديث له: (إن الله يرضى لرضا فاطمة ويغضب لغضبها)
وأنت أيها الملك تعرف ما هو مصير من غضب الله عليه؟!
قال الملك (موجهها الخطاب للوزير): هل صحيح هذا الحديث؟ وهل صحيح
أن فاطمة مات وهي واجدة - أي غاضبة - على أبي بكر وعمر؟
قال الوزير: نعم ذكر ذلك أهل الحديث والتاريخ (٢)!

(١) أنظر تاريخ الطبري. وانظر تفاصيل الصدمات التي وقعت في سقيفة بني ساعدة في نهاية الأرب في فنون الأدب، والبداية والنهاية وفتح الباري ج ٧ كتاب الفضائل باب فضل أبي بكر وقول عمر لسعد بن عباد: اقتلوه قتله الله ورد عليه قيس ابن سعد عليه: إياك يقتل. ورواية عائشة عن عمر: لقد خوف عمر الناس وإن فيهم لنفاقا فردهم الله بذلك (فتح الباري). وقال عمر حين رأى قوات قبيلة أسلم تدخل المدينة لنصرة أبو بكر: الآن أيقنت بالنصر. (انظر الطبري).

(٢) صحيح البخاري كتاب الخمس الحديث رقم ٢ وفيه في باب غزوة خيبر وكتاب الفرائض، وصحيح الترمذي ج ١ باب ما جاء من تركه رسول الله والإمامة والسياسة ومستدرك الصحيحين ج ٣ ص ١٥٣ وميزان الاعتدال ج ٢ ص ٧٢ وكنز العمال ج ٦ ص ٢١٩ وغيرهم. ويروي البخاري عن الرسول (ص) قوله: فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني. (باب مناقب فاطمة).

ويروى أن عليا دفن فاطمة ليلا وصلى عليها (طبقات ابن سعد ج ٨).
ويروى أن فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من أبيها مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خميس خيبر. فأبى أبو بكر أن يدفع إليها شيئاً فوجدت - غضبت - فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرتة. فلم تكلمه حتى توفيت، فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلا ولم يؤذن بها أبو بكر وصلى عليها علي. (مسلم كتاب الجهاد والسير).
ومن المعروف تاريخياً أن موقف أبي بكر من فاطمة كان يشاركه فيه عمر الذي لم يكن أبو بكر يقطع أمراً دونه..
ويروى أن فاطمة قالت لهما: والله لا أكلكما أبداً، فماتت ولا تكلمهما (الترمذي كتاب السير).

قال العلوي: ويدلك أيها الملك علي صدق مقالتي: أن فاطمة أوصت إلى علي بن أبي طالب عليه السلام أن لا يشهد أبا بكر وعمر وسائر الذين ظلموها جنازتها، فلا يصلوا عليها، ولا يحضروا تشييعها، وأن يخفي علي قبرها حتى لا يحضروا على قبرها، ونفذ علي عليه السلام وصاياها! قال الملك: هذا أمر غريب، فهل صدر هذا الشيء من فاطمة وعلي؟

قال الوزير: هكذا ذكر المؤرخون (١)!

قال العلوي: وقد آذى أبو بكر وعمر فاطمة أذية أخرى!

قال العباسي: وما هي تلك الأذية؟

قال العلوي: هي أنهما غصبا ملكها (فدك).

قال العباسي: وما هو الدليل على أنهما غصبا (فدك)؟

قال العلوي: التواريخ ذكرت أن رسول الله (ص) أعطى فدكا لفاطمة فكانت فدك في يدها - في أيام رسول الله - فلما قبض النبي (ص) أرسل أبو بكر وعمر من أخرج عمال فاطمة من (فدك) بالجبر والسيوف، واحتجت فاطمة على أبي بكر وعمر لكنهما لم يسمعا كلامها، بل نهرها ومنعها، ولذلك لم تكلمهما حتى ماتت غاضبة عليهما (٢)!.

(١) أنظر كتب التاريخ، والبداية والنهاية لابن كثير ج وقد دافع عن أبي بكر وعمر وبرر موقفهما من فاطمة. ويروى أن الذين حضروا جنازة فاطمة ونزلوا حفرتها علي والعباس والفضل بن العباس (ابن سعد ج ٨).

(٢) فدك أرض بين المدينة وخيبر وكانت ملكا للرسول (ص) فوهبها لفاطمة. وصارها أبو بكر بعد توليه الحكم من فاطمة، واحتج عليها - أي أبي بكر وعمر - برواية لم تروى إلا طريقهما تقول على لسان الرسول (ص): إنا لا نورث، ما تركناه صدقة. وهي رواية مشهورة في كتب السنن واعتمد عليها الفقهاء في تبرير موقف أبي بكر وإضفاء المشروعية عليه. ولا يعقل أن تكون فاطمة أو الإمام علي قد غفلا عن هذا الحكم ولم يسمعا هذا الكلام من الرسول إن كان قاله.. لا يعقل أن تطالب السيدة فاطمة ما لا تستحق شرعا.

ولا يعقل أن الرسول مات ولم يخبرها بهذا الحكم. وهذا وسواه من الدلائل تشير إلى اختلاق مثل هذه الرواية التي لم نسمع بها على لسان أحد من الصحابة سوى أبي بكر وعمر.

قال العباسي: لكن عمر بن عبد العزيز رد فدك على أولاد فاطمة - في أيام خلافته -؟

قال العلوي: وما الفائدة؟ فهل لو أن إنسانا غضب منك دارك وشردك ثم جاء إنسان آخر بعد أن مت أنت، ورد دارك على أولادك كان ذلك يمسح ذنب الغاصب الأول؟ قال الملك: يظهر من كلامكما - أيها العباسي والعلوي - أن الكل متفقون على غضب أبي بكر وعمر فدكا؟ قال العباسي: نعم ذكر ذلك التاريخ (١).

قال الملك: ولماذا فعلا ذلك؟

قال العلوي: لأنهما أرادا غضب الخلافة، وعلمنا بأن فدك لو بقيت بيد فاطمة لبذلت ووزعت واردها الكثير (مائة وعشرون ألف دينار ذهب - على قول بعض التواريخ -) في الناس، وبذلك يلتف الناس حول علي عليه السلام، وهذا ما كان يكرهه أبو بكر وعمر!

قال الملك: إذا صحت هذه الأقوال فعجيب أمر هؤلاء!

وإذا بطلت خلافة هؤلاء الثلاثة، فمن يا ترى يكون خليفة الرسول (ص)؟

قال العلوي: لقد عين الرسول بنفسه - وبأمر من الله تعالى - خلفاءه من بعده، في الحديث الوارد في كتب الحديث حيث قال: (الخلفاء بعدي اثنا عشر بعدد نقباء بني إسرائيل وكلهم من قريش) (٢). قال الملك للوزير: هل صحيح أن الرسول قال ذلك؟

(١) الهيثمي في مجمع ج ٩ ص ٣٩ والإمامة والسياسة وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد وغيرهم ويظهر هذا الموقف بوضوح من الروايات السابق ذكرها..

(٢) روي على لسان الرسول (ص) قوله: لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا. وفي رواية أخرى: اثنا عشر خليفة وفي رواية ثالثة: لا يزال الإسلام عزيزا إلى اثني عشر خليفة.. (انظر مسلم، كتاب الإمارة).

قال الوزير: نعم.
قال الملك: فمن هم أولئك الاثنا عشر؟
قال العباسي: أربعة منهم معروفون وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي.
قال الملك: فمن البقية؟
قال العباسي: خلاف في البقية بين العلماء (١).
قال الملك: عدّهم.
فسكت العباسي.

قال العلوي: أيها الملك: الآن أذكرهم بأسمائهم حسب ما جاء في كتب علماء السنة وهم: علي، الحسن، الحسين، علي، محمد، جعفر، موسى، علي، محمد، علي، الحسن، المهدي عليهم الصلاة والسلام (٢).

(١) عجز فقهاء أهل السنة عن تحديد الأئمة الاثنا عشر الذين أشارت إليهم هذه الروايات وإن كان أكثرهم قد أجمعوا على الخلفاء الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي إلا أنهم اختلفوا في الثمانية الباقين.

يقول صدر الدين الحنفي: الاثنا عشر هم الخلفاء الأربعة ومعاوية وابنه يزيد وعبد الملك بن مروان وأولاده الأربعة وبينهم عمر بن عبد العزيز ثم أخذ الأمر بالانحلال (شرح العقيدة الطحاوية). ويقول السيوطي: الاثني عشر هم: الخلفاء الأربعة والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز وهؤلاء ثمانية. ويحتمل أن يضم إليهم المهدي العباسي لأنه فيهم كعمر بن عبد العزيز في بني أمية.

وكذلك الظاهر لما أوتيه من العدل، وبقي الاثنان المنتظران أحدهما المهدي لأنه من آل البيت (تاريخ الخلفاء المقدمة).

وقال ابن الجوزي: قد أطلت البحث في معنى الحديث وتطلبت مظاهره وسألت عنه فلم أقع على المقصود منه.. (كشف المشكل).

ونفس هذا الكلام قاله القاضي عياض وابن حجر العسقلاني وغيرهما (فتح الباري ج ١٣ / ١٨١ / ١٨) ويظهر لنا أن هذا التفسير لحديث الاثني عشر إنما هو تفسير سياسي أخضع النص للحاكم وحصره في دائرتهم. ولا يعقل أن يبشر الرسول (ص) بمعاوية ويزيد وحكام بني أمية وبني العباس الذين أفسدوا في الأرض وشوهوا الإسلام واستباحوا الدماء والأموال ويربط بهم عزة الإسلام.. انظر لنا السيف والسياسة، ودفاع عن الرسول، وموسوعة آل البيت).

(٢) ورد عشرون نصا عن النبي (ص) في التنصيب على أسماء الأئمة الاثني عشر، عن طريق السنة وكتبهم، فمنها: فرائد السمطين ج ٤، تذكرة ابن الجوزي ص ٣٧٨، ينابيع المودة ص ٤٤٢، الأربعين للحافظ أبو محمد بن أبي الفوارس، مقتل الحسين لأبي المؤيد، منهاج الفضائل ص ٢٣٩، درر السمطين، وغيرهم.

انظر تاريخ أئمة آل البيت الاثني عشر في مروج الذهب للمسعودي وتاريخ اليعقوبي والبداية والنهاية وطبقات ابن سعد ووفيات الأعيان لابن خلكان، وهذه الكتب قد مرت على سيرة هؤلاء الأئمة مرور الكرام وموهت على حركتهم ودورهم. انظر لنا موسوعة آل البيت..

قال العباسي: اسمع أيها الملك: إن الشيعة يقولون بأن (المهدي) حي في دار الدنيا منذ سنة (٢٥٥) وهل هذا معقول؟ ويقولون: إنه سيظهر في آخر الزمان ليملأ الأرض عدلاً بعد أن تملأ جوراً. قال الملك (موجهها الخطاب إلى العلوي): هل صحيح أنكم تعتقدون بذلك؟ قال العلوي: نعم صحيح ذلك، لأن الرسول قال بذلك، والرواية من الشيعة والسنة.

قال الملك: وكيف يمكن أن يبقى إنسان هذه المدة الطويلة؟ قال العلوي: الله يقول في القرآن حول نوح النبي: (فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً) فهل يعجز الله أن يبقى إنساناً هذه المدة؟ أليس الله بيده الموت والحياة وهو على كل شيء قدير؟ ثم إن الرسول قال ذلك وهو صادق مصدق. قال الملك (موجهها الخطاب إلى الوزير): هل صحيح أن الرسول أخبر بالمهدي، على ما يقوله العلوي؟ قال الوزير: نعم.. (١).

قال الملك للعباسي: فلماذا أنت تنكر الحقائق الواردة عندنا نحن السنة؟ قال العباسي: خوفاً على عقيدة العوام أن تتزلزل، وتميل قلوبهم نحو الشيعة!

(١) أنظر الملاحم والفتن الباب ١٩، عقد الدرر الحديث ٢٦، ينابيع المودة ص ٤٩١، تذكرة الخواص الباب ٦، حلية الأولياء، أرجح المطالب ص ٣٧٨، ذخائر العقبى وغيرها.

قال العلوي: إذن أنت أيها العباسي مصداق لقوله تعالى: * (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) * فشملتك اللعنة من الله تعالى..

ثم قال العلوي: أيها الملك اسأل هذا العباسي هل يجب على العالم المحافظة على كتاب الله وأقوال رسول الله. أم يجب عليه المحافظة على عقيدة العوام المنحرفة عن كتاب الله وأقوال رسول الله. أم يجب عليه المحافظة على عقيدة العوام المنحرفة عن الكتاب والسنة؟

قال العباسي: إني أحافظ على عقيدة العوام حتى لا تميل قلوبهم إلى الشيعة لأن الشيعة أهل البدعة!

قال العلوي: إن الكتب المعتمدة تحدثنا أن أمامكم (عمر) هو أول من أدخل البدعة في الإسلام، وصرح هو بنفسه حين قال: (نعمت البدعة في هذه) وذلك في صلاة التراويح لما أمر الناس أن يصلوا النافلة جماعة مع العلم أن الله والرسول حرما النافلة جماعة، فكانت بدعة عمر مخالفة صريحة لله والرسول! ثم: ألم يبدع عمر في الأذان بإسقاط (حي على خير العمل).

وزيادة (الصلاة خير من النوم)؟

ألم يبدع بإلغاء سهم المؤلف قلوبهم خلافا لله والرسول؟

ألم يبدع في إلغاء متعة الحج، خلافا لله والرسول؟

ألم يبدع في إلغاء إجراء الحد على المحرم الزاني: خالد بن الوليد، خلافا لأمر

الله والرسول في وجوب إجراء الحد على الزاني والقاتل؟

إلى غيرها من بدعكم أنتم أيها السنة التابعين لعمر.

فهل أنتم أهل بدعة أم نحن الشيعة؟

قال الملك للوزير: هل صحيح ما ذكره العلوي من بدع عمر في الدين؟

قال الوزير: نعم ذكر ذلك جماعة من العلماء في كتبهم! (١).

(١) صحيح البخاري باب صلاة التراويح، والصواعق، وقال القسطلاني في كتاب إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري ج ٥ ص ٤ عند بلوغه إلى قول عمر (نعمت البدعة هذه): سماها بدعة لأن رسول الله لم يسن لهم ولا كانت زمن أبي بكر ولا أول الليل ولا هذا العدد. أقول: نعم إن خليفة المسلمين يبدع في الدين..

وذكر القوشجي وهو من أكابر علماء السنة أن عمر قال: ثلاث كن على عهد رسول الله وأنا أنهي عنهن وأحرمهن وأعاقب عليهن: متعة النساء ومتعة الحج وحي على خير العمل، وقال الإمام مالك في (الموطأ): أنه بلغه أن المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه بصلاة الصبح فوجده نائما فقال: الصلاة خير من النوم، فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح! أقول: ليت شعري هل يجوز لعمر بن الخطاب أن يزيد وينقص في الأذن - الذي هو أمر من أمور الدين - بهوى نفسه ورغبة فكره؟

(٦١)

قال الملك: إذن كيف نتبع نحن إنسانا أبدع في الدين؟
قال العلوي: ولهذا يحرم اتباع هكذا إنسان، لأن رسول الله (ص).
قال: (كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار) فالذين يتبعون عمر في بدعه - وهم
عالمون بالأمر - فهم من أهل النار قطعاً!
قال العباسي: لكن أئمة المذاهب أقروا فعل عمر؟
قال العلوي: وهذه بدعة أخرى أيها الملك!
قال الملك: وكيف ذلك!
قال العلوي: لأن أصحاب هذه المذاهب وهم: وأبو حنيفة ومالك بن أنس،
والشافعي، وأحمد بن حنبل، لم يكونوا في عصر النبي (ص)، بل جاؤوا بعده بمائتي
سنة - تقريباً - فهل المسلمون الذين كانوا بين عصر الرسول وبين عصر هؤلاء كانوا
على باطل وضلال؟ وما هو المبرر في حصر المذاهب في هؤلاء الأربعة وعدم اتباع
سائر الفقهاء؟ وهل أوصى الرسول بذلك؟
قال الملك: ما تقول يا عباسي؟
قال العباسي: كان هؤلاء أعلم من غيرهم!
قال الملك: فهل أن علم العلماء جف دون هؤلاء!
قال العباسي: ولكن الشيعة أيضاً يتبعون مذهب (جعفر الصادق)؟

قال العلوي: إنما نحن نتبع مذهب جعفر لأن مذهبه مذهب رسول الله لأنه من أهل البيت الذين قال الله عنهم: * (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) * وإلا فنحن نتبع كل الأئمة الاثني عشر لكن حيث أن الإمام الصادق عليه السلام تمكن أن ينشر العلم والتفسير والأحاديث الشريفة أكثر من غيره (بسبب وجود بعض الحرية في عصره) حتى كان يحضر مجلسه أربعة آلاف تلميذ، وحتى استطاع الإمام الصادق أن يجدد معالم الإسلام بعدما حاول الأمويون والعباسيون القضاء عليها، ولهذا سمي الشيعة ب (الجعفرية) نسبة إلى مجدد المذهب وهو الإمام جعفر الصادق عليه السلام (١).

قال الملك: ما جوابك يا عباسي؟

قال العباسي: تقليد أئمة المذاهب الأربعة عادة اتخذناها نحن السنة!
قال العلوي: بل أجبركم على ذلك بعض الأمراء، وأنتم اتبعتم أولئك متابعة عمياء لا حجة لكم فيها ولا برهان!
فسكت العباسي.

قال العلوي: أيها الملك: إني أشهد أن العباسي من أهل النار، إذا مات على هذه الحالة.

قال الملك: ومن أين علمت أنه من أهل النار؟

قال العلوي: لأنه ورد عن رسول الله (ص) قوله: (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية) فاسأل أيها الملك: من هو إمام زمان العباسي؟
قال العباسي: لم يرد هذا الحديث عن رسول الله.

(١) تتلمذ كل من أبي حنيفة ومالك علي يد الإمام جعفر الصادق. وروى عنه مالك في موطأه، وأخذ العلم عنه الكثير من أهل السنة ورووا عنه في كتبهم الكثير من الروايات. وقد عاصر الصادق الخليفة أبو جعفر المنصور ومات مسموما بتوجيه منه عام ١٤٨ هـ.

وكان الإمام الصادق هو أول من أعلن فقه آل البيت وعلومهم ونشرها علانية ومن هنا ربطه البعض بالشيعة وسموها باسمه.

(انظر الإمام الصادق والمذاهب الأربعة لأسد حيدر وتاريخ بغداد للخطيب، والإمام جعفر الصادق لعبد الحليم الجندي والشيخ محمد أبو زهرة)..

قال الملك للوزير: هل ورد هذا الحديث عن رسول الله؟

قال الوزير: نعم ورد (١)!

قال الملك: مغضبا: كنت أظن أنك أيها العباسي ثقة، والآن تبين لي كذبك!

قال العباسي: إني أعرف إمام زمني!

قال العلوي: فمن هو؟

قال العباسي: الملك!

قال العلوي: اعلم أيها الملك أنه يكذب، ولا يقول ذلك إلا تملقا لك!

قال الملك: نعم إني أعلم أنه يكذب، وإني أعرف نفسي بأني لا أصلح أن أكون إمام زمان الناس، لأنني لا أعلم شيئا، وأقضي غالب أوقاتي بالصيد والشؤون الإدارية!

ثم قال الملك: أيها العلوي فمن هو إمام الزمان في رأيك؟

قال العلوي: إمام الزمان في نظري وعقيدتي هو (الإمام المهدي) عليه السلام

كما تقدم الحديث حوله عن رسول الله (ص) فمن عرفه مات ميتة المسلمين. وهو من

أهل الجنة، ومن لم يعرفه مات ميتة جاهلية وهو في النار مع أهل الجاهلية!

وهنا تهلل وجه الملك شاه وظهرت آثار الفرح والسرور في وجهه والتفت إلى

الحاضرين قائلا:

اعلموا أيتها الجماعة أنني قد اطمأنت ووثقت من هذه المحاوراة (وقد كانت

دامت ثلاثة أيام) وعرفت وتيقنت أن الحق مع الشيعة في كل ما يقولون ويعتقدون،

وأن أهل السنة باطل مذهبهم، منحرفة عقيدتهم، وأني أكون ممن إذا رأى الحق أذعن

له واعترف به، ولا أكون من أهل الباطل في الدنيا وأهل النار في الآخرة ولذلك فإنني

أعلن تشييعي أمامكم، ومن أحب أن يكون معي فليتشيع على بركة الله ورضوانه

ويخرج نفسه من ظلمات الباطل إلى نور الحق!

(١) أنظر الحافظ النيسابوري في صحيحه ج ٨ ص ١٠٧، ينابيع المودة ص ١١٧، نفحات اللاهوت..

وانظر تخريجات أخرى له في مناقشة ابن تيمية لابن المطهر الملحقة بالكتاب.

فقال الوزير نظام الملك: وأنا كنت أعلم ذلك، وأن التشيع حق، وأن المذهب الصحيح فقط هو مذهب الشيعة منذ أيام دراستي ولذا أعلن أنا أيضا تشيعي.

وهكذا دخل أغلب العلماء والوزراء والقواد الحاضرين في المجلس (وكان عددهم يقارب السبعين) في مذهب الشيعة.

وانتشر خبر تشيع الملك ونظام الملك والوزراء والقواد والكتاب في كافة البلاد، فدخل في التشيع عدد كبير من الناس، وأمر نظام الملك - وهو والد زوجتي - أن يدرس الأساتذة مذهب الشيعة في المدارس النظامية في بغداد!

لكن بقي بعض علماء السنة الذين أصروا على الباطل على مذهبهم السابق مصداقا لقوله تعالى: * (فهي كالحجارة أو أشد قسوة) *

وأخذوا يحيكون المؤامرات ضد الملك ونظام الملك وحملوه تبعة هذا الأمر إذ كان هو العقل المدبر للبلاد، حتى امتدت إليه يد أئيمة - بإيعاز من هؤلاء المعاندين السنة - فاغتالوه في ١٢ رمضان سنة (٤٨٥ هـ)، وبعد ذلك اغتالوا الملك شاه سلجوقي.

فإنا لله وإنا إليه راجعون فلقد قتلا في سبيل الله ومن أجل الحق والإيمان، فهنيئا لهم ولكل من يقتل في سبيل الله ومن أجل الحق والإيمان.

وقد نظمت قصيدة رثاء للشيخ العظيم نظام الملك ومنها هذه الأبيات:

كان الوزير نظام الملك لؤلؤة * نفيسة صاغها الرحمن من شرف

عزت فلم تعرف الأيام قيمتها * فردها غيرة منه إلى الصدف

اختار مذهب حق في محاوره * تبدي الحقيقة في برهان منكشف

دين التشيع حق لا مرء له * وما سواه سراب خادع السجف

لكن حقدا دفينا حركوه له * فبات بدر الدجي في ظل منحسف

عليه ألف سلام الله تالية * تترى على روحه في الخلد والغرف

هذا
وقد كنت أنا حاضر المجلس والمحاورة، وقد سجلت كل ما دار في المجلس،
ولكنني حذفت الزوائد، واختصرت المجلس في هذه الرسالة. والحمد لله وحده
والصلاة على محمد وآله الأطياب وأصحابه الأنجاء.
كتبته في بغداد في المدرسة النظامية.
مقاتل بن عطية

المناظرة الثانية

(٦٧)



(78)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على ما أنعم به فكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى،
محمد النبي الأمي وأهل بيته ذوي الكرم والوفاء.

أما بعد:

فهذه صورة بحث وقع لهذا الفقير إلى رحمة ربه الغني حسين بن عبد الصمد
الجبعي في حلب سنة إحدى وخمسين وتسعمائة (١).

(١)

أضافني بعض فضلاء حلب، وكان ذكيا بَحاثًا، ولي معه خصوصية وصدّاقة
وكيدة بحيث لا أتقيه، وكان أبوه من أعيانها.

فقلت له: إنه يقبح بمثلي ومثلك - بعد أن صرف كل منا عمره في تحصيل
العلوم الإسلامية، وتحقيق مقدماتها - أن يقلد في مذهبه الذي يلقي الله به، والتقليد
مذموم بنص القرآن، وليس حجة منجية لأن كل أحد يقلد سلفه، فلو كان حجة كان
الكل ناجين، وليس كذلك.

فقال: هلم حتى نبحث.

فقلت: هل عندكم نص من القرآن، أو من الرسول (ص) على وجوب اتباع أبي
حنيفة؟

فقال: لا.

فقلت: هل أجمع أهل الإسلام على وجوب اتباعه؟

فقال: لا.

(١) هو الشيخ عز الدين حسين بن عبد الصمد بن شمس الدين بن صالح الجبعي العاملي نسبة إلى جبل
عامل (جنوب لبنان) من أئمة الفقه والحديث الشيعة، ولد عام ٩١٨ هـ وتوفي عام ٩٨٤ هـ.

فقلت: فما سوغ لك تقليده؟
فقال: إنه مجتهد وأنا مقلد، والمقلد فرضه أن يقلد مجتهدا من المجتهدين.
فقلت: فما تقول في جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، هل كان مجتهدا من
المجتهدين؟

فقال: هو فوق الاجتهاد، وفوق الوصف في العلم والتقوى والنسب وعظم
الشأن، وقد عد بعض علمائنا من تلاميذه نحو أربعمئة رجل كلهم علماء فضلاء
مجتهدون، وأبو حنيفة أحدهم (١).

فقلت: قد اعترفت باجتهاده وتقواه، وجواز تقليد المجتهد، ونحن قد قلدناه،
فمن أين تعلم أنا على الضلالة وأنكم على الهداية؟! مع أنا نعتقد عصمته، وأنه لا
يخطئ، بل ما يحكم به هو حكم الله، ولنا على ذلك أدلة مدونة، وليس كأبي حنيفة
يقول بالقياس والرأي والاستحسان ويجوز عليه الخطأ (٢).

(١) ذكر العلامة الشيخ مصطفى الدمشقي في كتابه الروضة الندية: ١٢، والعلامة محمد عبد الغفار في
كتابه أئمة الهدى: ١١٧ أنه أخذ العلم عنه (ع) أربعة آلاف شيخ، عنهما إحقاق الحق: ١٢ / ٢١٨
وصنف الحافظ ابن عقدة كتابا فيمن روى عن أبي عبد الله (ع) عد فيه " ٤٠٠٠ رجل. وقال
الحسن بن علي الوشاء: أدركت في هذا المسجد - يعني مسجد الكوفة - تسعمائة شيخ كل يقول:
" حدثني جعفر بن محمد (ع) "

رجال النجاشي ١ / ١٣٩ في ترجمة الوشاء، والإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١ / ٥٥، والمجالس
السنية للسيد محسن الأمين ٢ / ٣٤٨. وقال أيضا: ما رأيت أعلم من جعفر بن محمد.
الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ١ / ٧٠ عن كتاب التحفة الاثني عشرية ٨. والمجالس السنوية
٢ / ٣٤٠، ٣٤٩، وانظر كتابي الشيخ أبي زهرة وعبد الحليم الجندي في الإمام جعفر الصادق.
(٢) روى الخطيب البغدادي في تاريخه ١٣ / ٤٣٧ بإسناده إلى محمد بن إدريس الشافعي قال: نظرت
في كتب لأصحاب أبي حنيفة، فإذا فيها مائة وثلاثون ورقة، فقدرت منها ثمانين ورقة خلاف الكتاب
والسنة، وروى أيضا بإسناده إلى ربيع بن سليمان المرادي قال: سمعت الشافعي يقول: أبو حنيفة
يضع أول المسألة خطأ ثم يقيس الكتاب عليها.

وقال: ما علم أحدا وضع الكتاب أدل على عوار قوله مثل أبي حنيفة.
وروى في ص ٤٠١ من الجزء المذكور بإسناده إلى أبي إسحاق الفزاري قال: كنت آتي أبا حنيفة
أسأله عن الشيء من أمر الغزو فسألته عن مسألة، فأجاب فيها فقالت له: إنه يروي فيها عن
النبي (ص) كذا وكذا، قال: دعنا من هذا!
قال: وسألته يوما آخر عن مسألة، قال: فأجاب فيها، فقلت له: إن هذا يروي عن النبي فيه كذا
وكذا، فقال حل هذا بذنب خنزير!

وبعد التنزل عن عصمته، والاعتراف بأنه يقول بالاجتهاد كما تزعمون، فلنا دلائل على وجوب اتباعه ليس في أبي حنيفة واحد منها. (أحدهما): إجماع كل أهل الإسلام - حتى الأشاعرة والمعتزلة - على غزارة علمه، ووفور تقواه، وعدالته، وعظم شأنه، بحيث أني إلى يومي هذا - مع كثرة ما رأيت من كتب أهل الملل والتواريخ والسير وكتب الجرح والتعديل ونحو ذلك - لم أر قط طاعنا عليه بشيء من مخالفه. وأعداء شيعته مع كثرتهم، وعظم شأنهم في الدنيا، لأنهم كانوا ملوك الأرض، والناس تحب التقرب إليهم بالصدق والكذب، ولم يقدر أحد أن يفترى عليه كذبا في الطعن ليتقرب به إلى ملوك عصره، وما ذاك إلا لعلمه أنه إن افترى كذبا كذبه كل من سمعه، وهذه مزية تميز هو وأباؤه وأبناؤه الستة بها عن جميع الخلق (١). فكيف يجوز ترك تقليد من أجمع الناس على علمه وعدالته وجواز تقليده، ويقلد من وقع فيه الشك والطعن؟! مع أن الجرح مقدم على التعديل كما تقرر في موضعه. وهذا إمامكم الغزالي صنف كتابا سماه "المنحول" (٢) موضوعه الطعن على أبي حنيفة، وإثبات كفره بأدلة يطول شرحها (٣).

- (١) يقصد بالآباء الخمسة الذين سبقوه من أئمة آل البيت وهم علي بن أبي طالب والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي الباقر والستة الأبناء هم بقية الاثني عشر وهم موسى وعلي ومحمد وعلي والحسن ثم المهدي المنتظر..
- (٢) حققه الدكتور محمد حسن هيتو، وصدر في سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ضمن منشورات دار الفكر - دمشق - بعنوان "المنحول من تعليقات الأصول" وأكثر فيه الطعن على أبي حنيفة، فراجعه، وهو أحد كتبه الأصولية الستة، والغزالي هو زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي (٤٥٠ - ٥٥٥هـ).
- (٣) روى الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١٣ / ٤١٥ بإسناده إلى مالك بن أنس قال: ما ولد في الإسلام مولود أضر على أهل الإسلام من أبي حنيفة. وروى في ص ٤١٦ عن مالك بن أنس أيضا أنه قال: كانت فتنة أبي حنيفة أضر على هذه الأمة من فتنة إبليس في الوجهين معا: في الأرجاء، وما وضع من نقض السنن. وروى في نفس الصفحة عن شريك بن عبد الله قال: لئن يكون في كل حي من الأحياء خمار، خير من أن يكون فيه رجل من أصحاب أبي حنيفة. وروى في ص ٣٩٤ بالإسناد إلى سفيان الثوري أنه قال - لما جاءه نعي أبي حنيفة قلت: الحمد لله الذي أراح المسلمين منه، لقد كان ينقض عروة عروة، ما ولد في الإسلام مولود أشأم على أهل الإسلام منه. وروى في ص ٣٩٤ بالإسناد إلى محمد بن عبد الله بن صالح الأسدي الفقيه المالكي قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود السجستاني يوما وهو يقول لأصحابه: ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسين بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه،

وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا له: يا أبا بكر، لا تكون مسألة أصح من هذه. فقال: هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة.
وتجد في تاريخ بغداد ١٣ / ٣١٨ - ٤٥٤ أكثر من مائتي رواية مسندة فيها أقوال جمع من أئمة المذاهب في إثبات كفره.

وصنف بعض فضلاء الشافعية كتابا سماه " النكت الشريفة في الرد على أبي حنيفة " (١) رأيته في مصر، ذكر فيه جميع ما ذكره الغزالي وزاد أشياء أخرى. ولا شبهة في وجوب تقليد المتفق على علمه وعدالته، لأن ظن الصواب معه أغلب، ولا يجوز العمل بالمرجوح مع وجود الراجح إجماعا، والجرح مقدم على التعديل كما تقرر.

ثانيها: أنه (عندنا) من أهل البيت المطهرين بنص القرآن، والتطهر هو: " التنزه عن الآثام، وعن كل قبيح " كما نص عليه ابن فارس (٢) في مجمل اللغة (٣)، وهذا نفس

العصمة التي يدعيها الشيعة.

وأبو حنيفة ليس منهم إجماعا، ويتحتم تقليد المطهر بنص القرآن ليتقن النجاة معه.

-
- (١) قال الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة ٢٤ / ٣٠٤: " النكت الشريفة فيما يتعلق بأبي حنيفة، رأيت النقل عنه في بعض المجاميع، وللغزالي كتاب المنحول في الطعن عليه ".
(٢) هو العلامة اللغوي المحدث أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، قال عنه سعد بن علي الزنجاني: " كان أبو الحسين من أئمة اللغة، محتجا به في جميع الجهات، غير منازع ".
وكتاب المجمل أشهر مصنفاته التي يبلغ عددها أكثر من " ٤٥ " مصنف في أغلب العلوم، ولد بقزوين وتوفي بالري في صفر سنة ٣٩٥ هـ.
تجد ترجمته في أعيان الشيعة ٩ / ٢١٥، ووفيات الأعيان ١ / ١١٨ وغيرها.
(٣) مجمل اللغة ٣ / ٣٣٥. وقال في كتابه معجم مقاييس اللغة ٣ / ٤٢٨ مادة طهر: " التطهير هو التنزه عن الذم، وعن كل قبيح ". وراجع كتاب وصول الأخبار: ٤٦.

قال: نحن لا نسلم أنه من أهل البيت عليهم السلام، إذ قد صح في أحاديثنا أنهم خمسة (١).

فقلت: سلمنا أنه ليس من الخمسة، ولكن حكمه حكمهم في العصمة، ووجوب الاتباع لوجهين:

الأول: إن كل من قال بعصمة الخمسة قال بعصمته، ومن لا فلا، وقد ثبتت عصمة الخمسة بنص القرآن، فثبتت عصمته لأنه قد وقع الإجماع على أنه لا فرق بينه وبينهم، فالقول بعصمتهم دونه خلاف إجماع المسلمين.

الثاني: إنه اشتهر بين أهل النقل والسير أن جعفر الصادق وآبائه عليهم السلام لم يترددوا إلى مجالس العلماء أصلا، ولم ينقل أنهم ترددوا إلى مخالف ولا مؤالف، مع كثرة المصنفين في الرجال، وطرق النقل، وتعداد الشيوخ والتلاميذ، وإنما ذكروا أنه أخذ العلم عن أبيه محمد الباقر عليه السلام، وهو أخذه عن أبيه زين العابدين عليه السلام، وهو أخذه عن أبيه الحسين عليه السلام وهو من أهل البيت عليهم السلام إجماعا.

وقد صح عندنا أنهم عليهم السلام لم يكن قولهم بطريق الاجتهاد، ولهذا لم يسأل أحد قط صغيرا ولا كبيرا عن مسألة فتوقف في جوابها، أو أحتاج إلى مراجعة. وقد صرحوا عليهم السلام أن قول الواحد منهم كقول آبائهم، وقول آبائهم كقول النبي (ص)، وثبت ذلك عندنا بالطرق الصحيحة المتصلة بهم (٢).

(١) الخمسة يقصد بهم هنا الرسول (ص) وعلي وفاطمة والحسن والحسين وهم الذين قصدهم الرسول بقوله: هؤلاء أهل بيتي. ونزلت فيهم آية الكساء والمباهلة.. وهم الذين قصدتهم آية التطهير في سورة الأحزاب.

(٢) روى الصفار في بصائر الدرجات: ٣١٩ ح ٢ بإسناده إلى الفضيل عن أبي جعفر الباقر (ع) أنه قال: لو أنا حدثنا برأينا ضللنا كما ضل من كان قبلنا ولكننا حدثنا ببينة من ربنا بينها لنبيه (ص) فبينه لنا. وروى المفيد في أماليه: ٤٢ ح ١٠ بإسناده إلى جابر، قال: قلت لأبي جعفر (ع): إذا حدثني بحديث فأسنده لي. فقال: حدثني أبي عن جدي، عن رسول الله (ص)، وعن جبرئيل (ع)، عن الله عز وجل، وكل ما أحدثك بهذا الإسناد.

وروى الشيخ الكليني في الكافي ١ / ٤٢ بإسناده إلى هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيرهما قالوا: سمعنا أبا عبد الله (ع) يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله (ص) وحديث رسول الله قول الله عز وجل. ورواه المصنف في وصول الأخيار: ١٥٣ عن محمد بن يعقوب بهذا الإسناد. ولله در من قال من أهل الكمال:

إذا شئت أن تبغي لنفسك مذهباً * ينجيك يوم الحشر من لهب النار
فدع عنك قول الشافعي ومالك * وأحمد والمروي عن كعب أخبار
ووال أناسا قولهم وحديثهم * روى جدنا عن جبرئيل عن الباري

فقوله عليه السلام هو قول المطهرين بنص القرآن.
وثالثها: ما ثبت في صحاح أحاديثكم بالطرق الصحيحة المتكثرة، المتحدة
المعنى، المختلفة اللفظ، من قوله عليه السلام: "إني مخلف فيكم ما إن تمسكتم به
لن تضلوا بعدي، الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وأنهما لن يتفرقا حتى يردا
علي الحوض".

وفي بعض الطرق: "إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله وعترتي" (١).
فصرح عليه السلام بأن المتمسك بكتاب الله وعترته لن يضل، ولم يتمسك بهما
إلا الشيعة كما لا يخفى لأن الباقيين جعلوا عترته كباقي الناس، وتمسكوا بغيرهم.
ولم يقل: مخلف فيكم كتاب الله وأبا حنيفة، ولا الشافعي.

(١) وهذا حديث متواتر مشهور، صدر منه (ص) في أربع مناسبات، كانت الفترة الزمنية لها أقل من
تسعين يوما، ورواه الحفاظ والمحدثون عن بضعة وعشرين صحابيا، وللحافظ ابن القيسراني (٤٤٨
- ٥٥٧ هـ) كتابا في طريق هذا الحديث.
ورواه: مسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل علي من صحيحه ٤ / ١٨٧٣ ح ٣٦ و ٣٧ بعدة
طرق. الترمذي في سننه ٥ / ٦٦٢ ح ٣٧٨٦ و ٣٧١. الدارمي في سننه ٢ / ٤٣١، أحمد بن حنبل في
مسنده ٣ / ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩ و ج ٤ / ٣٦٦ و ٣٧١ و ج ٥ / ١٨١ و ١٨٢ و ١٧٩، عبد بن حميد
في
مسنده على ما في المنتخب منه: ١٠٧ ح ٢٤٠، البغوي في مصابيح السنة ٤ / ١٨٥ ح ٤٨٠٠ وص
١٨٩ ح ٤٨١٥ وص ١٩٠ ح ٤٨١٦، ابن سعد في الطبقات ٢ / ١٩٤، الدولابي في الذرية الطاهرة:
١٦٨ ح ٢٢٨، الطحاوي في مشكل الآثار ٢ / ٣٠٧ و ج ٤ / ٣٦٨.
راجع المجلد الخاص بحديث الثقلين من موسوعة عبقات الأنوار، وصحيفة الإمام الرضا (ع):
١٣٥ - ١٥٠، وأهل البيت (ع) في المكتبة العربية: رقم ٢٩٨.

فكيف يجوز ترك التمسك بمن تتحقق النجاة بالتمسك به، ويتمسك بمن لم تعلم النجاة معه؟! إن هذا إلا لمحض السفه والضلال. وهذا يقتضي العلم بوجوب اتباعهم، وإن نوزع فيه فلا ريب في اقتضائه ظن وجوب الاتباع، وذلك كاف لوجوب العمل بالراجح، واختيارهم عليهم السلام بهذه المرجحات على غيرهم من المجتهدين، فلا يكون العدول عنهم إلا اتباعا للهوى والتقليد المألوف.

فقال: أنا لا أشك في اجتهادهم، وغزارة علمهم، ونجاة مقلدهم، ولكن مذهبهم لم ينقل ولم يشتهر، كما نقلت المذاهب الأربعة. فقلت: إن كان مرادك أن الحنفية والشافعية لم ينقلوه، فمسلم، ولكن لا يضرنا، لأننا لم ننقل مذهبهما أيضا، والشافعية لم ينقلوا مذهب أبي حنيفة، وبالعكس، وكذا باقي المذاهب، وليس ذلك طعنا فيها عندكم. وإن كان مرادك أنه لم ينقله أحد من المسلمين، فهذه مكابرة محضة، لأن شيعتهم، وكثيرا من أهل السنة وباقي الطوائف قد نقلوا أقوالهم وآدابهم وعباداتهم، واعتنى الشيعة بذلك أشد الاعتناء، وبحثوا عن تصحيح الناقلين وجرحهم وتعديلهم أشد البحث، وهذه صحاح أحاديثهم وكتب الجرح والتعديل عندهم مدونة مشهورة بينهم لا يمكن إنكارها.

وعلماء الشيعة وإن كانوا أقل من علماء السنة، ولكن ليسوا أقل من فرقة من فرق المذاهب الأربعة، خصوصا الحنابلة والمالكية، فإن الشيعة أكثر منهم يقينا.

ولم يزل - بحمد الله - علماء الشيعة في جميع الأعصار أعلم العلماء وأتقاهم، وأحذقهم في فنون العلوم:

أما في زمن الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، فواضح أنه لم يساوهم أحد في علم ولا عمل، حتى فاق تلاميذهم واشتهروا بغزارة العلم، وقوة الجدل كهشام ابن الحكم، وهشام بن سالم، وجميل بن دراج، وزرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، وأشباههم، ممن عرفهم مخالفتهم في المذهب وأنشأوا عليهم بما لا مزيد عليه.

وأما بعد زمان الأئمة فمنهم مثل ابن بابويه، والشيخ الكليني، والشيخ المفيد، والشيخ الطوسي، والسيد المرتضى، وأخيه، وابني طاووس، والخواجة نصير الدين الطوسي، وميثم البحراني، والشيخ أبي القاسم المحقق، والشيخ جمال الدين ابن المطهر الحلبي، ووله فخر المحققين، وأشباههم من المشايخ المشاهير الذين قد ملأوا الخافقين بمصنفاتهم ومباحثهم، ومن وقف عليها علم علو شأنهم، وبلوغهم مرتبة الاجتهاد وقوة الاستنباط.

وإنكار ذلك إما لتعصب أو جهل.

فقد لزمك القول بصحة مذهبنا وأرجحية من قلدناه، بل يلزم ذلك كل من وقف نفسه على جادة الإنصاف، ولا يلزمنا القول بصحة مذهبك لأننا قد شرطنا في المتبع "العصمة"، فنكون نحن الفرقة الناجية إجماعاً.

وأنتم وإن لم تقولوا بصحة مذهبنا، ولكن يلزمكم ذلك بحسب قواعدكم، للدليل المسلم المقدمات عندكم، إذ سبب نجاتكم أنكم قد قلديتم مجتهداً، وهذا بعينه حاصل لنا باعترافكم، مع ترجيحات فيمن اتبعناه لا يمكنكم إنكارها.

فبهت، ولم يجب بشيء، ولكن عدل عن سوق البحث، وقال:

إني أسألكم عن سبكم أكابر الصحابة، وأقربهم من رسول الله (ص) الذين نصره بأموالهم وأنفسهم، حتى ظهر الدين بسيفهم، في حياته وبعد موته، حتى فتحوا البلاد ونصروا دين الله بكل ما أمكنهم، والفتوحات التي فتحها عمر لم يقع مثلها في زمن النبي (ص)، كمصر والشام، وبيت المقدس، والروم والعراق وخراسان، وعراق العجم (١)، وتوابع ذلك مما يطول شرحه ولا يمكن إنكاره، كما لا يمكن إنكار قوته في الدين وسطوته، وشدة بأسه، وإني إذا نظرت في أدلتكم وجدتها واضحة قوية. وإذا رأيت مذهبكم سب أكابر أصحاب رسول الله (ص) وخواصه الذين سبقوا في الإسلام، وكانوا من المقربين عنده حتى تزوج بناتهم وزوجهم بناته، ومدحهم الله في كتابه بقوله: * (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء

(١) قال ابن خلكان في تاريخه: ٥ / ٣٤١: عراق العجم: الفاصل بين عراق العرب وخراسان، وبلاد المشهورة هي: أصبهان وهمدان والري وزنجان.

بينهم تراهم ركعا سجدا...)* [الفتح: ٢٩] إلى آخر الآية، فإذا رأيت ذلك نفرت نفسي، وجزمت بفساد مذهبكم. فقلت له: ليس في مذهبنا وجوب سبهم، وإنما يسبهم عوام الناس المتعصبون، وأما علماؤنا فلم يقل أحد بوجوب سبهم، وهذه كتبهم موجودة. وأقسمت له أيما مغلظة بأنه لو عاش أحد ألف سنة وهو يتدين بمذهب أهل البيت عليهم السلام ويتولاهم، ويتبرأ من أعدائهم، ولم يسب الصحابة قط، لم يكن مخطئا، ولا في إيمانه قصور. فتهلل وجهه، وأنس بذلك لأنه صدقني فيه. فقلت له: إذا ثبت عندك غزارة علم أهل البيت عليهم السلام، واجتهادهم، وعدالتهم، وترجيحهم على غيرهم، فهم أولى بالاتباع، فتابعهم. فقال: أشهد على أنني متابع لهم، ولكني لا أسب الصحابة. فقلت: لا تسب أحدا منهم، ولكن إذا اعتقدت عظم شأن أهل البيت عليهم السلام عند الله ورسوله (ص)، فما تقول فيمن عاداهم وآذاهم؟ فقال: أنا برئ منهم. فقلت: هذا يكفيني منك. فأشهد الله ورسوله وملائكته أنه محب لهم، ومتابع، وبرئ من أعدائهم وطلب مني كتابا في فقههم، فدفعت إليه "النافع" (١) وتفرقنا.

(١) قال الشيخ آغا بزرك الطهراني في الذريعة ٢٠ / ٢١٣، المختصر النافع في مختصر الشرائع، هو كأصله للمحقق الشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلبي المتوفي سنة ٦٧٦ هـ.. طبع في لكنهو قبل سنوات.. وطبع القسم الأول منه في القاهرة سنة ١٣٧٦ بتقديم وزير الأوقاف آنذاك أحمد حسن الباقوري، وأمضاه شيخ الأزهر الشيخ محمود شلتوت، وجعل من كتب الدراسة في الفقه الجعفري، فيدرس فيه كما يدرس فقه المذاهب الأربعة فيه، وقدم لطبعه الأستاذ الشيخ محمد تقي القمي السكرتير لجماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر.

(٢)

ثم رأيت بعد ذلك في غضب وتكدر من التشيع، بواسطة ما رسخ في قلبه من عظم شأن الصحابة، واعتقاده أن الشيعة تسبهم. فقلت له في ليلة أخرى: إن عاهدت الله على الإنصاف، وكنتم الأمر علي، بينت لك أمر السب فعاهد الله على ذلك ما دمت حيا بأيمان مغلظة، ونذور مؤكدة. وسألته: ما تقول في الصحابة الذين قتلوا عثمان؟

فقال: إن ذلك وقع باجتهادهم، وإنهم غير مأثومين، وقد صرح أصحابنا بذلك.

فقلت: وما تقول في عائشة وطلحة والزبير وأتباعهم الذين حاربوا عليا عليه السلام (يوم الجمل)، وقتل في حربهم من الفريقين نحو ستة عشر ألفاً؟ وما تقول في معاوية وأصحابه الذين حاربوا في صفين، وقتل من الفريقين (نحو) ستين ألفاً؟ فقال: كالأول.

فقلت: هل جواز الاجتهاد مقر على فرقة من المسلمين دون فرقة؟ قال: لا كل أحد له صلاحية الاجتهاد.

فقلت: إذا جاز الاجتهاد في قتل أكابر الصحابة، وقتل خلفاء المؤمنين، وحرب أخي رسول الله (ص)، وابن عمه وزوج فاطمة سيدة نساء العالمين، أعلم الخلق، وأزهدهم، وأقربهم من رسول الله (ص)، ووارث علمه، الذي قام الإسلام بسيفه، ومن أثنى عليه الله ورسوله بما لا يمكن إنكاره، حتى جعله الله ولي الناس كافة بقوله تعالى: * (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) * (١) يعني عليا عليه السلام بالإجماع.

(١) سورة المائدة: ٥٥.

وقد اتفق المفسرون والمحدثون وعلماء الأثر على نزول هذه الآية الشريفة في أمير المؤمنين علي (ع). ورووه بأسانيد وطرق كثيرة تنتهي إلى جماعة من كبار الصحابة والمفسرين، قال السيد ابن طاووس في سعد السعود: ٩٦ أن محمد بن العباس بن الماهيار المعروف بابن الجحام قد رواه في كتابه " ما نزل من القرآن في علي (ع) " من تسعين طريقاً بأسانيد متصلة، كلها أو جلها من رجال المخالفين لأهل البيت (ع)، وذكر منهم: عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، الزبير بن العوام، عبد الرحمن بن عوف، سعد بن أبي وقاص، طلحة بن عبد الله، عبد الله بن عباس، أبو جعفر محمد بن علي (ع)، جعفر بن محمد (ع)، أبو هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، مجاهد المكي، محمد بن السري، عطاء بن السائب، عبد الرزاق، انتهى. يضاف إلى ذلك ما وجدته في مصادر أخرى: علي (ع)، عمار بن ياسر، سلمة بن كهيل، أنس بن مالك، عبد الله بن سلام، المقداد بن الأسود الكندي، عبد الملك بن جريج.

ورواه: البلاذري في أنساب الأشراف ١ / ١٥٠ ح ١٥١، الحاكم النيشابوري في معرفة علوم الحديث: ١٠٢، الحبري في ما نزل من القرآن في علي (ع): ٣٥٨ - ٣٦١ ح ٢١ و ٢٢ و ٢٣،

الشجري في أماليه: ١ / ١٣٧ و ١٣٨ بعدة طرق، الواحدي في أسباب النزول: ١١٣، الحافظ أبو نعيم الأصفهاني في ما نزل من القرآن في علي (ع) على ما في النور المشتعل: ٦١ - ٨٥ ح ٥ - ١٥، ابن عساكر في ترجمة الإمام أمير المؤمنين (ع) من تاريخ دمشق ٢ / ٤٠٩ ح ٩١٥ و ٩١٦، الجويني في فرائد السمطين ١ / ١٨٧ - ١٩٥ ح ١٤٩ - ١٥٣، ابن المغازلي في المناقب: ٣١١ - ٣١٤ ح ٣٥٤ - ٣٥٨، الكنجي في كفاية الطالب: ٢٢٨ و ٢٤٩، الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ١ / ١٦١ - ١٨٤ ح ٢١٦ - ٢٤٠ بأكثر من أربعة وعشرين طريقاً، السيوطي في لباب النقول: ٩٣، الحصاص في أحكام القرآن ٤ / ١٠٢، الخوارزمي في المناقب: ١٨٦ و ١٨٧. وأخرجه الشوكاني في فتح القدير ٢ / ٥٣ عن الخطيب في المتفق والمفترق عن ابن عباس، وعن عبد الرزاق وعبد بن حميد وأبي الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس، وعن أبي الشيخ وابن مردويه وابن عساكر عن علي، وعن ابن مردويه والطبراني في الأوسط عن عمار.

وقال النبي (ص): " من كنت مولاه فعلي مولاه " (١).

(١) وهذا الحديث مما تواتر روايته عند علماء الفريقين، حيث رواه عن النبي (ص) نحو مائة رجل، ورواه أحمد بن حنبل من أربعين طريقاً، وأبو سعيد السجستاني من مائة وعشرين طريقاً، والحافظ أبو بكر الجعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً، والحافظ أبو العلاء العطار الهمداني بمائتين وخمسين طريقاً.

رواه الترمذي في سننه ٥ / ٦٣٣ ح ٣٧١٣ وقال: هذا حديث حسن صحيح، ابن ماجه في سننه ١ / ٤٥ ح ١٢١، الحاكم في المستدرک ٣ / ١٠٩ و ١٣٤ و ٣٧١ و ٥٣٣ بعدة طرق، البغوي في مصابيح

السنة ٤ / ١٧٢ ح ٤٧٦٧، أحمد بن حنبل في مسنده ١ / ٨٤ و ١١٩ و ١٥٢ و ٣٣١ و ج ٤ / ٣٦٨ و ٣٧٠

و ٣٧٢ و ٣٨١ و ج ٥ / ٣٤٧ و ٣٥٨ و ٣٦١ و ٣٦٦ و ٤١٩، والدولابي في الذرية الطاهرة: ١٦٨ ح ٢٢٨، الشجري في أماليه ١ / ١٤٥ و ١٤٦ بعدة طرق، القاضي عياض في الشفاء ١ / ٤٦٨، علاء الدين ابن بليان في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩ / ٤٢ ح ٦٨٩١، الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٥ / ٤٧٤ و ج ٧ / ٣٧٧ و ج ٨ / ٢٩٠ و ج ١٢ / ٣٤٤ و ج ١٤ / ٢٣٦ بعدة طرق، ابن عساكر في

ترجمة الإمام أمير المؤمنين (ع) من تاريخ دمشق ١ / ٣٩٥ - ٤١٧، ح ٤٥٧ - ٤٩١ وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ٩ / ١٧ و ١٠٤ - ١٠٨ و ١٢٠ و ١٦٤ بأكثر من ثمانية وعشرين طريقاً.

" أنا مدينة العلم وعلي بابها " (١).
" اللهم آتني بأحب خلقك إليك " (٢).
و " أنت مني بمنزلة هارون من موسى " (٣)، وأشباه ذلك مما يطول تعداداه فلم لا

(١) روى هذا الحديث بطرق وأسانيد كثيرة إلى علي والحسن والحسين (ع) وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله الأنصاري وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وعمر بن العاص.
وصححه يحيى بن معين وابن جرير والحاكم النيسابوري والكنجي وسبط ابن الجوزي وصلاح الدين العالني وابن حجر والسيوطي وغيرهم.

كما أفرده بالتأليف العلامة المحدث أحمد الحسين المغربي في كتابين سماهما " فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي " مطبوع، والثاني: " سبل السعادة وأبوابها بصحة حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها " وتكلم في أسانيد وطرقه وأسهب في تصحيحه وأحسن.

وممن رواه: ابن جرير الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار: ١٠٥ ح ١٧٣ وقال: هذا خبر صحيح، الحاكم النيسابوري في المستدرک ٣ / ١٢٦ و ١٢٧ بعدة طرق، ابن المغازلي في المناقب: ٨٠ - ٨٥ ح ١٢٠ - ١٢٦ كفاية الطالب: ٢٢٠ - ٢٢٣ وقال: هذا حديث حسن عال، الجويني في فرائد السمطين ١ / ٩٨ ح ٦٧، الديلمي في الفردوس ١ / ٤٤ ح ١٠٦، الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ١ / ٣٣٤ ح ٤٥٩، السيوطي في الجامع الصغير ١ / ٤١٥ ح ٢٧٠٥، وغيرهم.
وراجع المجلد الخاص بهذا الحديث من موسوعة " عبقات الأنوار ".

(٢) وهو الحديث المعروف ب " حديث الطير " أفرده كبار الحفاظ بالتأليف، منهم: الحاكم النيسابوري (٣٢١ - ٤٠٥ هـ) في كتاب سماه " قصة الطير " أخرجه عن ستة وثمانين رجلا كلهم رووه عن أنس، كما أفرده بالتأليف ابن جرير الطبري (المتوفى سنة ٣١٠ هـ) أخرجه بمائة وعشرين إسنادا، والحافظ أبو نعيم الأصفهاني (٣٣٦ - ٤٣٠ هـ)، وأبو طاهر محمد بن علي بن حمدان الخراساني (القرن الخامس)، والحافظ أبو عبد الله الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ) رواه عن بضع وعشرين صحابيا، وسرد أسماء بضع وتسعين تابعيا رووه عن أنس.

ورواه ابن عساكر في ترجمة الإمام أمير المؤمنين (ع) من تاريخ دمشق ٢ / ١٠٥ - ١٣٤ ح ٦١٢ - ٦٤٥ بأكثر من أربعين طريقا.

ورواه المغازلي في المناقب: ١٥٦ - ١٧٥ ح ١٨٩ - ٣١٢ من أربع وعشرين طريقا.

انظر: أهل البيت (ع) في المكتبة العربية: رقم ١٤٩ - ١٥٣ و ٤١١.

(٣) وهو الحديث المعروف ب " حديث المنزلة "، وللحاكم النيسابوري كتابا في طرق حديث المنزلة كما ألف القاضي التنوخي كتاب " ذكر الروايات عن النبي (ص) أنه قال لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب: أنت مني بمنزلة هارون من موسى... " وبيان طرقها واختلاف وجوهها، رواه عن أربعة وعشرين صحابيا.

ورواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي، باب مناقب علي من صحيحه ٥ / ٨٩ ح ٣٠ - ٣٢ بعدة طرق، الترمذي في سننه ٥ / ٦٤٠ و ٦٤١ ح ٣٧٣٠ و ٣٧٣١، ابن ماجة في سننه ١ / ٤٢ ح ١١٥ وص ٤٥ ح ١٢١، أحمد بن حنبل في مسنده ١ / ١٧٠ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ج ٣ / ٣٢

بعدة طرق، علاء الدين ابن بلبان في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩ / ٤٠ و ٤١ ح ٦٨٨٧ و ٦٨٨٨ الحميدي في مسنده ١ / ٣٨ ح ٧١، ابن أبي حاتم الرازي في علل الحديث ٢ / ٣٨٩ ح ٢٦٨٠.

وراجع الطرائف: ٥١ وأهل البيت (ع) في المكتبة العربية رقم ٣٠١ و ٣٠٧.

(۸۰)

يجوز الاجتهاد في سب بعض الصحابة؟! فإننا لا نسب إلا من علمنا أنه أظهر العداوة لأهل البيت، ونحب المخلصين منهم، الحافظين وصية الله ورسوله فيهم، كسلمان، والمقداد وعمار، وأبي ذر، ونتقرب إلى الله بحبهم، ونسكت عن المجهول حالهم، هذا اعتقادنا فيهم.

وهذا معاوية قد سب عليا وأهل بيته عليهم السلام، واستمر ذلك في زمن بني أمية ثمانين سنة، ولم ينقص ذلك من قدره عندكم.

وكذلك الشيعة اجتهدوا في جواز سب أعداء أهل البيت منهم، ولو كانوا مخطئين فيهم غير مأثومين.

ومدح الله تعالى لهم في القرآن نقول به، لأنهم ممدوحون بقول مطلق، لأن فيهم أتقياء أبرارا، وليس كلهم كذلك جزما، وحديث الحوض يوضح ذلك (١). وأيضا فيهم منافقون بنص القرآن، فلا يمنع مدح الله لهم فسق بعضهم أو كفره، واجتهادنا في جواز سب ذلك البعض.

فقال: كالمتعجب - : أو يجوز الاجتهاد بغير دليل؟!

فقلت: أدلتهم في ذلك كثيرة واضحة.

فقال كالمستبعد: بين لي منها واحدا.

فقلت: سأذكر لك ما لا يمكنك إنكاره، وذلك أنه قد ثبت عندكم وعندنا أن النبي (ص) لما جعل أسامة بن زيد أميرا وجهزه إلى الشام، أمر الصحابة عموما باتباعه، وخصص أبا بكر وعمر وأمرهما باتباعه وقال: " جهزوا جيش أسامة، لعن الله

(١) سبق الإشارة إلى أحاديث الحوض في المناظرة الأولى..

من تأخر عن جيش أسامة " (١) وقد تخلف الرجلان بإجماع المسلمين، فكانا ملعونين بنص الرسول ونص الله، لأنه لم ينطق عن الهوى. فقال: إنما تخلفا باجتهاد، وشفقة على الرسول والمسلمين، وقالوا: " كيف نمضي ونترك نبينا مريضاً، نسأل عنه الركبان؟! " ورأيا صلاح المسلمين في تخلفهما. فقلت: هذا خطأ محض، فإن الاجتهاد إنما يجوز في مسألة ٧ نص فيها، ولا يجوز مقابل النص بإجماع علماء الإسلام، وقد قال الله تعالى: * (وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى) * [النجم: ٣ و ٤] فاجتهادهما هذا رد على الله وعلى رسوله، وذلك كفر.

وهل يتصور مسلم أنهما أعلم بصلاح المسلمين من الله ورسوله؟! ما هذا (إلا) العمى عن الحق والتلبس بالشبهات. فقال: أمهلني حتى أنظر.

فقلت: قد أمهلتك إلى يوم القيامة.

ثم ذكرت له - بعد ذلك - حديث الحوض، وهو ما رواه في الجمع بين الصحيحين للحميدي، في الحديث الحادي والثلاثين بعد المائة، من المتفق عليه من مسند أنس بن مالك قال: إن النبي (ص) قال: ليردن علي الحوض رجال ممن صاحبني، حتى إذا رأيتهم ورفعوا إلي رؤوسهم اختلجوا، فأقولن: أي رب أصحابي! فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك (٢).

ورواه أيضاً في الجمع بين الصحيحين من مسند ابن عباس بلفظ آخر، والمعنى متفق، وفي آخره زيادة: " إنهم لم يزلوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم " (٣).

(١) رواه الشهرستاني في الملل والنحل: ١ / ١٤، وابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة ٦ / ٥٢ بإسناده عن أبي بكر أحمد بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عبد الرحمن في حديث أن رسول الله (ص) قال: أنفذوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنه. وكرر ذلك. وذكره في وصول الأخبار: ٦٨.

(٢) سبق الإشارة إليه.

(٣) بالإضافة إلى المصدرين السابقين رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب " وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم " ٦ / ١٠٨ ح ١٤٧، ورواه في ص ١٧٦ ح ٢٦١ باب " كما بدأناه أول خلق نعيده " ورواه في ج ٧ / ١٩٦ ح ١١٣ كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، وفي ج ٤ / ٢٧٧ ح ١٥١ كتاب الأنبياء، باب " واتخذ الله إبراهيم خليلاً " بإسناده من عدة طرق عن ابن عباس. ورواه مسلم في صحيحه ٤ / ٢١٩٤ ح ٥٨ في كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب فناء الدنيا، عن ابن عباس بعدة طرق.

ورواه الترمذي في سننه ٤ / ٦١٥ ح ٢٤٢٣ كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الحشر.

ورواه الحاكم في المستدرک ٢ / ٤٤٧ كتاب التفسير، سورة الزخرف بإسناده عن ابن عباس.

ورواه أيضاً أبو داود الطيالسي في مسنده في أحاديث سعيد بن جبیر عن ابن عباس.

ورواه أيضا في الجمع بين الصحيحين من مسند سهل بن سعد، في الحديث الثامن والعشرين من المتفق عليه، وفي آخره زيادة: " فأقول: سحقا سحقا لمن بدل بعدي " (١).

ورواه أيضا في الحديث السابع والستين بعد المائتين من مسند أبي هريرة، من عدة طرق، وفي آخره زيادة " فلا يخلص منهم إلا همل النعم " (٢). وقد روى مثل ذلك من مسند عائشة بعدة طرق (٣).

- (١) عنه وصول الأخبار: ٦٥، والطرائف: ٣٧٦ وفي آخره: " لمن بدل بعدي وغير " .
ورواه البخاري في صحيحه ٩ / ٨٣ في كتاب الفتن، الحديث الثاني والثالث بإسناده عن سهل بن سعد وأبي سعيد الخدري وأبي وائل.
ورواه مسلم في صحيحه ٤ / ١٧٩٣ ح ٢٦ كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا، من عدة طرق عن أبي حازم، عن سهل، وفي ذيله عن أبي سعيد بطريقين.
(٢) عنه وصول الأخبار: ٦٦ والطرائف: ٣٧٧.
ورواه مسلم في صحيحه ١ / ٢١٧ ح ٣٧ كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء بإسناده إلى أبي هريرة.
ورواه البخاري في صحيحه ٨ / ٢١٤ ح ١٥٧ وص ٢١٦ ح ١٦٣ - ١٦٦ وص ٢١٨ ح ١٧١ في كتاب الرقاق، باب في الحرص، بعدة طرق عن سعيد بن المسيب وأبي هريرة وحذيفة وعبد الله وأنس وأبي سعيد الخدري وأسماء بنت أبي بكر.
قال ابن الأثير في النهاية: ٥ / ٢٧٤: " في حديث الحوض: فلا يخلص منهم إلا مثل همل النعم، الهمل: ضوال الإبل، واحدها (هامل) أي أن الناجي منهم قليل في قلة النعم الضالة " . ومثله في لسان العرب: ١١ / ٧١٠.
(٣) رواه مسلم في صحيحه ٤ / ١٧٩٤ ح ٢٨ كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا وصفاته، بإسناده إلى عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة.

ومن مسند أسماء بنت أبي بكر بعدة طرق (١).
ومن مسند أم سلمة بعدة طرق (٢).
ومن مسند سعيد بن المسيب بعدة طرق (٣).
وهذا ذم لهم على لسان الرسول (ص) الثابت في صحاحكم، قد بلغ حد التواتر، وهو عين ما ندعيه من ميل كثير منهم إلى الملك والرئاسة والحياة الدنيا، وبسبب ذلك أظهروا العداوة لأهل البيت عليهم السلام وجدوا في أذاهم. وقد سمعنا بسير الملوك الذين قتلوا أبناءهم، والأبناء الذين قتلوا آباءهم حرصا على الملك، وأظهر من ذلك في القرآن، فقد أخبر بوقوع أكبر الكبائر منهم، وهي الفرار من الزحف، قال الله تعالى: * (ويوم حنين إذا أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين) * (٤).
وقد كانوا أكثر من عشرة آلاف فلم يختلف معه إلا علي عليه السلام والعباس وجماعة أخرى، والباقون سلموا نبيهم إلى القتل ولم يخشوا العار ولا النار، ولم يستحيوا من الله ولا من رسوله، ومما يشاهدانها عيانا.
وقال الله تعالى: * (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما) * كانوا يتركون الصلاة خلفه للتفرج على القافلة، فيكف يستبعد ميلهم إلى الدنيا بعده،

-
- (١) المصدر السابق ٤ / ١٧٩٤ ح ٢٢٩٣ بإسناده إلى أسماء بنت أبي بكر.
(٢) المصدر السابق ٤ / ١٧٩٥ ح ٢٩ بإسناده إلى عبد الله بن رافع عن أم سلمة.
(٣) رواه البخاري في صحيحه ٨ / ٢١٧ ح ١٦٥ كتاب الرقاق باب في الحوض، وأحمد في مسنده: ١ / ٣٨٤ وص ٤٠٢ وص ٤٠٦ وص ٤٠٧ وص ٤٥٣ وص ٤٥٥، وابن ماجة في سننه: ٢ / ١٠١٦ ح ٣٠٥٧ أبواب المناسك، باب الخطبة يوم النحر، جميعا بإسنادهم إلى عبد الله بن مسعود من عدة طرق.
ورواه أحمد في مسنده: ٥ / ٤٨ وص ٥٠ بإسناده إلى أبي بكر وائل عن حذيفة بن اليمان.
ورواه في ص ٣٩٣ عن أبي وائل عن ابن مسعود، وحصين عن أبي وائل عن حذيفة.
(٤) التوبة: ٢٥، وتتمتها: * (ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) * قال الضحاك بن مزاحم: علي (المؤمنين) الذين ثبتوا مع رسول الله (ص): علي والعباس في نفر من بني هاشم. مجمع البيان ٥ / ٢٨ وراجع وصول الأخبار: ٦٤.

واتباعهم هوى أنفسهم في طلب الملك، وقد أخبر النبي (ص) بذلك في الأخبار المتقدمة.

وذكرت له قول أبي بكر: " إن لي شيطانا يعتريني " (١)، وعزله عن براءة، فلم يؤمن عليها، وهي سورة واحدة (٢)، وهزيمته وهزيمة عمر في خيبر وعدة مواطن (٣).

(١) رواه جمع كثير من علماء الفريقين منهم: ابن جرير الطبري في تاريخه ٣ / ٢١١ بإسناده إلى عاصم بن عدي، وابن قتبية في الإمامة والسياسة ١ / ١٦.

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ٥ / ١٨٣ عدة روايات في ذلك وفيه: قال ابن عباس: وفي رواية الكلبي: لم يبق في المسجد إلا ثمانية رهط.

(٢) قصة عزله عن تبليغ سورة براءة مصادرها كثيرة وعد " ٧٣ " حافظا وإماما وفتيها ومؤرخا من كبار أئمة الحديث عند أهل العامة، رووها وصححوها منهم إسماعيل السدي وابن هشام وابن أبي شيبة وأحمد بن حنبل والدارمي وابن ماجه والترمذي والنسائي والطبري وأبو عوانة وابن حاتم الرازي والطبراني والدارقطني والحاكم وابن مردويه والبيهقي وابن المغازلي وابن عساكر وغيرهم.

(٣) وفي هذا الباب روايات كثيرة، نذكر منها ما وراه الحاكم في المستدرک على الصحيحين ٣ / ٣٧ بإسناده إلى ابن أبي ليلى في حديث قال: إن رسول الله (ص) بعث أبا بكر إلى خيبر ففسار بالناس وانهمز.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

وروى نحوه بإسناده إلى جابر: إن النبي (ص) دفع الراية يوم خيبر إلى عمر، فانطلق، فرجع يجبن أصحابه ويجبنونه.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم. وقال الفخر الرازي في تفسيره الكبير ٩ / ٥٠ في ذيل تفسير قوله تعالى: * (إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا) * آل عمران: ١٥٥ قال: ومن الأنصار يقال لهما: سعد وعقبة، انهزموا حتى بلغوا موضعا بعيدا، ثم رجعوا بعد ثلاثة أيام، فقال لهم النبي (ص): " لقد ذهبتم فيها عريضة ".

وأخرج ابن حجر العسقلاني في الإصابة ٢ / ١٩٠ في ترجمة رافع بن المعلى الأنصاري، عن ابن مندة من طريق ابن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس في قوله تعالى: * (إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان) * الآية، نزلت في عثمان ورافع بن المعلى وخارجة بن زيد.

وأخرج في ج ٣ / ١٠١ في ترجمة سعيد بن عثمان الأنصاري، عن إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق الزبير في الآية المذكورة قال: منهم عثمان بن عفان وسعيد بن عثمان وعلقمة بن عثمان الأنصاريان، بلغوا جبلا بناحية المدينة بطن الأعور، فأقاموا هناك ثلاثا.

وروى مثله الطبري في تفسيره جامع البيان ٤ / ٩٦ بطريقين.

وأخرج السيوطي في الدر المنثور ٢ / ٣٥٥ و ٣٥٦ عدة روايات في ذلك.

وأرخ فرار عثمان يوم أحد جل المؤرخين وعلماء السير، انظر: تاريخ الطبري ٣ / ٢١، الكامل لابن الأثير ٢ / ١٥٨.

ويفيد المقام هنا ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده ٢ / ٣٦٢ بإسناده إلى أبي هريرة، قال: قال رسول الله (ص): خمس ليس لهن كفارة: الشرك بالله عز وجل، وقتل النفس بغير حق، ونهب مؤمن، والفرار من الزحف..

وأخرجه مع أحاديث كثيرة في هذا المعنى الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٠٢ - ١٠٥ باب في الكبائر.

ومنع فاطمة إرثها بحديث تفرد بروايته، مخالف للقرآن يجب رده، وقالت له عليها السلام: " أترث أبك ولا أترث أبي؟! أفي كتاب الله ذلك؟! ". ويلزم أن يكون النبي (ص) قد قصر في أنه لم ينذر إلا أبا بكر، ولم ينذر أهل البيت عليهم السلام، وقد قال الله تعالى: * (وأنذر عشيرتكم الأقربين) * (١). ومنها فدك التي أنحلها إياها أبوها (٢)، وشهد لها علي والحسنان عليهم السلام، وأم أيمن، ورد شهادتهم - وهم مطهرون - تعصبا وعنادا، أو جهلا بالأحكام، فماتت مغضبة عليهما، وأوصت ألا يصليا عليها، وأن تدفن ليلا (٣)، وقد قال أبوها (ص): " فاطمة بضعة مني، من آذاها فقد آذاني " ومن آذى رسول الله فقد آذى الله.

- (١) سورة الشعراء: ٢١٤. راجع وصول الأخبار: ٧٠.
- (٢) روى السيوطي في الدر المنثور ٥ / ٢٧٣ في تفسير قوله تعالى: * (وآت ذا القربى حقه) * الإسراء: هذه الآية دعا رسول الله (ص) فاطمة (ع) فأعطها فدكا. وأخرج نحوه عن ابن مردويه عن ابن عباس. وللحديث مصادر أخرى كثيرة. ومما يفيد ذكره هنا هو ما أخرجه في مجمع الزوائد ٩ / ٣٩ من طريق الطبراني في الأوسط عن عمر، قال:
- لما قبض رسول الله (ص) جئت أنا وأبو بكر إلى علي (ع) فقلنا: ما تقول فيما ترك رسول الله؟ قال: نحن أحق الناس برسول الله.
- قال: فقلت: والذي بخير؟! قال: والذي بخير.
- قلت: والذي بفدك؟! قال: والذي بفدك.
- فقلت: أما والله حتى تحزوا رقابنا بالمنشير فلا.
- (٣) وقد اعترفا أنهما أعضباها (ع)، وروى البخاري في صحيحه ٥ / ٣٨٨ ح ٢٥ كتاب المغازي، باب في غزوة خيبر، بإسناده إلى عائشة.
- وفي ج ٨ / ٣٦٦ ح ٣ كتاب الفرائض، باب قول النبي (لا نورث) وغيرها.
- وروى ذلك أيضا ابن قتيبة في الإمامة والسياسة ١ / ١٤ تحت عنوان " كيف كانت بيعة علي (ع) وفيه أنها (ع) قالت لهما:
- " إني أشهد الله وملائكته أنكما أسخطتماني وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي لأشكونكما إليه ". وفيه أيضا: " والله، لأدعون عليك في كل صلاة أصليها ".

وقد قال الله تعالى: * (إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا) * [الأحزاب: ٥٧].
وذكرت له منع عمر من الكتاب الذي لا يضل بعده، وشتمه للنبي بقوله: "دعوه فإن نبيكم يهجر" (١) وهذا رد على رسول الله وعلى الله، وهو كفر.
ومنع من المغالاة في المهور فنبهته امرأة، فقال: "كل الناس أفقه من عمر حتى المخدرات (في الحجال)" (٢).
وقال: "متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أنهي عنهما، وأعاقب عليهما" (٣) وهذا يقدر في إيمانه.
وأبدع في (قيام) نوافل رمضان جماعة، وأعترف بأنهما بدعة، مع أن كل بدعة ضلالة (٤).

-
- (١) رواه البخاري في صحيحه ١ / ١٥٦ ح ٥٥ كتاب العلم، باب كتابة العلم، وفي ج ٧ / ٢١٩ ح ٣٠ كتاب المرض، باب قول المريض "قوموا عني". وفي ج ٩ / ٢٠٠ ح ١٣٤ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب كراهية الخلاف، وفي ج ٦ / ٢٩ ح ٤٢٢ و ٤٢٣ كتاب المغازي، باب مرض النبي (ص)، ورواه مسلم في صحيحه ٣ / ١٢٥٧ ح ٢٠ كتاب الوصية، باب ترك الوصية بإسنادهما من عدة طرق إلى ابن عباس.
وللحديث مصادر أخرى كثيرة نعرض عن ذكرها خوف الإطالة.
- (٢) وصول الأخبار: ٧٣ ورواية الرازي في أربعينه: "حتى المخدرات في البيوت".
وقد استقصى مصادر وأسانيد وطرق هذه الحادثة العلامة الأميني - قدس سره - في الغدير ٦ / ٩٥ - ٩٩.
- قال ابن الأثير في النهاية ١ / ٣٤٦: الحجلة - بالتحريك - بيت كالقبة يستر بالثياب، وتكون له أزرار كبار وتجمع على حجال.
- (٣) وصول الأخبار: ٧٤، والقصة مشهورة، وروايتها متواترة عند الفريقين، أخرجها البخاري وغيره. راجع الغدير ٦ / ١٩٨ - ٢٤٠.
- روى البخاري في صحيحه ٦ / ٥٩ ح ٤٣ كتاب التفسير، سورة البقرة، باب "فمن تمتع بالعمرة إلى الحج" بإسناده إلى عمران بن حصين قال: أنزلت آية المتعة في كتاب الله، ففعلناها مع رسول الله (ص)، ولم ينزل قرآن يحرمها، ولم ينه عنها حتى مات، قال رجل برأيه ما شاء.
- ورواه أيضا في ج ٢ / ٢٨٢ ح ١٦٤ كتاب الحج، باب التمتع.
- (٤) وهي التي يسميها أهل العامة بـ "صلاة التراويح".
- روى البيهقي في سننه ٢ / ٤٩٣ بعدة طرق، ومالك بن أنس في الموطأ ١ / ١١٤ ح ٣ عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القارئ أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في الرهط، فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل. ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب: ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، فقال عمر: "نعم البدعة هذه".
- وذكر ذلك في وصول الأخبار: ٧٥.
- قال العسكري في الأوائل: ١٠٥: أول من سن قيام شهر رمضان عمر.. وقال "بدعة وأي بدعة".
وفي ص ١١٢: وأول من حرم المتعة عمر. وراجع تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٠٨ فصل في أوليات عمر..



(۸۷)

وذكرت له أن عثمان ولي أمور المسلمين للفساق، لمحض القرابة، بعد أن نهاه الصحابة، ولم يلاحظ الله في ذلك حتى أظهروا المناكير من القتل وشرب الخمر (١)، وضرب عبد الله بن مسعود حتى كسر بعض أضلاعه، وضرب عمار بن ياسر حتى حدث به فتق (٢)، ونفى أبا ذر مع عظم شأنه، وتقدمه في الإسلام، ولا ذنب له سوى إنكاره على بعض منكراته (٣).

- (١) قال الطبري في تاريخه، حوادث سنة ٣٣ - ٣٥، وأبو الفتح الشهرستاني في الملل والنحل ١ / ١٨ - ٢١، وابن قتيبة في الإمامة والسياسة ١ / ٣٢، وابن أبي الحديد في شرح النهج ٢ / ١٢٩ وأبو الصلاح الحلبي في تقريب المعارف: ١٦٣ - ١٦٨، وقد جمعت كلامهم بعضه إلى بعض: إن عثمان أحدث أحداثاً مشهورة نقمها الناس عليه، من تأمير بني أمية ولا سيما الفساق منهم وأرباب السفه وقلة الدين وإخراج مال الفيء إليهم، كالوليد بن عقبة بن أبي معيط وتوقفه عن عزله من ظهور فساده في الولاية ومجاهرته بالفسق وتعطيله إقامة الحد عليه لما شرب الخمر وصلاته وهو سكران، وإعطائه مروان بن الحكم خمس غنائم إفريقية، وقد بلغت خمسمائة ألف دينار، وفيها حق الله ورسوله وذو القربى واليتامى والمساكين، وتطاوله في البنيان، حتى عدوا سبع دور في المدينة، دارا لزوجته نائلة ودارا لعائشة، وغيرها من أهل وبناته، وعزله عبد الله بن الأرقم عن بيت المال لما أنكر عليه إطلاق الأموال لبني أمية بغير حق، ونفيه أبا ذر ونيله من عرضه وتسميته بالكذاب، وحرمانه عائشة وحفصة ما كان أبو بكر وعمر يعطيانهما، وحماية الكأ وتحريره على المسلمين واختصاصه به، فلما أنكر عليه عبد الله بن حذيفة بن اليمان ذلك ضربه حتى مات من ضربه، وكان هو أول من ضرب ظهور الناس بالسياط..
- (٢) ذكرت حادثة ضرب ابن مسعود وكسر - أضلاعه وموته من جراء ذلك في أغلب كتب التاريخ، راجع تاريخ المدينة المنورة ٣ / ١٠٤٩ - ١٠٥٢ وتاريخ يعقوبي ٢ / ١٧٠ وفيه: دخل ابن مسعود المسجد وعثمان يخطب فقال عثمان: إنه قد قدمت عليكم دابة سوء. فكلمه ابن مسعود بكلام غليظ، فأمر به عثمان فجر برجله حتى كسر له ضلعان، وراجع مصادر التعليقة السابقة.
- (٣) أجمع المؤرخون على ذلك، روى عمر بن شبة (١٧٣ - ٢٦٢ هـ) في تاريخ المدينة المنورة ٣ / ١٠٩٩ -
- ١١٠٢ عدة روايات في ذلك، وفيها أن عمارا دخل على عثمان فوعظه، فأمر به فضرب حتى فتق فكان لا يستمسك بوله، وأغمي عليه، فحمل إلى بيت أم المؤمنين أم سلمة وهو لا يعقل، فصلى الناس الجمعة والعصر ولم يفق عمار ولم يصل..

وأوى طريد رسول الله (ص) إلى المدينة بعد أن طرده رسول الله منها، وسئل قبل ذلك أبا بكر وعمر في رده فلم يقبلا (١)، فعند ذلك ثار عليه الناس فقتلوه، وكان الصحابة والتابعون بين قاتل (٢) وراض، ولم يحم عنه منهم أحد وترك ثلاثة أيام بغير دفن (٣).

وقد شهد عمار بن ياسر، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن اليمان، وجماعة آخرون بكفره وقالوا: * (من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) * [المائدة: ٤٤] وكانوا

يقولون علانية: " قتلناه (بحمد الله) كافرا " (٤).

ثم بينت له أن عمر قد فتح البلاد بسيف الصحابة وإمداد أهل البيت عليهم السلام كما نقل، ومع ذلك لا يدل على مدعائكم فيه، لأن ذلك للزيادة في ملكه، ونحن نجد الملوك يسفكون الدماء لفتح البلاد والزيادة في الملك، وإن استوجب

- (١) نفي أبي ذر مجمع عليه عند المؤرخين والمحدثين، كالبلاذري والطبري والواقدي والمسعودي وأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري، راجع مصادر التعليقة السابقة والغدير ٨ / ٢٩٢ - ٣٢٣.
- (٢) وهو الحكم بن أبي العاص الأموي عم عثمان، وابن عم أبي سفيان، وقد رويت أحاديث كثيرة في لعنه وذريته، منها ما روي عن ابن الزبير أنه قال: ورب هذه الكعبة، إن الحكم بن أبي العاص وولده ملعونون على لسان محمد (ص)، كان يتسمع سر رسول الله، وأراد أن يفتق عينه بمدري في يده، وكان يحكي مشية رسول الله (ص) وحر كاته، فنفاه وطرده، فأعاده عثمان وأكرمه وأعطاه مائة ألف إفريقية، راجع أسد الغابة ٢ / ٣٣، الملل والنحل ١ / ١٩، شرح النهج ١ / ١٩٨، مجمع الزوائد ٥ / ٢٤٠ - ٢٤٤، فتح الباري ١٣ / ٩، سير أعلام النبلاء ٢ / ١٠٧ والغدير ٨ / ٢٤١ - ٢٦٧.
- (٣) روى الطبري في تاريخه ٥ / ١٤٣ بإسناده إلى أبي بشير العابدي، قال: نبذ عثمان ثلاثة أيام لا يدفن... ثم دفن في حش كوكب، كانت اليهود تدفن فيه موتاهم... ورجم الناس سريره وهموا بطرحه... وفي رواية الواقدي أنهم أرادوا دفنه في دير سلع مقبرة اليهود... وفي رواية غيره: أرادوا أن يصلوا عليه في موضع الجنائز فأبى الأنصار، وأقبل عمير بن ضابئ وعثمان موضوع على باب فنزا عليه وكسر ضلعا من أضلاعه وقال: سحنت ضابئا حتى مات في السجن... انظر أيضا شرح النهج ٢ / ١٥٨.
- وأخرج السيد ابن طاووس في كتابه سعد السعود: ١٧٠ عن ابن عبد البر في الإستيعاب ٣ / ٨٠ بإسناده إلى عبد الملك بن الماجشون عن مالك، قال: لما قتل عثمان ألقى على المزبلة ثلاثة أيام، وذكر في روايته عن هشام بن عروة أنهم منعوا من الصلاة عليه.
- (٤) أنظر: الغارات ١ / ٢٨٤، الشافعي ٤ / ١١٣، تفسير العياشي ١ / ٣٢٣ ح ١٢١.

العقاب في الآخرة، وما فعله عمر لزيادة ملكه وإظهار صيته، وليس عليه في الآخرة منه لوم فأبي دليل على صلاح باطنه؟!

وذكرت له أمثال ذلك مما يطول شرحه، واتفق أهل النقل من الشيعة والسنة والمعتزلة على نقله وصحته، فلم يمكنهم إنكاره، ولهذا تأولوه بتكلفات تصغر عن النقل، ويحكم بفسادها كل ذي عقل.

وكان يجيبني في المجلس عن بعضها بما ذكره من التكلفات، فأرده بأيسر وجه، وقلت له: إن اتباع الحق يحتاج إلى إنصاف، وترك الهوى، والتقليد المألوف، وإلا فمعاجز نبينا (ص) والدالة على صدقه، كالقرآن وانشقاق القمر لا تبقي لأحد شكاً، والكفار لما سلخوا التعصب والعناد والتقليد المألوف لهم، نشزت أنفسهم عن قبول ذلك، وقابلوه بالشبهات، فبقوا على كفرهم. فاعترف بذلك. ودخلت إلى عنده يوماً، فرأيت بين يديه كتباً منها " صحيح البخاري " فتذكرت الأحاديث التي فيه " أن الأئمة اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: (إنه قال:) كلهم من قريش " (١).

وثانيهما: إلى ابن عيينة قال: قال رسول الله (ص): لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً.

ثم تكلم بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله؟ فقال: قال: كلهم من قريش (٢).

وروى بطريق آخر إلى ابن عمر قال: قال رسول الله (ص): لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان (٣).

(١) رواه البخاري في صحيحه ٩ / ١٤٧ ح ٧٩ كتاب الأحكام، باب الاستخلاف بإسناده عن عبد الملك، عن جابر بن سمرة.

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٣ / ١٤٥٢ ح ٦ كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، بإسناده عن ابن أبي عمر، عن سفیان بن عيينة، عن عبد الملك بن عمر، عن جابر بن سمرة. وذكر الحديثين في وصول الأخبار: ٤٩.

(٣) رواه في ٣ / ١٤٥٢ ح ٤ كتاب الإمارة باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، وفيه: " ما بقي من الناس اثنان ".

وذكرت له أن مسلما روى في صحيحه هذا الحديث بلفظه، وروى مسلم أيضا في صحيحه الحديث الأول بطرق متعددة، وكان صحيح مسلم عنده فأتى به، فأريته ذلك فيه.

وفي بعض طرقه: لا يزال هذا الدين عزيزا (١).

فقلت له: هذا عين ما تقوله الشيعة وشاهد بصحة معتقدتهم، فلا يتم إلا على مذهبهم، فيكونون هم "الفرقة الناجية" لأنهم هم المتمسكون بالخليفتين اللذين لن يفترقا حتى يردا الحوض، القائلون بالاثني عشر خليفة، الموادون أهل البيت نبهم عليهم السلام، الذين جعل الله ودهم أجر الرسالة بقوله تعالى: * (قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى) * [الشورى: ٢٣] فإن غير الشيعة لم يميزوهم، بل قدموا

غيرهم عليهم، فلا يضرهم تلبيس المتلبسين بالشبهات، ولا معاداة المعاندين. ثم باحثته في مسائل كلامية، كالرؤية، والقضاء، والقدر، وفي مسائل فرعية كالتمسح والتمتع، وذلك بعد أن كان قد أذعن واستقر الإيمان في قلبه، وسب أعداء أهل البيت عموما، لما تبين له أحوالهم، وما وقع منهم، واتضح له حقيقة الحال، وصار من خواص الشيعة.

ولله الحمد أولا وآخرا وظاهرا وباطنا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين إلى يوم الدين.

(١) رواه مسلم في صحيحه ٣ / ١٤٥٢ و ١٤٥٣ ح ٥ - ٩ في الكتاب والباب المذكورين آنفا.



(۹۲)



(۹۴)

مناظرة الشيخ المفيد (١) حول زواج المتعة
قال الشيخ المفيد رحمه الله تعالى:
حضرت دار بعض قواد الدولة وكان بالحضرة شيخ من الإسماعيلية (٢) يعرف
بابن لؤلؤ، فسألني: ما الدليل على إباحة المتعة؟
فقلت له الدليل على ذلك قوله الله جل جلاله * (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن
تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين، فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة
ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة إن الله كان عليماً حكيماً) * فأحل
جل
أسمه نكاح المتعة بصريح لفظها وبذكر أوصافه من الأجر عليها والتراضي بعد الفرض
له من الازدياد في الأجل وزيادة في الأجر فيها.
فقال: ما أنكرت أن تكون هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: * (والذين هم
لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى
وراء ذلك فأولئك هم العادون) * فحظر الله تعالى النكاح إلا لزوجة أو ملك يمين، وإذا
لم تكن المتعة زوجة ولا ملك يمين فقد أسقط قول من أحلها.
فقلت له: قد أخطأت في هذه المعارضة من وجهين:
الأول: إنك ادعيت أن المستمتع بها ليست بزوجة ومخالفك يدفعك عن ذلك
ويثبتها زوجة في الحقيقة.
الثاني: إن سورة المؤمنون مكية وسورة النساء مدنية والمكي متقدم للمدني
فكيف يكون ناسخاً له وهو متأخر عنه، وهذه غفلة شديدة.

(١) هو محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بابن المفيد فقيه محقق له الكثير من المصنفات.
توفي في بغداد عام ٣١٤ هـ.

(٢) الإسماعيلية فرقة من فرق الشيعة تؤمن بحصر الإمامة في إسماعيل بن جعفر الصادق وأولاده ولا
تعترف بموسى الكاظم ابن جعفر الصادق الإمام السابع عند الشيعة الإمامية التي ينطق بلسانها
الشيخ المفيد وفقهاء الشيعة المرتبطين بهذه المناظرات.

فقال: لو كانت المتمتع بها زوجة لكانت تترث ويقع بها الطلاق وفي إجماع الشيعة على أنها غير وارثة ولا مطلقة دليل على فساد هذا القول. فقلت له: وهذا أيضا غلط منك في الديانة، وذلك أن الزوجة لم يجب لها الميراث ويقع بها الطلاق من حيث كانت زوجة فقط، وإنما حصل لها ذلك بصفة تزيد

على الزوجية والدليل على ذلك أن الأمة إذا كانت زوجة لم تترث والذمية لا تترث والأمة المبيعة تبين بغير طلاق، والملاعنة تبين أيضا بغير طلاق، وكذلك المختلعة والمرتد عنها زوجها والمرضعة قبل الفطام بما يوجب التحريم من لبن الأم، والزوجة تبين بغير طلاق، وكل ما عددناه زوجات في الحقيقة.

فقال صاحب الدار وهو رجل أعجمي لا معرفة له بالفقه وإنما يعرف الظواهر، أنا أسألك في هذا الباب عن مسألة خبرني هل تزوج رسول الله (ص) متعة، أو تزوج أمير المؤمنين عليه السلام متعة؟ فقلت له: لم يأت بذلك خبر ولا علمته.

فقال: لو كان في المتعة خير ما تركها رسول الله (ص) وأمير المؤمنين عليه السلام.

فقلت له: أيها القائل ليس كل ما لم يفعله رسول الله (ص) كان محرما، وذلك أن رسول الله (ص) والأئمة عليهم السلام كافة لم يتزوجوا بالإماء ولا نكحوا الكتابيات ولا خالعوا ولا تزوجوا ولا نكحوا السند ولا اتجروا إلى الأمصار ولا جلسوا باعة للتجار وليس ذلك كله محرما، ولا منه شيء محظور إلا ما خصت به الشيعة دون مخالفيها من القول في نكاح الكتابيات (١).

فقال: فدع هذا وأخبرني عن رجل ورد منكم يريد الحج فدخل إلى مدينة السلام، فاستمتع فيها بامرأة ثم انقضى أجلها فتركها وخرج إلى الحج وكانت حاملا منه ولم يعلم بحالها فحج ومضى إلى بلده، وعاد بعد عشرين سنة وقد ولدت بنتا

(١) لا تقول الشيعة بجواز نكاح الكتابية.. انظر كتب الفقه الشيعية مثل كتاب الجامع للشرائع، وشرح اللمعة الدمشقية، وتبصرة المتعلمين في أحكام الدين.

وشبت ثم عاد إلى مدينة السلام فوجد فيها تلك الابنة فاستمتع بها وهو لا يعلم، أليس يكون قد نكح ابنته وهذا فظيع جدا؟

فقلت له: إن أوجب هذا الذي ذكرته تحريم المتعة وتقبيحها، فلقد أوجب تحريم نكاح الميراث وكل نكاح وتقبيحه، وذلك أنه قد يتفق في مثل ما وصفت وجعلته طريقا إلى حظر المتعة، وذلك أنه لا يمنع أن يخرج رجل من أهل السنة وأصحاب أحمد بن حنبل من خوارزم قاصدا للحج فينزل مدينة دار السلام ويحتاج إلى النكاح فيستدعي امرأة من جيرانه حنبلية سنية فيسألها أن تلتمس له امرأة ينكحها فتدله على امرأة شابة ستيرة ثيب لا ولي لها فيرغب فيها وتجعل المرأة أمرها إلى إمام المحلة وصاحب مسجدتها فيحضر رجلين ممن يصل معه ويعقد عليها النكاح للخوارزمي السني الذي لا يرى المتعة، ويدخل بالمرأة ويقوم معها إلى وقت رحيل الحج إلى مكة، فيستدعي الشيخ الذي عقد عليه النكاح فيطلقها بحضرتة ويعطيهم عدتها وما يجب عليه من نفقتها ثم يخرج فيحج وينصرف من مكة على طريق البصرة ويرجع إلى بلده، وقد كانت المرأة حاملا وهو لا يعلم، فيقيم عشرين سنة ثم يعود إلى مدينة السلام للحج فينزل في تلك المحلة بعينها ويسأل عن العجوز فيفقددها لموتها أو لسبب ما فيسأل عن غيرها فتأتيه قرابة لها أو نظيرة لها في الدلالة فتذكر له جارية هي ابنة المتوفاة بعينها فيرغب فيها، ويعقد عليها كما عقد على أمها بولي وشاهدين ثم يدخل بها فيكون قد وطأ ابنته فيجب على القائل أن يحرم لهذا الذي ذكرناه كل نكاح.

فقال السائل أولا: عندنا أنه يجب على هذا الرجل أن يوصي إلى جيرانه باعتبار حالها وهذا يسقط هذه الشناعة.

فقلت له: إن كان هذا عندكم واجبا فعندنا أوجب منه وأشد لزوما أن يوصي المستمتع ثقة من إخوانه في البلد باعتبار حال المستمتع بها فإن لم يجد أخا يوصي قوما من أهل البلد، ويذكر أنها كانت زوجته ولم يذكر المتعة وهذا شرط عندنا، فقد سقط أيضا ما توهمته.

ثم أقبلت على صاحب المجلس وقلت له: إن أمرنا مع هؤلاء المتفكحة عجيب، وذلك أنهم مطبقون على تبديعنا في نكاح المتعة مع إجماعهم على أن رسول الله (ص)

قد كان أذن فيها وأنها عملت على عهده ومع ظاهر كتاب الله عز وجل في تحليلها وإجماع آل محمد عليهم السلام على إباحتها والاتفاق على أن عمر هو الذي حرمها في أيامه مع إقراره بأنها كانت حلالا على عهد الرسول (ص) فلو كنا على ضلالة فيها لكنا في ذلك على شبهة تمنع ما يعتقد المخالف فينا من الضلال والبراءة منا.. وقال الشيخ المفيد: فقد كنت استدلت بالآية التي قدمت تلاوتها على تحليل المتعة في مجلس كان صاحبه رئيس زمانه فاعترض أبو القاسم الدراكي: فقال: ما أنكرت أن يكون المراد بقوله تعالى: * (فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة) * . إنما أراد به نكاح الدوام وأشار بالاستمتاع إلى الالتذاذ دون نكاح المتعة الذي تذهب إليه.

فقلت له: إن الاستمتاع وإن كان في الأصل هو الالتذاذ فإنه إذا علق بذكر النكاح وأطلق بغير تقييد لم يرد به إلا نكاح المتعة خاصة لكونها علما؟؟؟ عليها في الشريعة وتعارف

أهلها، ألا ترى أنه لو قال قائل نكحت أمس امرأة متعة، أو هذه المرأة نكاحي لها، أو عقدي عليها متعة، أو أن فلانا يستحل نكاح المتعة لما فهم من قوله إلا النكاح الذي يذهب إليه الشيعة خاصة، وإن كانت المتعة قد تكون بوطء الإمام والحرائر على الدوام كما أن الوطء في اللغة هو وطء القدم وممارسة باطنه للشئ على سبيل الاعتماد. ولو قال قائل وطأت جاريتي، ومن وطأ امرأة غيره فهو زان وفلان يطأ امرأته وهي حائض، لم يعقل من ذلك مطلقا على أصل الشريعة إلا النكاح دون وطء القدم وكذلك الغائط هو الشئ المحوط، وقيل هو الشئ المنهبط. ولو قال قائل هل يجوز أن آتي الغائط ثم لا أتوضأ وأصلي، أو قال فلان آتى الغائط ولم يستبرئ لم يفهم من قوله إلا الحديث الذي يجب منه الوضوء وأشبه ذلك مما قد قرر في الشريعة، وإذا كان الأمر على ما وصفناه فقد ثبت أن إطلاق لفظ نكاح المتعة لا يقع إلا على النكاح الذي ذكرناه، وإن كان الاستمتاع في أصل اللغة هو الالتذاذ كما قدمناه.

فقال القاضي أبو محمد بن معروف معترضا: هذا الاستدلال يوجب عليك أن لا يكون الله تعالى أحل بهذه الآية غير نكاح المتعة، لأنها لا تتضمن سواه وفي الإجماع على انتظامها تحليل نكاح الدوام دليل على بطلان ما اعتمده.

فقلت له: ليس يدخل هذا الكلام على أصل الاستدلال ولا يتضمن معتمدي ما ألزمنه القاضي فيه وذلك أن قوله سبحانه: * (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) * يتضمن تحليل المناكح المخالفة للسفاح في الجملة

ويدخل فيه نكاح الدوام من الحرائر والإماء، ثم يختص نكاح المتعة بقوله تعالى: * (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة) * ويجري ذلك مجرى قول القائل (وقد

حرم الله عليك نساء بأعيانهن، وأحل لكم من عداهن فإن استمتعتم منهن فالحكم فيه كذا وكذا، وإن نكحت الدوام فالحكم فيه كيت وكيت) فيذكر فيه المحللات في الجملة، وتبين له حكم نكاح بعضهن كما ذكرهن له، ثم بين له أحكام نكاحهن كلهن. فما أعلمه زاد عليها شيئاً..

ثم قال الشيخ المفيد قد كنت حضرت مجلس الشريف أبي الحسن أحمد بن القاسم المحمدي وحضره أبو القاسم الدراكي، فسأله بعض الشيعة عن الدلالة على تحريم نكاح المتعة عنده فاستدل بقول الله تعالى: * (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) * والمتعة باتفاق الشيعة ليست بزوجة ولا بملك يمين فبطل أن تكون حالاً..

فرد السائل: ما أنكرت أن تكون زوجة، وما حكيتة عن الشيعة في ذلك لا أصل له.

فقال الداركي: لو كانت زوجة لكانت وارثة لأن الاتفاق حاصل على أن كل زوجة فهي وارثة وموروثة إلا ما أخرج الدليل في الأمة والذمية والقاتلة. فرد عليه السائل: ما أنكرت أن تكون المتعة أيضاً زوجة تجري مجرى الذمية والرق والقاتلة في خروجها عن استحقات الميراث، وضايقه في هذه المطالبة. فلما طال الكلام بينهما في هذه النقطة تردد وقال الداركي: الدليل على أنها ليست بزوجة أن القاصد إلى الاستمتاع بها إذا قال لها تمتعني نفسك فأنعمت له حصلت متعة ليس بينها وبينه ميراث ولا يلحقها الطلاق..

وإذا قال لها زوجيني نفسك فأنعمت حصلت زوجية يقع بها الطلاق ويثبت بينها وبينه الميراث، فلو كانت المتعة زوجة ما اختلف حكمها باختلاف الألفاظ ولا وقع

الفرق بين أحكامها بتغاير الكلام لوجب أن يقع الاستمتاع في العقد بلفظ التزويج ويقع التزويج بلفظ الاستمتاع، وهذا باطل بإجماع الشيعة وما هم عليه في الاتفاق فلم يدر السائل ما له لعدم فقهه وضعف بصيرته بأهل المذهب.

فرد عليه الشيخ المفيد قائلاً للداركي: لم زعمت أن الأحكام قد تتغير باختلاف ما ذكرت في الكلام وما أنكرت أن يكون العقد عليها بلفظ الزوجية وأن يكون لفظ الزوجية يقوم مقام لفظ الاستمتاع فهل تجد لما أديت في هذين الأمرين برهانا وعليه دليلاً أو فيه بيان، وبعد فكيف استجزت أن تدعي إجماع الشيعة على ما ذكرت ولم يسمع ذلك أحد منهم ولا قرأت لهم في كتاب ونحن معك في المجلس نفتي بأنه لا فرق بين اللفظين في باب العقد للنكاح سواء كان نكاح الدوام أو نكاح الاستمتاع وإنما

الفصل بين النكاحين في اللفظ من جهة الكلام ذكر الأجل في نكاح الاستمتاع وترك ذكره في الميراث، فلقد قال: تمتعيني نفسك ولم يذكر الأجل لوقع نكاح الميراث ولا ينحل إلا بالطلاق، ولو قال تزوجيني نفسك إلى أجل كذا فأنعمت به لوقع نكاح الاستمتاع، وهذا ما ليس فيه بين الشيعة خلاف فلم يرد شيئاً تجب حكايته وظهر عليه بحمد الله.

ملحق
المناقشة المزعومة بين ابن تيمية
وابن مطهر الحلبي..

[...]

(۱۰۲)

المناقشة المزعومة بين ابن تيمية وابن المطهر الحلبي نشرت هذه المناقشة المزعومة تحت عنوان: مطارق النور تبتدأ أو هام الشيعة.. وقد بحثت كثيرا عن أصل هذه المناقشة وما يؤكد وقوعها من خلال المراجع التاريخية والعقائدية لدى الطرفين. فلم أجد ما يؤكد وقوعها أو يشير إلى ذلك من قريب أو بعيد.

فليس هناك ما يثبت حدوث مناظرة بين ابن تيمية وابن المطهر على الرغم من كونهما أبناء عصر واحد وفترة واحدة وهي فترة القرن الثامن.. (١). وما ثبت لدينا هو أن هذه المناقشة المزعومة تعد حوارا من طرف واحد وهو طرف ابن تيمية في مواجهة طرف غائب هو ابن المطهر..

يقول معد هذه المناقشة: هذه شذرات اخترتها من كتاب (المنتقى) للذهبي لتكون بين يدي القراء.. وهي محاولة منا في نشر الأجوبة السليمة للشبهات التي يثيرها أدعياء الإسلام.. (٢).

وكتاب المنتقى هو اختصار كتاب (منهاج السنة النبوية) لابن تيمية والذي كتبه خصيصا للرد على كتاب ابن المطهر (منهاج الكرامة). وهذا يعني أن هذه المناقشة مقتبسة من كتاب ابن تيمية. أو بمعنى أصح هي مجموعة ردوده على كتاب ابن المطهر..

(١) ابن المطهر الحلبي هو الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي من مشاهير فقهاء الشيعة في القرن الثامن الهجري له الكثير من المصنفات وكان له مكانة كبيرة عند السلطان محمد خدا بنده الذي يروى أنه تشيع على يديه. توفي في عام ٧٢٦ هـ وهو نفس العام الذي توفي فيه ابن تيمية..

(٢) معد هذه المناقشة هو محمد مال الله من سنة باكستان وقد ظهر بكتابات المناوئة للشيعة مع فترة الحرب العراقية الإيرانية ونشرت بعض كتاباته في مصر. وقد نشرت هذه المناقشة المزعومة إحدى دور النشر الإخوانية.

يقول ابن تيمية في مقدمة كتابه: أحضر إلى طائفة من أهل السنة والجماعة كتابا صنفه بعض شيوخ الرافضة في عصرنا منقفا لهذه البضاعة يدعو به إلى مذهب الرافضة الإمامية من أمكنه دعوته من ولاية الأمور وغيرهم من أهل الجاهلية ممن قلت معرفتهم بالعلم والدين ولم يعرفوا أصل دين المسلمين وأعانه على ذلك من عاداتهم إعانة الرافضة من المتظاهرين بالإسلام من أصناف الباطنية الملحدين الذين هم في الباطن من الصابئة الفلاسفة الخارجين عن حقيقة متابعة المرسلين الذين لا يوجبون اتباع دين الإسلام ولا يحرمون اتباع ما سواه من الأديان. بل يجعلون الملل بمنزلة المذاهب والسياسات التي يسوغ أتباعها وأن النبوة نوع من السياسة العادلة التي وضعت المصلحة العامة في الدنيا. فإن هذا الصنف يكثر ويظهرون إذا كثرت الجاهلية وأهلها. ولم يكن هناك من أهل العلم بالنبوة والمتابعة لها من يظهر أنوارها الماحية لظلمة الضلال. ويكشف ما في خلافها من الإفك والشرك والمحال. وهؤلاء لا يكذبون بالنبوة تكذيبا مطلقا. بل هم يؤمنون ببعض أحوالها ويكفرون ببعض الأحوال وهم متفاوتون فيما يؤمنون به ويكفرون به من تلك الخلال. فلهذا يلتبس أمرهم بسبب تعظيمهم للنبوات على كثير من أهل الجهالات. والرافضة والجهمية هم الباب لهؤلاء الملحدين منهم يدخلون إلى سائر أصناف الإلحاد في أسماء الباطنية وغيرهم من المنافقين وذكر من أحضر هذا الكتاب أنه من أعظم الأسباب في تقرير (مذاهبهم) عند من مال إليهم من الملوك وغيرهم. وقد صنفه للملك المعروف الذي سماه (خدا بنده) وطلبوا مني بيان ما في هذا الكتاب من الضلال وباطل الخطاب لما في ذلك من نصر عباد الله المؤمنين وبيان أقوال المفترين الملحدين. فأخبرتهم أن هذا الكتاب وإن كان من أعلى ما يقولون في باب الحجة والدليل فالقوم من أضل الناس عن سواء السبيل. فإن الأدلة إما نقلية وإما عقلية. والقوم من أضل الناس في المنقول والمعقول في المذاهب والتقرير.. (١).

(١) من الواضح أن اللغة التي يتحدث بها ابن تيمية ليست لغة أهل الفقه والبصيرة وإنما هي لغة أهل الحقد والتعصب وليس هذا بغريب عليه وهو الذي حاول إحياء نهج الحنابلة الذي يقوم على التجسيم وتكفير المخالفين وقمع وكفر من علماء عصره (انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ج ١، وانظر لنا مدافع الفقهاء) والرافضة الإمامية الذين قصدهم ابن تيمية ومن أكابر شيوخهم ابن المطهر المصنف وكتابه منهاج الكرامة إنما يعبر عن تصورهم وأطروحتهم وتقرير مذهبهم لا مذاهبهم كما حاول ابن تيمية أن يوهم المسلمين. والسلطان خدا بنده المذكور هنا هو أحد سلاطين الدولة السلجوقية..

وهذا المصنف سمي كتابه (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) وهو خليق بأن يسمى منهاج الندامة. كما أن من ادعى الطهارة وهو من الذين لم يرد الله أن يظهر قلوبهم بل من أهل الجبت والطاغوت والنفاق. كان وصفه بالنجاسة والتكدير أولى من وصفه بالتطهير.. (١).

ويظهر لنا من هذا الكلام أن ابن تيمية رد على كتاب ابن المطهر الذي أتى به إليه بعض أنصاره. فمن ثم هو لم ير الرجل ولم يناظره.. وسوف نعرض من خلال كلام ابن تيمية وردوده ما يثبت بطلان دعواه وجهله وتسارعه بالحكم على المخالفين ووقوعه في التناقض. ومحاولة التشويش والتعمية على الأدلة الصحيحة والصريحة.. (٢).
نص المناقشة

ابن المطهر: الإمامة هي أهم المطالب في أحكام الدين، والتي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه للخلود في الجنان. فقد قال رسول الله (ص) (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية) (٣).

(١) ذكر ابن حجر في كتاب الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة في معرض الحديث عن ترجمة ابن المطهر على لسان السخاوي أن ابن المطهر لما حج اجتمع هو وابن تيمية وتذاكرا فأعجب ابن تيمية كلامه فقال له: من تكون يا هذا؟
قال أنا الذي تسميه ابن المنجس فحصل بينهما أنس ومباشرة.. (ج ٢ / ٢٧).
(٢) قال ابن حجر في الدرر حول ابن المطهر: له كتاب في الإمام رد عليه ابن تيمية.. إلا أنه تحامل في مواضع عديدة ورد أحاديث موجودة..
وقال في لسان الميزان ج ٦ / ٣١٩: طالعت رد ابن تيمية على الحلي فوجدته كثير التحامل في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر الحلي، ورد في رده كثيرا من الأحاديث الجياد..
(٣) يظهر لنا من خلال هذا الكلام الذي افتتحت به هذه المناقشة المزعومة أنه كلام بلا مقدمات وبدا وكأنه مقتطع من وسط كلام مجمل عن الإمامة أورده ابن المطهر في كتابه (منهاج الكرامة) من هنا فإن مدخل المناقشة يثير الشك وهو ما يؤكد أنها مختلقة ومصنوعة بأيدي مغرضة. وقد تبعت نصوص ابن المطهر حول الإمامة التي أوردها ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة) فكانت كما يلي نقلا على لسان ابن تيمية في افتتاحية كتابه: قال المصنف الرافضي: أما بعد فهذه رسالة شريفة ومقالة لطيفة اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين وهي مسألة الإمامة التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه للخلود في الجنان والتخلص من غضب الرحمن. فقد قال رسول الله (ص): من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية..
هذا هو النص الحرفي لكلام ابن المطهر في مقدمة كتابه كما أوردها ابن تيمية.
وهذا الكلام إنما هو يعكس لنا عقيدة الشيعة في الإمامة وكونها من أصول الدين عندهم والواجب هو الاطلاع على أدلتهم حول هذه القضية ومناقشة هذه الأدلة لا اللجوء إلى إصدار الأحكام العمومية المتعصبة غير الحيادية والتي لا تقوم على أساس علمي كما سوف يتضح لنا من خلال استعراض ردود ابن تيمية..

وما نريد توكيده هنا أنه بمقارنة النص الذي افتتحت به هذه المناقشة بالنص الوارد على لسان ابن المطهر في افتتاحية كتاب ابن تيمية يتبين لنا مدى التحريف والعبث الذي لجأ إليه صانع هذه المناظرة المزعومة وهو ما سوف يتضح لنا أكثر من خلال استعراض النصوص القادمة المنسوبة لابن المطهر..

ابن تيمية: إن الإمامة (أهم المطالب) كذب بالإجماع إذ الإيمان أهم، فمن المعلوم بالضرورة أن الكفار على عهد النبي (ص) كانوا إذا أسلموا أجزى عليهم أحكام الإسلام ولم تذكر لهم الإمامة بحال، فكيف تكون أهم المطالب (١)؟

(١) قول ابن تيمية إن الإمامة أهم المطالب كذب بالإجماع، يبدو من ظاهره أن الإجماع المقصود هنا هو إجماع أهل السنة، إلا أن النص الحرفي الوارد على لسان ابن تيمية في كتابه منهاج السنة هو: أن القائل إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين كاذب بإجماع المسلمين سنيهم وشيعيهم بل هو كفر. ويظهر أن صاحبنا صانع هذه المناظرة الوهمية قد حرف كلام ابن تيمية أيضا وحذف منه ما رآه لا يلائم غرضه.

وتعليقنا على كلام ابن تيمية هذا هو أن الرجل على عادته من التسرع في إصدار الأحكام وقع في متاهة من جهة وأثبت جهله من جهة أخرى: إذ نسب الإجماع للشيعنة وهو غير صحيح فجميع فرق الشيعة تتفق على اعتبار الإمامة أصل من أصول الدين، بل إن عقيدة الشيعة تقوم في الأساس على فكرة الإمامة وهو الاعتقاد الذي يميزها عن فرقة أهل السنة فمن أين أتى ابن تيمية بهذا الإجماع المزعوم؟ ولا جواب على هذا السؤال سوى أنه أصدر حكمه بلا بينة ودل هذا على جهله بعقيدة الشيعة التي يهاجمها من باب الحقد والعصبية لا من باب النص والبيان. وقد أدخل ابن تيمية نفسه في متاهة التكفير عندما حكم بالكفر على من يعتقد في الإمامة وهو بهذا يوهم المسلمين بأن الشيعة لا تعتقد في وحدانية الله ونبوة محمد (ص) وتقدم عليهما عقيدة الإمامة. ولا رد على هذا سوى قول ابن المطهر المذكور عاليا عن الإمامة الذي برهن عليه بحديث نبوي وهو ما يعني أن عقيدة الإمامة عند الشيعة إنما تقوم على أساس النصوص القرآنية والنبوية وهو ما تبين من خلال المناظرات السابقة وما سوف نبينه هنا..

وقول ابن تيمية أن الكفار كانوا إذا أسلموا أجزى عليهم أحكام الإسلام ولم يذكر لهم الإمام بحال كذب منه وجهل بسنة الرسول. بل جهل بالنصوص القرآنية التي تتعلق بالإمامة، وكيف لابن تيمية أن يغفل عن هذا الكم من النصوص النبوية الصحيحة عند أهل السنة والواردة في البخاري ومسلم التي تتحدث عن الخلافة والإمامة والإمارة مثل حديث: من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية. وحديث: إني تارك فيكم الثقلين. وحديث: من فارق الجماعة قيد شبر. وحديث: الأئمة بعدي اثنا عشر. وأحاديث السمع والطاعة للأئمة التي تكتظ بها كتب السنن، وغيرها من الأحاديث. والبيعة هنا إنما تكون لمن، أليست للإمام، والجماعة هنا أي جماعة أليست جماعة الإمام؟ والطاعة هنا لمن، أليست طاعة الإمام؟ وأبواب الإمامة التي تكتظ بها كتب الفقه وشروحاتها من أين جاء به الفقهاء إن كان الرسول (ص) لم يتحدث عن الإمامة ولم يخاطب بها أحد؟

إن ابن تيمية يريد أن يوهم المسلمين أن الرسول لم يهتم بقضية الإمامة بدليل أنه لم يكن يذكرها للدخول في الإمامة، وهو كلام فيه وهم كبير وغفلة شديدة. إذ أن باب دخول الإسلام هو الشهادتين ولا يختلف في ذلك أحد من الشيعة وغيرهم. والمؤمن بالشهادتين المتفهم لهما لا بد أن يقوده هذا الإيمان وهذا الفهم إلى الاعتقاد في الإمامة وذلك لما يلي:

- إن الرسول (ص) هو الإمام الحي المتحرك أمامه..
- إن الرسول قد بلغ بالإمامة وبشر بها..
- إن الرسول قد حدد الإمامة في شخص بعينه..

ومن خالف في هذا فقد خالف الرسول الموحى إليه بهذا البيان وهو بهذا يكون قد نقض الشهادتين ولم يثبت صدق إيمانه. إذ أن الالتزام يرتبط به مستقبل الدين بعد الرسول الذي هو خاتم الرسل والإمامة ضرورة لسد الفراغ من بعده وحفظ الدين وجمع كلمة المسلمين. وكأن الذي لا يؤمن بها لا يريد أن يتلقى الدين من مصدره ويتدع لنفسه ديناً جديداً. ومن هنا تبرز لنا أهمية قضية الإمامة ومكانتها في دائرة الإسلام.

وما يجب ذكره هنا هو أن النص الحرفي لكلام ابن تيمية هو: فإن الكفار على عهد رسول الله (ص) كانوا إذا أسلموا أجري عليهم أحكام الإسلام ولم يذكر لهم الإمامة بحال ولا نقل هذا عن رسول الله أحد من أهل العلم لا نقلاً خاصاً ولا عاماً. بل نحن نعلم بالاضطرار أن النبي لم يكن يذكر للناس إذا أرادوا الدخول في دينه الإمامة لا مطلقاً ولا معنياً، فكيف تكون أهم المطالب في أحكام الدين؟ وكما يظهر أن النص الحرفي لكلام ابن تيمية قد أظهر لنا ثلاثة أمور: الأول: إن ابن تيمية نفى نفيها مطلقاً ذكر الإمامة على لسان الرسول.. الثاني: إن أهل العلم لم ينقلوا شيئاً عن الإمامة..

الثالث: إن ابن المطهر قد ذكر أن الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين.. وبالنسبة للأمر الأول والثاني فقد تبين كذب ابن تيمية وجهله بوجود هذا الكم الهائل من النصوص التي تتعلق بالإمامة المنقولة عن أهل العلم من فقهاء السنة أشرنا إلى بعضها في المناظرات السابقة وسوف نعرض لغيرها فيما بعد..

أما قول ابن المطهر فهو حجة على ابن تيمية إذ أن قوله أهم المطالب في أحكام الدين يدخل قضية الإمامة في دائرة الأحكام الشرعية الهامة والأساسية. وهذا الكلام من شأنه ألا يساويها بالشهادتين. وهذا يكفي للرد على ابن تيمية الذي حمل كلام الرجل ما لا يحتمل..

أم كيف يكون الإيمان بإمامة محمد بن الحسن المنتظر من أربعمائة ونيف وستين ليخرج من سرداب سامراء أهم من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ولقائه (١)؟ وإن كان ما بأيديكم كافيا في الدين فلا حاجة إلى المنتظر، وإن لم يكن كافيا فقد أقررتم بالنقص والشقاء حيث كانت سعادتكم موقوفة على أمر أمر لا تعلمون بماذا أمر (٢).

وقولك " إن الإمامة أحد أركان الدين " جهل وبهتان فإن النبي (ص) فسر (الإيمان) وشعبه، ولم يذكر " الإمامة " في أركانه ولا جاء ذلك في القرآن (٣).

(١) هذا الادعاء من ابن تيمية كذب ولا أساس له من الصحة وهو يبرهن على أن الرجل يلقي بالتهمة دون بيان ودون اطلاع على طرح الخصم، فالشيعة تعتقد في غيبة الإمام المهدي وأنه اختفى في مكان ما وسوف يعود في آخر الزمان، ولكن من قال سوف يخرج من سرداب سامراء وأن الإيمان به أهم من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ولقائه؟

ألا يعني مثل هذا الحكم الجائر العشوائي تكفير الشيعة؟
ألا يعني أن ابن تيمية يبني موقفه على أساس من الشائعات التي يروجها خصوم الشيعة لا على أساس الموقف العلمي الصحيح؟

إن ابن تيمية بقوله هذا قد أخرج نفسه من دائرة أهل العلم المنصفين الباحثين عن الحقيقة الملتزمين بالنصوص وأدخل نفسه في دائرة الغوغاء المتعصبين..

(٢) هذا الكلام فيه تناقض وجهل إذ انتظار المهدي لا يعني نقصان الدين ولا يعني أنه سوف يأتي بما يكمل الدين. وإذا كان هذا التصور الذي طرحه ابن تيمية ينطبق على الشيعة فهو ينطبق على السنة أيضا. فالشيعة والسنة كلاهما ينتظر المهدي والفرق بينهما هو أن السنة تعتقد بأنه لم يولد بعد. بينما تعتقد الشيعة بوجوده واختفائه فهل ابن تيمية يجهل النصوص الصحيحة التي تزدهم بها كتب السنن عندهم والتي تؤكد عقيدة المهدي وظهوره في آخر الزمان؟

(٣) هذا الادعاء من قبل ابن تيمية يدين أهل السنة لا الشيعة. فأهل السنة قد أدخلوا الكثير من المفاهيم والقضايا الفكرية محل الخلاف في صميم العقيدة وجعلوا الالتزام بها بالدين والإخلال بها مروق وكفر وزندقة دون سند شرعي أو نص صريح قاطع ومن هذه القضايا والمفاهيم:

مسألة الأسماء والصفات ووجوب الاعتقاد أن الله له يد ورجل وعين ويضحك ويحزن..
وتقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام:

توحيد الألوهية:

وتوحيد الربوبية.

وتوحيد الأسماء والصفات..

ومسألة الاعتقاد بأن الرسول (ص) معصوم في حدود التبليغ فقط..

ومسألة الاعتقاد بوجوب طاعة الحكام باعتبارهم أئمة ولو كانوا فجرة ظلمة..

ومسألة الاعتقاد في صحة البخاري ومسلم صحة مطلقة..

ومسألة وجوب الاعتقاد بصحة نهج السلف..

وغير ذلك من المسائل التي تكتظ بها كتب العقائد. انظر العقيدة الطحاوية للطحاوي والعقيدة الواسطية لابن تيمية وعقيدة أهل السنة لابن حنبل والأشعري وغيرها من كتب العقائد، أما الشيعة فتتحصن بالعشرات من النصوص القرآنية والنبوية التي تقود في النهاية إلى اعتبار الإمامة أصل من

وأما قولك في الحديث " من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية " فنقول: من روى هذا؟ وأين إسناده؟ بل والله ما قاله الرسول (ص) هكذا (١). ثم لو صح الحديث الذي أوردته لكان عليكم. فمن منكم يعرف إمام الزمان أو رآه أو رأى من رآه أو حفظ عنه مسألة؟ بل تدعون إلى صبي - ابن ثلاث أو خمس سنين - دخل سردابا من أربعمائة وستين عاما ولم ير له عين ولا أثر، ولا سمع حس ولا خبر وإنما أمرنا بطاعة أئمة موجودين معلومين لهم سلطان، وأن نطيعهم في المعروف دون المنكر (٢).

(١) روى هذا الحديث مسند أحمد ج ٤ / ٩٦ ونصه: من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية. ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٥ / ٢١٨ / ٢٢٥ والطبراني في عدة مواضع ١٩ / ٣٨٨ و ١٢ / ٤٤٠ و ١٠ / ٣٥٠. وورد في كنز العمال برقم ٤٦٤ / ١٤٨٦٣، وحلية الأولياء ج ٣ / ٢٢٤ وفي المستدرک ج ١ / ٧٧ والإتحاف ج ٦ / ١٢٢ / ٣٣٤ بلفظ: من مات ليس على إمام مات ميتة جاهلية. وورد في سنن ابن أبي عاصم ج ٢ / ٥٠٣، والدر المنثور ج ٢ / ٦١.

والسؤال هنا هل غابت عن ابن تيمية هذه المصادر ولم يكن على علم بها؟ ثم كيف له أن يقسم بالله أن الرسول ما قال هذا الكلام؟ ومن أين له هذا اليقين بعدم صحة هذا الحديث؟

(٢) هذا الكلام ليس هذا نصه في منهاج السنة وقد تصرف فيه صانع هذه المناقشة على هواه. إلا أنه في النهاية ليس في صالح ابن تيمية ولا أهل السنة الذين يتحدث بلسانهم فالشيعة هم الطائفة الوحيدة بين المسلمين الذين يعرفون إمام زمانهم اسما ونسبا وقد رآه السفراء الأربعة في فترة الغيبة الصغرى له التي استمرت خمس سنوات قبل أن يغيب غيبته الكبرى. ونقلوا عنه وهو أمر معروف عند الشيعة وعند أي مطلع على عقيدة الشيعة وتصور الغيبة عندهم. وليس معروفا عند ابن تيمية كما هو ظاهر والذي دخل في تحد مع الشيعة بلا علم. وقول ابن تيمية إنما أمرنا بطاعة أئمة موجودين معلومين لهم سلطان إنما هو يحدد أن الأئمة هم الحكام أصحاب السلطان لا أئمة آل البيت. وهذا هو الفارق بين الشيعة والسنة، أئمة السنة هم الحكام..

وأئمة الشيعة هم آل البيت.. لقد جعل أهل السنة الإمامية عقيدة وركنا من أركان الدين ولكن بصورة أخرى ملتوية. فهم يجعلهم الحكام هم الأئمة الذين بشر بهم الرسول (ص) في الأحاديث واعتبروا طاعتهم فريضة والخروج عليهم حرام ومنكر ومفسدة وهم بهذا يكونوا قد اعتبروا الحكام مدار الشرع وحصن الدين. فالصلاة ورائهم ضرورة..

والجهاد خلفهم فريضة..
وتسليم الزكاة لهم طهارة للأموال..

هذا في الوقت الذي يحرمون فيه على الشيعة تلقي الدين من أئمة آل البيت وحصر الإمامة في دائرتهم. بل إن رفض الشيعة لهؤلاء الحكام واعتبارهم غير شرعيين أحد الطعون التي توجه إليهم من قبل أهل السنة..

يقول ابن تيمية في منهاجه بعد أن طعن في حديث من مات ولم يعرف إمام زمانه: إنما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم: من خلع يد من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له. ومن مات وليس في عنقه بيعة - للحكام - مات ميتة جاهلية. وهذا حديث ابن عمر لعبد الله بن مطيع بن الأسود لما خلعوا طاعة أمير وقتهم يزيد مع أنه كان فيه من الظلم ما كان ثم أنه اقتتل هو وهم وفعل بأهل الحرّة

أمورا منكورة. فعلم أن هذا الحديث دل على ما دلت عليه سائر الأحاديث من أنه لا يخرج على ولاية أمور المسلمين بالسيف فإن لم يكن مطيعا لولاية الأمور مات ميتة جاهلية، وهذا ضد قول الرافضة فإنهم أعظم الناس مخالفة لولاية الأمور وأبعد الناس عن طاعتهم إلا كرها.. (ج ١ / ٢٧).

واعتبار ابن تيمية مفارق للحكام والخارج عن دائرتهم يموت ميتة جاهلية يعني أن هؤلاء الحكام هم الفيصل بين الإسلام والجاهلية والحق والباطل بحيث يكون من تبعهم ويكون في دائرتهم ويلتزم بطاعتهم على الحق ويموت على الإسلام. وهذا هو جوهر الإمامة وهذه هي حقيقتها وهو ما عليه أهل السنة..

ولا يعقل أن يكون هؤلاء الحكام من بني أمية وبني العباس والمماليك الذين عاصرهم ابن تيمية ودان بالطاعة والولاء لهم هم الأئمة الذين بشر بهم الرسول (ص) وألزم الأمة باتباعهم لكن ابن تيمية الحنبلي ومن قبله من الفقهاء يدينون العقل ويجرمونه ويعطلوه خاصة في مثل تلك الأمور التي تتعلق بالسياسة والحكام.. (انظر لنا مدافع الفقهاء، وأهل السنة شعب الله المختار).

ابن مطهر: إن الله (تعالى) نصب أولياء معصومين لئلا يخلي العالم من لطفه (١) ابن تيمية: أنتم تقولون أن الأئمة المعصومون مقهورون مظلومون عاجزون ليس

لهم سلطان ولا قدرة، حتى أنكم تقولون ذلك في علي (رضي الله عنه) منذ مات النبي (ص) إلى أن استخلف، وفي الاثني عشر، وتقرون أن الله (تعالى) ما مكنهم ولا ملكهم وقد قال الله تعالى: * (فقد أتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما) * (٢).

(١) يظهر من كلام ابن المطهر أنه لا يحوي ردا على ما سبق من كلام ابن تيمية. بل طرح قضية جديدة وهي قضية اللطف الإلهي وصلته بالإمامة. وقد طرحها دون أن يبرهن عليها. وهذا يدل على أنه لا وجود للحوار والمناقشة وإنما هي تعبيرات وجمل منتقاة بعناية من كتاب منهاج الكرامة وفي مقابلها كلام وشتائم ابن تيمية والتي هي منتقاة أيضا..

(٢) النساء / ٥٤. ولا وجه للاستدلال بهذه الآية في هذا الموضوع فالناقل قد أخرج ابن تيمية بوضع هذه الآية بهذا الموضوع الذي يفيد عكس ما يريد ابن تيمية إثباته. وبدا وكأنه يؤكد فكرة الإمامة إذ أن هذا النص القرآني يفيد أن الله سبحانه أعطى آل بيت إبراهيم الكتاب والحكمة والملك فليس من الغريب أن يعطي آل محمد الكتاب والحكمة والملك وهم امتداد لسلالة إبراهيم. (انظر تفسير هذه الآية في مجمع البيان للطبرسي وكتب التفسير الخاصة بالشيعه).

ومثل هذا النص إنما يجرح أهل السنة ويظهرهم بمظهر المخالفين للقرآن بعدم اعترافهم بإمامة آل البيت وتنصيبهم للحكام مكانهم..

والشيعه لا تنكر أن أئمة آل البيت الاثني عشر لم تتح لهم فرصة التمكّن والسيادة والسلطان وليس هذا بسببهم إنما هو بسبب المسلمين الذين تخلوا عنهم وتحالفوا مع الحكام من بني أمية وبني العباس. إلا أن هذا لا يعني أنه لم يكن لهم دور على المستوى الفقهي والسياسي والاجتماعي فقد كان لهم دور بارز في الساحة العلمية والسياسية وكانت لهم شعبية طاغية أخافت الحكام منهم ودفعتهم إلى التخلص منهم بالقتل عن طريق السم..

ولا يعني عدم نجاح أئمة آل البيت في تحقيق السيادة والتمكّن والانتشار لدعوتهم أنهم فشلوا. فلم تكن مسألة الحكم هي قضية آل البيت فهم حجج على العباد مبلغون للحق يهدون الناس إليه بالحكمة والموعظة الحسنة.

وتحقيق السيادة والتمكّن والانتشار للدعوة لم يتحقق للأنبيا والرسل فهل يمكن القول إن الأنبياء والرسل قصروا في أداء مهمتهم ولم يكونوا أهلا لها؟

إن الكثرة والسيادة والتمكّن والانتشار ليست مقياسا للحق ولا نص على ذلك القرآن. لكنها على ما هو ظاهر من كلام ابن تيمية هي مقياس الحق. فأهل السنة على مر التاريخ هم الكثرة وهم الفرقة الآمنة في كنف الحكام المدعومة من قبلهم السائدة وسط المسلمين إلا أن ابن تيمية يؤكد أنه لم تحصل منفعة من أئمة آل البيت منهم في نظره كبقية أهل العلم من الفقهاء ومنفعتهم تنحصر في هذا المحيط على ما سوف يظهر من كلامه القادم..

فإن قيل: المراد بنصبهم أنه أوجب عليهم طاعتهم فإذا أطاعوهم هدوهم، ولكن الخلق عصوهم.

فيقال: لم يحصل - بمجرد ذلك - في العالم لا لطف ولا رحمة، بل حصل تكذيب الناس لهم ومعصيتهم إياهم والمنتظر ما انتفع به من أقر به ولا من جحده. وأما سائر الاثني عشر - سوى علي (رضي الله عنه) - فكانت المنفعة بأحدهم كالمنفعة بأمثاله من أئمة الدين والعلم. وأما المنفعة المطلوبة من أولي الأمر فلم تحصل بهم. فتبين أن ما ذكرته من اللطف تليس وكذب (١).

ابن مطهر: أخذ المعصومون عن جدهم (٢).

ابن تيمية: إنما تعلموا حديث جدهم من العلماء، وهذا متواتر، فعلي بن الحسين يروي عن أبان بن عثمان عن أسامة بن زيد، ومحمد بن علي يروي عن جابر وغيره.

وما فيهم من أدرك النبي (ص) إلا علي وولده.

وهذا علي يقول: إذا حدثكم عن رسول الله (ص) فوالله لأن آخر من السماء إلى الأرض، أحب إلي من أن أكذب عليه. وإذا حدثكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة، ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه. وكتب الشيعة مملوءة بالروايات المختلفة عن الأئمة (٣).

(١) هذا الكلام يؤكد ما أشرنا إليه سابقا من أن ابن تيمية لا يعترف بفضل آل البيت ولا بمكانتهم بل يحقر من شأنهم ويرى أن الحكام حصلت بهم منفعة لم تحصل بآل البيت ويلاحظ أن جملة (سوى علي) من صنع واضع المناقشة ولا وجود لها في كلام ابن تيمية.. ويبدو أن صاحبنا استدركها عليه من باب ستر العورات..

(٢) هذا نص مبتور من كلام ابن المطهر ويؤكد نهج الانتقاء الذي سار عليه صانع المناقشة. وهو نص لا يلائم سابقه من الكلام. والهدف من وضعه بهذه الصورة هو الحط من قدر ابن المطهر وإظهاره بمظهر المنهزم أمام ابن تيمية..

(٣) وقع ابن تيمية بهذا الكلام في مغالطة إذا احتج على ابن المطهر بما ليس هو حجة عليه بادعاء أن أئمة آل البيت تعلموا من فقهاء السنة وأخذوا عنهم ورووا عن الصحابة وهو غير صحيح وغير ثابت عند الشيعة الذين يأخذون العلم من أئمة آل البيت الذين نقلوه عن رسول الله مباشرة دون وسيط وهو ما ينكره ابن تيمية بروايات أهل السنة والمفروض أن يحتج بروايات الشيعة لا أن يحتج برواياته هو.. وإذا كانت كتب الشيعة مملوءة بالروايات المنسوبة لأئمة آل البيت فلماذا لم يحتج ابن تيمية بشيء منها؟

ابن المطهر: إننا نتناقل ذلك خلفا عن سلف إلى أن تتصل الرواية بأحد المعصومين.

ابن تيمية: إن كان ما تقول حقا فالنقل عن المعصوم الواحد كاف. فأبي حاجة في كل زمان إلى معصوم؟ وإذا كان النقل كافيا فأنتم في نقصان وجهل من أربعمائة وستين سنة (١).

ثم الكذب من الرافضة على هؤلاء يتجاوزون به الحد، لا سيما على جعفر الصادق حتى كذبوا عليه كتاب (الجفر، والبطاقة، وكتاب اختلاج الأعضاء، وأحكام الرعود والبروق ومنافع القرآن) فكيف يثق القلب بنقل من كثر منهم الكذب، إن لم يعلم صدق الناقل، واتصال السند، وقد تعدى شرهم إلى غيرهم من أهل المدينة يتوقون أحاديثهم، وكان مالك يقول: نزلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم.

والرافضة أكذب من كل طائفة باتفاق أهل المعرفة بأحوال الرجال (٢).

(١) إذا كان النقل عن المعصوم الواحد كاف فهل التزام أهل السنة بالنقل عن الرسول (ص) وحده. أم نقلوا عن الصحابة ثم التابعين ثم تابعي التابعين ثم في النهاية غلبوا أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم من الفقهاء على النصوص الصريحة الواردة عن الرسول؟ وقد اعتبر أهل السنة أهل القرون الثلاثة هم خير البشر على أساس حديث: خير القرون قرني ثم الذي يليه ثم الذي يليه (البخاري ومسلم) ذلك الحديث الذي أخفى الشرعية بل العصمة على جيل الصحابة والتابعين وتابعيهم وجعل الأمة تتلقى دينها من هذه الأجيال الثلاثة بكل ثقة ويقين.

وابن تيمية قد أوقع نفسه في متاهة بقوله هذا فإذا كان النقل عن المعصوم الواحد كاف فلماذا ينقل أهل السنة عن كل هؤلاء وهم غير معصومين، ولماذا ينقل هو عن سلفه؟ وهل كان من الممكن أن تقوم لمثل ابن تيمية قائمة لولا ما نقل إليه من علم وبيان عن طريق من سبقه؟ لقد كان من الواجب على ابن تيمية أن يبين لنا كيف يمكن النقل عن المعصوم الواحد بما يحقق الكفاية؟

وكيف لابن تيمية أن يدعي أن الشيعة في نقصان وجهل منذ غيبة آخر معصوم وهو الإمام المهدي وهم الذين يتبنون الاجتهاد وينادون به. وأن الأولى بهذا الادعاء هم أهل السنة الذين أغلقوا باب الاجتهاد وعكفوا على فقه الماضي وتخلفوا عن مواكبة العصر والمتغيرات..

(٢) الأولى بتهمه الكذب هم أهل السنة فهم الذين نسبوا إلى الإمام علي وأئمة آل البيت الكثير من الروايات التي تحط من قدرهم وتساويهم بالعامية وتربطهم بالخلفاء والحكام من بني أمية وبني العباس بل وتضعهم في موضع المعادي للشيعة المناصر لنهج أهل السنة. ومن هذه الروايات: اعتراف الإمام علي بفضل أبي بكر وعمر عليه وأنه دونهما، وأنه يعترف بخلافتها ويدين لهما بالطاعة والولاء..

ونقل الإمام علي بن الحسين الحديث عن أبان بن عثمان، ومحمد بن علي عن جابر والروايات التي تتحدث عن فاجعة كربلاء وتصور الإمام الحسين على أنه طلب العفو من يزيد؟؟؟؟ يضعه في صفوف أهل الثغور بدلا من قتله..

والروايات التي تتحدث عن ثورة زيد بن علي وتصورها على أنها قامت بدوافع دنيوية وبسبب قطع العطاء عن زيد من قبل هشام بن عبد الملك.

والروايات التي تنسب إلى الإمام الصادق بتحريم زواج المتعة..
(انظر تفاصيل هذه الروايات وغيرها في كتب التاريخ، وكتب السنن أبواب فضائل الصحابة والإمام
جعفر الصادق لأبي زهرة، وانظر منهاج السنة والعواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي، وانظر
لنا السيف والسياسة).

والشيعة بجميع طوائفهم لا ينسبون إلى أئمة آل البيت شيئاً بل ينقلون عنهم، والكذب الذي يقصده
ابن تيمية هنا ليس هو نسبة بعض الاعتقادات الباطلة المناقضة لأصول الدين إلى الأئمة من قبل أهل
الزندقة وأعداء الدين المندسين في وسط المسلمين فهذه الافتراءات قد أعلن رفضها الأئمة وتبرؤوا
منها فمن ثم لا يصلح الاستدلال بها هنا.. إنما ما يقصده ابن تيمية هو تلك الروايات التي جاءت
عن أئمة آل البيت بخصوص الصحابة والحكام والمخالفين وأسماء الله وصفاته وزواج المتعة وسائر
الأمر التي تصطدم بنهج أهل السنة وعقائدهم. هذا هو ما يقصده ابن تيمية. أنه لا يوجد هناك شيعة
ولا تشيع إنما هي مجموعات ضالة تستر بالبيت وتنسب إليهم الكذب. فأهل السنة في نظر ابن
تيمية هم الذين يحبون آل البيت ويوالونهم ويعبرون عنهم ولا يكذبون عليهم كما يحبون ويوالون
معاوية ويزيد وسائر الحكام..

ففي عقيدة أهل السنة وابن تيمية كل هؤلاء سواء. بل إن هناك من الصحابة والتابعين من هو أفضل
من أئمة آل البيت وأوثق وأعلم منهم.
والشيعة لكونها لا تقر بمثل هذا الهراء وتعتقد أن نهج آل البيت غير نهج هؤلاء. وأن آل البيت فوق
هؤلاء. وأن عقيدتهم تدين هؤلاء فمن ثم هم في نظر ابن تيمية وأهل السنة ليسوا من أهل الصدق.
ولست أدري من أين جاء ابن تيمية بهذا الادعاء الذي يقول باتفاق أهل العلم والمعرفة بأحوال
الرجال أن الشيعة أكذب من كل طائفة. والبخاري ومسلم وسائر أهل السنن رووا لهم ونقلوا عنهم
فهل ابن تيمية يحجل ذلك أم أعماه الحقد والتعصب؟

(انظر هدى الساري مقدمة شرح البخاري، ولسان الميزان وتهذيب التهذيب لابن حجر وانظر ميزان
الاعتدال للذهبي) والحق أن أهل السنة لم يكذبوا على آل البيت وحدهم وإنما كذبوا على
الرسول (ص) أيضاً فنسبوا إليه روايات فاضحة حول علاقته بالنساء. وحول الحكام. وحول صفات
الله سبحانه (انظر باب فضائل عائشة وكيف ارتبط بها الرسول (ص) وهي طفلة عمرها ست سنوات،
وأبواب النكاح والحيض وكيف أن الرسول كان يواقع النساء في المحيض، وكيف كان يطوف على
نسائه الإحدى عشر في ليلة واحدة وبغسل واحد، وكيف أن الرسول أوجب على المسلمين طاعة
الحكام الفجار الظلمة والصلاة والحج والجهاد من خلفهم وإن جلدوا الظهور وسلبوا الأموال.
وكيف أن الرسول (ص) يقول إن ربكم ليس بأعور، وأن الله ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة. وأنه
خلق آدم على صورته. وأن الناس سوف تراه يوم القيامة. وأن الله في السماء فوق العرش. وأنه
يضع رجله في النار. وأن له يد وعين ويغضب ويفرح ويضحك وغيرها من الروايات التي نسبوها
للرسول والتي تؤكد فكرة التشبيه والتجسيم (انظر البخاري كتاب التوحيد ومسلم كتاب الجنة وكتاب
التوبة وابن ماجه باب الرد على الجهمية وكتب السنن الأخرى وانظر شرح العقيدة الطحاوية وشرح
العقيدة الواسطية ولمعة الاعتقاد. وانظر لنا دفاع عن الرسول).

ولا ينكر أنه قد دست على الأئمة وعلى الإمام الصادق خاصة الكثير من الروايات من قبل بعض
المتسترين بالتشيع. لكن الأئمة وفقهاء المذهب من بعدهم قد تصدروا لهذا الدس ووضعوا القرآن
والعقل كضابطين توزن على أساسهما الروايات... من هنا فليس ما يروى في الكافي ومن لا يحضره
الفقيه والاستبصار وغيرها من كتب الحديث عند الشيعة يمثل حجة عليهم. كذلك الحال بالنسبة
لسائر الكتب الأخرى التي ذكرها ابن تيمية. ولو أردنا أن ندين أهل السنة بهذا المنطق لحاجتناهم
بعشرات الكتب التي تنسب إليهم وتكتظ بالخرافات والضلالات. إنما الحجة تتركز في النص
المعترف به من كلا الطرفين والمتمثل في القرآن. أو في النص المعترف به من قبل الخصم الذي
يدين به، ونحن نحتج على أهل السنة بالبخاري ومسلم فهما أصح الكتب عندهم. ولا نحتج عليهم

بالكافي أو بغيره من كتب ومصادر الشيعة. هذا في الوقت الذي يحتج فيه أهل السنة على الشيعة بروايات مكذوبة أو برأي أو إجماع من قبلهم. أو حتى بضلالات وإشاعات من صنع خصومهم..

ابن المطهر: أنهم أخذوا مذهبهم عن المعصومين.
ابن تيمية: لا نسلم أنكم أخذتم مذهبكم عن أهل البيت، فإنكم تخالفون عليا
(رضي الله عنه) وأئمة أهل بيته في الأصول والفروع: فإنهم يشتون الصفات، والقدر
وخلافة الثلاثة وفضلهم إلى غير ذلك. وليس لكم أسانيد. تصله حتى ننظر فيها،
والكذب متوفر عندكم، فإن ادعوا تواتر نص على هذا كان معارضا بدعوى غيرهم مثل
هذا التواتر، فإن سائر القائلين بالنص إذا ادعوا مثل هذه الدعوة لم يكن بين الدعوتين
فرق. ثم هم محتاجون في مذهبهم إلى مقدمتين:
إحدهما: عصمة من يضيفون المذهب إليه.
والثاني: ثبوت ذلك النقل عنه.

وكلاهما لا دليل لهم عليها (١).
ابن المطهر: أهل السنة لم يلتفتوا إلى القول بالرأي والاجتهاد وحرمو
القياس .. (٢).
ابن تيمية: الشيعة في ذا كالسنة: فيهم أهل رأي وأهل قياس. وفي السنة من لا
يرى ذلك.

والمعتزلة البغداديون لا يقولون بالقياس. وخلق من المحدثين يذمون القياس.
وأيضاً فالقول بالرأي والقياس خير من الأخذ بما نقله من عرف بالكذب. نقل
غير مصدق عن قائل غير معصوم. ولا ريب أن الاجتهاد في تحقيق الأئمة الكبار لمناطق
الأحكام وتنقيحها وتخريجها خير من التمسك بنقل الرافضة عن العسكريين. فإن مالكا

(١) مرة أخرى يحاول ابن تيمية ربط الإمام علي وأئمة آل البيت بنهج الخلفاء وأهل السنة مصورا الشيعة
بالمزورين الذين يحاولون إصاق أنفسهم بالأئمة.

ومثل هذا الكلام إنما يؤكد ما طرحناه سابقا من أن ابن تيمية قد أثبت جهله بعقيدة الشيعة
ومصادرها فهو لم يطلع على شيء منها حتى يحتج به على كلامه. وهو بهذا يكون قد فقد مصداقيته
وصفته الفقهية التي توجب عليه أن يكون ملما بطرح الخصم وأدلته، ومن جانب آخر هو أعمى نفسه
عن النصوص الصريحة الخاصة بآل البيت الواردة في كتب السنن والتي وصل بعضها إلى درجة
التواتر. تلك النصوص التي تؤكد مكانتهم ودورهم وإمامتهم. لكن ما الحيلة على ابن تيمية وأهل
السنة الذين يلوون أعناق النصوص ويلجأون إلى التأويل والتبرير كلما واجههم نص صريح أو برهان
قاطع.

وعصمة آل البيت وثبوت النقل عنهم هي قضية الشيعة المقتولة بحثا في مصادرهم. وما يقصده ابن
تيمية أنه لا دليل للشيعة عليها عند أهل السنة. وكأنه بهذا يريد أن يحتج على الشيعة بأدلته هو وهذه
مغالطة كما أشرنا سابقا.

وقد استدلل الشيعة على عصمة آل البيت بأية الأحزاب * (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل
البيت ويظهركم تطهيرا) * كما استدلوا بحديث ربط العترة بالكتاب المروي في مسلم والمشار إليه
سابقا. وإثبات عصمتهم يوجب طاعتهم وولايتهم والنقل عنهم..
إلا أن مثل ابن تيمية وأهل السنة لا تعجبهم مثل هذه الأدلة وسوف يلجأون في مواجهتها إلى
التأويل.

(٢) الشيعة يحرمون القياس ولا يعملون به فكيف يحتج ابن المطهر على أهل السنة بتحريمهم القياس.
أن مثل هذا الكلام يدل على تخبط الناقل وجهله.. ويمكن للقارئ أن يتأمل جواب ابن تيمية ليرى
أنه قد بنى جوابه على أساس إنكار ابن المطهر للقياس..

والليث والأوزاعي والثوري وأبا حنيفة والشافعي وأحمد وأمثالهم أعلم من العسكريين
بدين الله والواجب على مثل العسكريين أن يتعلموا من الواحد من هؤلاء (١) ومن
المعلوم أن علي بن الحسين وأبا جعفر بن محمد كانوا هم العلماء الفضلاء. وأن من
بعدهم لم يعرف عنه من العلم ما عرف عن هؤلاء ومع هذا فكانوا يتعلمون من علماء
زمانهم ويرجعون إليهم (٢).
ابن مطهر: أهل السنة لم يثبتوا العدل والحكمة.
ابن تيمية: هذا نقل باطل عنهم من وجهين:

(١) إجابة ابن تيمية هنا تفيد أن ابن المطهر احتج على السنة بإباحتها القياس لا تحريمه. وابن تيمية
يصرح هنا أن فقهاء السنة هم أعلم من الإمام الحسن العسكري والإمام المهدي الذين عبر عنهم بلفظ
العسكريين وكان من الواجب عليهما أن يتلقيا الدين من مالك والليث والشافعي والثوري وأبي حنيفة
وأحمد بن حنبل. وكيف يكون ذلك وهؤلاء جميعهم كانوا عيالا على أجدادهما يتعلمون منهم
وينقلون عنهم هل يريد ابن تيمية أن يترك كلاهما النقل عن أجدادهما الأئمة ويتلقون الدين من
تلاميذهم؟

وهل لو سار هؤلاء التلاميذ على نهج أئمة آل البيت ولم يخالفوهم ويسايروا الواقع ويدينوا للحكام
كان من الممكن أن يعترف بهم ابن تيمية؟

(٢) أكثر ابن تيمية من تقديم البراهين على جهله وتسرع في إصدار الأحكام. وهنا يقدم لنا برهانا
جديدا من هذه البراهين بقوله: من المعلوم أن علي بن الحسين وأبا جعفر بن محمد.. الخ.
فليس هذا من المعلوم في شيء، فقد كان الإمام علي بن الحسين المعروف بزین العابدين يعيش في
عصر الإرهاب والقتل فمن ثم لجأ إلى السرية التامة وتبنى وسيلة الدعاء لنشر دعوة آل البيت ولم
يكن له فقه ظاهر. وقد برز الفقه والنقل بعد ذلك على يد ولده محمد بن علي المعروف بالباقر الذي
بشر به الرسول (ص) ثم برز بصورة أكبر وأكثر علانية على يد جعفر بن محمد المعروف بالصادق
الذي استثمر فترة الحريات في عصره لإعلان نهج آل البيت ونشر علومهم فأقبل عليه الآلاف من
طلبة العلم في المدينة - مقره - وخارجها. وكان من هؤلاء مالك وسفيان الثوري وأبو حنيفة
والشافعي والفضيل بن عياض ومن تتلمذ على أيديهم ونقل عنهم فيما بعد أحمد بن حنبل. وقد بلغ
مجموع تلاميذه أكثر من أربعة آلاف. فكيف يخفى عن ابن تيمية هذا الأمر ويدعي أن من بعد زين
العابدين والباقر لم يعرف عنهم العلم وكيف له أن يدعي أن الأئمة من بعدهما كانوا يتعلمون من
علماء زمانهم ويرجعون إليهم؟

انظر تهذيب التهذيب ج ٢ / ١٠٢ وتذكرة الحفاظ ج ١ / ١٥٧ والملل والنحل ج ١ / ٢٧٢ والصواعق
المحرقة / ١٠٢ ليتبين لك أن العلم بكامله جاء عن طريق أئمة آل البيت وانظر كتب الشيخ أبو زهرة.
ولعن الله السياسة التي سلطت الأضواء على ركش القوم وحجبتها عن آل البيت. وراح ضحية ذلك
الجميع: عامة وفقهاء..

أحدهما أن كثيرا من أهل النظر الذين ينكرون النص يثبتون العدل والحكمة كالمعتزلة ومن وافقهم (١).

ثم سائر أهل السنة ما فيهم من يقول إنه تعالى ليس بحكيم ولا أنه يفعل قبيحا فليس في المسلمين من يتكلم بإطلاق هذا إلا حل دمه (٢).
ابن مطهر: أهل السنة يقولون إن الله يفعل الظلم والعبث.
ابن تيمية: إن هذا القول لم يقل به مسلم. تعالى الله عن ذلك. بل يقولون خلق أفعال العباد - إذا قال * (هو خالق كل شيء) * - التي هي من فاعلها لا هي ظلم من خالقها. كما أنه إذا خلق عبادتهم وحجهم وصومهم لم يكن هو حاجا ولا صائما ولا عابدا. وكذا إذا خلق في محل صفة أو فعلا لم يتصف هو بتلك الصفة ولا بذلك الفعل. ولو كان كذلك لاتصف بكل ما خلقه من الأعراض.
ابن مطهر: إنهم - أي أهل السنة - يقولون إن المطيع لا يستحق ثوبا. والعاصي لا يستحق عقابا بل قد يعذب النبي ويرحم إبليس.
ابن تيمية: هذه فرية أخرى على أهل السنة. وما فيهم من يقول: إنه يعذب نبيا. ولا أنه يثيب إبليس. بل قالوا يجوز أن يعفو عن المذنب وأن يخرج أهل الكبائر من النار فلا يخلد فيها أهل التوحيد أحدا.

(١) هذا الكلام يعد من صور التضليل إذ أن أهل النظر الذين ينكرون النص ويثبتون العدل ليسوا من أهل السنة وقد صرح ابن تيمية بذلك في قوله: كالمعتزلة ومن وافقهم. فهل يعتبر ابن تيمية المعتزلة ومن وافقهم من أهل السنة؟..

(٢) كلام ابن تيمية يؤكد سطحيته وجهله في آن واحد. إذ لا يعقل أن يكون هناك من بين الفرق والاتجاهات الإسلامية شيعة وغيرهم من ينفي الحكمة عن الله ويقول إنه يفعل القبيح سبحانه. لكن أهل السنة يتبنون من الروايات وأقوال الرجال ما يؤدي إلى ذلك. وهو ما تنص عليه كتب العقائد عندهم ومن هذه النصوص: فعال العباد كلها من طاعات ومعاصي مخلوقة لله. إن الله سبحانه من الممكن أن يدخل المطيع النار والعاصي الجنة. إن الله قسم خلقه فرقتين: فرقة خلقها للجنة وفرقة خلقها للنار. وهذه النصوص تتنافى مع حكمة الله وعدله وتنسب القبح إليه إذ أن أفعال العباد ما دامت من خلق الله فهي تنسب إليه. وإدخال المطيع النار يتنافى مع حكمته (انظر شرح العقيدة الطحاوية. وشرح الواسطية وأصول أهل السنة للأشعري وشرح عقائد أهل السنة للألكائي ولمعة الاعتقاد. وهذه الكتب تكتظ بالروايات والأقوال التي تؤكد هذا الاعتقاد الباطل الذي يدين به أهل السنة).

وأما الاستحقاق فهم يقولون: إن العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئاً. ويقولون إنه لا بد أن يثيب المطيعين كما وعد فإن الله (تعالى) لا يخلف وعده. وأما إيجاب ذلك على نفسه وإمكان معرفة ذلك بالعقل فهذا فيه نزاع، لكن لو قدر أنه عذب من يشاء لم يكن لأحد منعه كما قال تعالى: * (قل فمن يملك من الله شيئاً إن أراد أن يهلك المسيح بن مريم وأمه ومن في الأرض جميعاً) * (١) المائدة. وهو تعالى لو ناقش من ناقشه من خلقه لعذبه كما قال عليه السلام (من نوقش الحساب عذب).

وقال (ص): (لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله. قالوا ولا أنت يا رسول الله؟ قال ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته) (٢). والتحقيق إن قدر أن الله (تعالى) عذب أحداً فلا يعذبه إلا بحق، لأنه يتعالى عن الظلم (٣).

ابن المطهر: إن أهل السنة يقولون إن النبي (ص) لم ينص على إمامة أحد. وأنه مات عن غير وصية. ابن تيمية: هذا ليس قول جميعهم. بل ذهب من أهل السنة جماعة أن إمامة أبي بكر بالنص ما أسنده البخاري عن جبير ابن مطعم قال (أتت امرأة إلى النبي (ص) فأمرها أن ترجع إليه، فقالت أرأيت إن جئت ولم أجدك؟

(١) هذا الكلام يؤكد ما ذكرناه سابقاً عن عقيدة أهل السنة في العدل والحكمة ونسبة القبح إلى الله سبحانه. وقد اهتمت الشيعة بالعدل وجعلته من أصول الدين وكذلك فعلت المعتزلة بينما لا يظهر من نصوص أهل السنة ما يفيد اهتماماً بهذه القضية الهامة وهو ما يظهر من كلام ابن تيمية.. ويذكر أن أهل السنة هاجموا الشيعة والمعتزلة لاعتبارهم العدل من الأصول. (انظر كتب العقائد وشروحاتها). (٢) هذه الرواية الصحيحة عند أهل السنة تدين الرسول (ص) وتثبت عقيدة أهل السنة الباطلة في شخص الرسول. فهي من جهة تناقض القرآن الذي حسم مصير الرسول وأخرته. ومن جهة تساويه بالآخرين. وإذا كان هذا هو حال الرسول، فكيف حال بقية الصحابة وغيرهم من المسلمين؟ وما دام أهل السنة يعتقدون أن الرسول لن يدخل الجنة إلا أن يتغمده الله برحمته فكيف يروون على لسانه تبشير له عشرة من صحابته بالجنة؟

كيف يبشر الرسول غيره بدخول الجنة وهو يشك في دخولها؟ (٣) إذا كان الله لا يعذب إلا بحق، فكيف يقول أهل السنة إن الله من حقه أن يدخل المطيع النار؟

كأنها تريد الموت - قال إن لم تجديني فأتي أبا بكر (١).
ابن مطهر: إنهم يقولون: إن الأنبياء غير معصومين.
ابن تيمية: باطل. بل اتفقوا على عصمتهم فيما يبلغونه، وهو مقصود الرسالة.
وهم منزهون عن كل ما يقدر في نبوتهم (٢).
ابن مطهر: لا يجوز على الأنبياء سهو.
ابن تيمية: لا أعلم أحدا قاله (٣).
ابن مطهر: ذهبت الأشاعرة إلى أن الله يرى بالعين، مع أنه مجرد عن الجهات
وقد قال الله تعالى * (لا تدركه الأبصار) * [الأنعام: ١٠٣].
ابن تيمية: أما رؤيته في الآخرة بالأبصار فهو قول السلف والأئمة. وتواترت به
الأحاديث ثم جمهور القائلين بالرؤية يقولون: يرى عيانا مواجهة كما هو المعروف
بالعقل.
قال عليه السلام " إنكم سترون ربكم عز وجل يوم القيامة كما ترون الشمس لا
تضامون
في رؤيته ". وفي لفظ " هل تضارون في رؤية الشمس صحوا ليس دونها سحاب؟ "
قالوا لا قال " فهل تضارون في رؤية القمر صحوا ليس دونه سحاب؟ " قالوا: لا

(١) يعترف هنا ابن تيمية أن هناك قطاعا من أهل السنة قال بأن النبي (ص) لم ينص على أبي بكر
وشهادته باطلة. لكونه يعتمد على رواية لا يتفق على الاحتجاج بها أهل السنة. ومن جهة أخرى لا
يعترف بها الخصم. والمفروض على ابن تيمية أن يحتج على ابن المطهر برواية من الكافي مثلا..
(٢) تقوم عقيدة أهل السنة على أن النبي (ص) معصوم في دائرة التبليغ فقط. وخارج هذه الدائرة هو غير
معصوم وهذا يعني أن عصمته ارتبطت بفترة ما بعد الرسالة أما قبلها فهو غير معصوم. ومثل هذا
التصور عن النبي يفتح الباب للطعن فيه ونسبة الانحرافات والظلم والعبث والجهال وما شابه ذلك
إليه. وكتب السنن تكتظ بعشرات الروايات التي تنسب إلى الرسول الجهل والظلم والعبث واللهو
والاجتهاد والتي يرجعها أهل السنة على الدوام إلى فترة ما قبل الرسالة وإلى الجانب غير المعصوم
من شخص النبي.
(انظر نماذج من هذه الأحاديث في البخاري ومسلم وكتب السنن الأخرى أبواب الفضائل وأبواب
النكاح والتوحيد خاصة الأحاديث المتعلقة بنساء النبي وعلاقة عمر بالرسول والأحاديث الخاصة
بالصلاة والمعاملات. وانظر لنا كتاب دفاع عن الرسول).
(٣) بهذا القول يثبت ابن تيمية جهله مرة أخرى. إذ الكثير من الفقهاء قالوا بجواز السهو على النبي (ص)
بل إن هناك روايات كثيرة في كتب السنن تثبت وقوع السهو من النبي في الصلاة التي هي الفريضة
الوحيدة التي لا يجوز وقوع السهو فيها.

قال: " فإنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر " (١).
ابن مطهر: هم يرون القول بالقياس والرأي. فأدخلوا في دين الله ما ليس منه.
وحرفوا أحكام الشريعة (٢).

(١) عقيدة الشيعة والمعتزلة وسائر الفرق المخالفة لأهل السنة الحزم بعدم رؤية سبحانه واستحالة ذلك. ورفض الروايات التي تقول بذلك. وابن تيمية هنا يحتج على ابن المطهر بأدلته هو التي هي محل رفضه ورفض المخالفين في هذه المسألة..
(٢) هذا القول من ابن المطهر يؤكد وقوع التحريف في كلامه السابق حول القياس فهو هنا ينتقد أهل السنة لإباحتهم القياس والقول بالرأي في مواجهة النص مما أدى إلى الابتداع في الدين واختراع الأحكام وتحريف الشريعة. ومن أمثلة ذلك:
قرار عمر بجعل الثلاث طلقات في مكان واحد يعد طلاقا بائنا بينونة كبرى لا تحل به الزوجة لزوجها إلا بمحلل وقد كان الأمر على عهد الرسول (ص) وعهده وعهد أبي بكر طلاق الثلاث واحدة. وقد سار أهل السنة على هذا الحكم إلى يومنا هذا. (انظر مسلم كتاب الطلاق) وقراره بتحريم زواج المتعة وقد كانت المتعة قائمة على عهد الرسول وعهد أبي بكر والتزام أهل السنة بهذا الحكم حتى اليوم.
وقولهم بجواز المسح على الخفين مع أن القرآن صرح بقوله تعالى: * (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) *.

وقولهم بتحريم عمه وخالة الزوجة على الزوج على أساس رواية ولم ينص القرآن على هذا التحريم في آية النساء (انظر سورة النساء آية رقم ٢٣. وانظر البخاري كتاب النكاح) وقد توسع أبو حنيفة ومالك في الأخذ بالقياس والرأي حتى اتهما في دينهما وكثرت فيهما الأقاويل. فاتهم أبو حنيفة بالزندقة ونبذ الروايات النبوية. وقال مالك حين موته: لو وددت أنني ضربت بكل مسألة سوطا وليتني لم أفت بالرأي. (انظر تاريخ بغداد ج ١٣، ووفيات الأعيان لابن خلكان ج ٣ / ٢٤٦، وأبو حنيفة لأبو زهرة وقد اعتبر فقهاء السنة القياس والاستحسان والمصالح المرسلة من مصادر التشريع، وقد دفع بهم تبني هذه المصادر الثلاثة إلى مخالفة النصوص القرآنية والنبوية وتجاوزها. (انظر كتب أصول الفقه).

وتفرد ابن تيمية بشطحات خاصة به استنكرها عليه فقهاء عصره منها:

وقوله بجواز قصر الصلاة في كل سفر طال أو قصر..

وقوله بأن سجود التلاوة لا يشترط له وضوء..

وقوله بإباحة وطء الوثنيات بملك اليمين..

وقوله بجواز طواف الحائض..

وقوله بتحريم شد الرحال للمساجد..

وقوله بإنكار المجاز..

وقوله في حديث النزول أن الله ينزل إلى الدنيا كنزولي هذا ونزل من على المنبر درجتين.

وقوله بغناء النار..

وقوله بأن الثلاث طلقات في مكان واحد تعد واحدة.

وهذه الأخيرة وافق فيها مذهب الشيعة تأمل..

(انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ج ١. وقد صدرت فتوى بتكفير ابن تيمية من

قبل فقهاء عصره ونودي أن من اعتقد عقيدة ابن تيمية فقد حل دمه. انظر الدرر، وانظر الفرائد

العديدة في المسائل المفيدة للبخدي. وفتاوى ابن تيمية)..

وقد أنكر الإمام الصادق القياس وقال لأبي حنيفة: ويحك أول من قاس إبليس لما أمره الله بالسجود
لآدم. قال خلقتني من نار وخلقته من طين.
وهاجم ابن حزم الظاهري وهو شديد العداة للشريعة القياس وكتب رسالة في هذه المسألة أسماها
إبطال القياس..

ابن تيمية: إن هذا وارد عليكم. فالزيدية تقول بالقياس. ثم القياس خير من تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين كمالك والثوري والشافعي وأحمد. وهم أعلم وأفقه من العسكريين (١).

وقولك " أدخلوا في دين الله ما ليس منه وحرّفوا أحكام الشريعة " فهذا ليس في طائفة أكثر من الرافضة. فإنهم كذبوا على الرسول (ص) ما لم يكذبه غيرهم، وردوا من الصدق ما لا يحصى. وحرّفوا حيث قالوا " مرج البحرين " علي وفاطمة. " يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان " الحسن والحسين، " في إمام مبین " علي، " وآل عمران على العالمين " آل أبي طالب، وسموا أبا طالب عمران.

" والشجرة الملعونة " بنو أمية. " أن تذبحوا بقرة " عائشة " لئن أشركت ليحبطن عملك " لئن أشركت بين أبي بكر وعمر، ونحو ذلك مما وجدته في كتبهم، ومن ثم دخلت الإسماعيلية في تأويلات الواجبات والمحرمات، فهم أئمة التحريم (٢).

(١) تمادى ابن تيمية في استخفافه بأئمة آل البيت وإعلان عدائه لهم بتكرار ما ادعاه في السابق من أن هؤلاء الفقهاء أعلم من أئمة آل البيت. ثم ما صلة الزيدية بالشيعة الإمامية، كأنه يريد القول إن تبني الزيدية للقياس يعد حجة على الشيعة، يا له من برهان.

(٢) احتجاج ابن تيمية بهذه الأقاويل الواردة في كتب التفسير الشيعية يفتح الباب للاحتجاج على أهل السنة بما تحوي كتب التفسير السنية من خرافات وأكاذيب وهي أكثر بكثير مما جاء في كتب الشيعة (انظر كتب أسباب النزول وكتب التفسير مثل تفسير الطبري وابن كثير والدر المنثور وروح المعاني والقرطبي وغيرها وانظر كتاب الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لمحمد أبو شهبه). وإذا كان هناك من تصدى لهذه الأكاذيب والخرافات عند السنة. فهناك من تصدى لها عند الشيعة.

فمن ثم من باب المنهج العلمي لا يصح الاحتجاج بمثلها.

ونحن هنا لن نعرض للنصوص الواردة في كتب التفسير السنية. وإنما سوف نعرض لعدد من الخرافات والأكاذيب التي وردت في كتب الصحاح عندهم والتي هي موضع تسليم وثبوت لديهم. ومن هذه الخرافات:

- سحر رسول الله (ص) حتى أنه يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله. وفي رواية أخرى: حتى كأنه يرى يأتي النساء ولا يأتينهن (البخاري كتاب بدء الخلق وكتاب الطب، ومسلم كتاب الطب).

- لم يكذب إبراهيم النبي إلا ثلاث كذبات.. (مسلم كتاب الفضائل والبخاري كتاب بدء الخلق).

- قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على مائة امرأة أو تسع وتسعين.. فلم يقل إن شاء الله، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل، (مسلم كتاب الإيمان والبخاري كتاب الجهاد).

- أرسل ملك الموت إلى موسى فلما جاءه صكه.. أي ضربه على عينه ففقأها فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت فرد الله عينه.. (البخاري كتاب الجنائز ومسلم باب فضائل موسى).

- قرضت نملة نبيا من الأنبياء فأمر بقرية النمل فأحرقته.. (البخاري كتاب الجهاد والسير ومسلم كتاب قتل الحيات).

- يضع رب العزة قدمه في النار حتى تقول: قط قط. (البخاري كتاب التفسير وكتاب التوحيد ومسلم باب النار يدخلها الجبارون).

- خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً (البخاري كتاب الاستئذان ومسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها).

كان موسى يغتسل عريانا ووضع ثيابه على حجر فأخذ الحجر ثيابه وفر. فأخذ موسى عصاه وطلب الحجر وهو يقول: ثوبي حجر ثوبي حجر حتى انتهى إلى ملأ من بين إسرائيل فأرأوه عريانا، وقام الحجر فأخذ بثوبه فلبسه وطفق بالحجر ضربا بعصاه (البخاري كتاب الغسل ومسلم باب فضائل موسى).

- الرسول رأى ربه في المنام ووضع كفه بين كتفيه حتى وجد برودة أنامله بين ثديه.. (الترمذي ج ٥ / تفسير سورة ص).

- يكشف ربنا عن ساقه فيسجد كل مؤمن ومؤمنة (البخاري كتاب التفسير).

وهذه الرواية الأخيرة اعتبروها تفسير قوله تعالى: * (يوم يكشف عن ساق...) *.

ومثل هذه الروايات كثير عند أهل السنة وهم قد أحاطوها بسياج من العصمة فلا يجوز أن يقترب منها أحد وإلا اتهم بالمروق والزندقة. وقد ناقشنا هذه الروايات وغيرها بتوسع في كتابنا دفاع عن الرسول. إن أصول الاحتجاج العلمي تقتضي أن يحتج على الخصم بما هو يعتنقه وثابت لديه وهو ما تفعله الشيعة على الدوام في مواجهة أهل السنة الذين يتسلحون في مواجهتها بأكاذيب وإشاعات وتأويلات وتبريرات واهية.

ابن مطهر: إن الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم ولأئمتهم قاطعون بذلك وأهل السنة لا يجزمون بذلك (١).

ابن تيمية: إن كان اتباع أئمتكم الذين تدعى لهم الطاعة المطلقة صوابا، وأن ذلك يوجب لهم النجاة، كان اتباع خلفاء بني أمية مصيبين لأنهم كانوا يعتقدون أن طاعة الأئمة واجبة في كل شيء، وأن الإمام لا يؤاخذة الله (تعالى) بذنب، وأنهم لا ذنب لهم فيما أطاعوا فيه الإمام. بل أولئك أولى بالحجة من الشيعة لأنهم كانوا مطيعين أئمة أقامهم الله ونصبهم وأيدهم وملكهم، ولهذا حصل لاتباع خلفاء بني أمية من المصلحة في دينهم ودنياهم أعظم مما حصل لاتباع المنتظر (٢).

(١) إن الرسول (ص) قد حدد في أحاديث كثيرة صحيحة عند أهل السنة أن أهل البيت هم سفينة النجاة من ركبتها نجا ومن تخلف عنها هلك. وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، وإني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي. وأن من أحب الرسول (ص) وآل البيت علي وفاطمة والحسن والحسين كان مع الرسول في درجته يوم القيامة، وغيرها كثير (انظر مسند أحمد والترمذي وأبو داود ومسلم والنسائي). (٢) بهذا الكلام كشف ابن تيمية عن حقيقة هويته. فكلامه هذا يدل على تمسكه بالقياس إلى أقصى درجة ممكنة وهذا يعني أنه متمسك بنهج إبليس. ومن جهة أخرى هو لا يعبر عن أهل السنة بكلامه هذا. ففي أهل السنة من لا يعترف بإمامة كثير من خلفاء بني أمية وبني العباس. ولا يمكن بحال أن يدخلوا أئمة آل البيت في مقارنة مع هؤلاء.

وقد برهن ابن تيمية بهذا الكلام على أنه يجهل قضية الإمامة عند الشيعة. ويغالي فيها من منظور السنة حتى أنه طرحها من منظور لاهوتي (ثيوقراطي) لا صلة له بالدين. ومن جهة أخرى برهن على تسيبه وكونه فقيها حكوميا متعصبا لبني أمية وهي سنة فقهاء الشام الذين ينتمي لهم..

وأن المرء ليحتار في مثل هذا الرجل أهو جاهل متعصب أم حاقد مريض؟ والأرجح أنه حاقد مريض حامل أسفار إذ أن صراعاته مع فقهاء السنة المعاصرين له حتى الحنابلة الذين ينتمي لهم تؤكد هذا. فالمسألة عنده لا تنحصر في الشيعة وإنما تنحصر في كل من يخالفه ويشكل خطرا على شخصه وأفكاره الشاذة..

وكلامه هنا أشبه بالتراشق بالحجارة. فكأنه رد على ابن المطهر بقذفه بحجر، فإن اتباع أئمة آل البيت له ما يوجب شرعا من النصوص القرآنية والنبوية، لكن اتباع بني أمية ما الذي يوجب؟ وجواب ابن تيمية هو: لأنهم كانوا مطيعين أئمة أقامهم الله ونصبهم وأيدهم وملكهم.. والرد هو: ما هي أدلة ابن تيمية على ذلك؟

وبالطبع لا توجد أدلة على هذا الكلام الذي لا يمثله سوى ابن تيمية. ورغم الموقف المداهن الموالي للحكام الذي يتبناه أهل السنة لم يجرؤ فقيه منهم أن يقول مثل هذا الكلام الخطير في حق بني أمية أو غيرهم من الحكام.

إن الله سبحانه لا ينصب الطغاة والمجرمين ويدعم ملكهم فهذا القول ينسب الظلم إلى الله ويتنافى مع عدله سبحانه. لكن أين ابن تيمية من العدل، وأين هو من العقل؟

وكان ابن تيمية بهذا الموقف يبارك جرائم بني أمية وعلى رأسها مذبحه كربلاء ومذبحة الحرة وحرق الكعبة بالإضافة إلى جرائم الحجاج. وكان الله سبحانه أراد هذه الجرائم وباركها، تعالى الله عن ذلك. ألا يبرهن مثل هذا الكلام على ضلال ابن تيمية وفساد عقيدته.

ثم أين هي المصلحة في الدين والدنيا التي حصل عليها اتباع بني أمية وخسرها اتباع الإمام المهدي؟

هل المصلحة هي اتساع رقعة الدولة بكثرة الفتوحات: الغير مبررة شرعا؟
أم المصلحة في تصفية الشيعة وأبناء الإمام علي وبني هاشم وسيادة نهج أهل السنة؟
أم المصلحة في توطيد حكم الأمويين ونهبهم لبيت مال المسلمين؟
وإذا كان المخالفون الذين يتبعون آل البيت وينتظرون الإمام المهدي لا مصلحة لهم في هذا ولا
نصيب لهم في بركات بني أمية التي يبشر بها ابن تيمية فذلك من فضل الله. فلا حاجة لأتباع آل البيت
في فتات موائد الحكام ودنيا بني أمية. لأنهم متعلقون بالله والآخرة.

وإن أهل السنة يجزمون بحصول النجاة لأئمتهم أعظم من جزم الرافضة. وذلك أن أئمتهم بعد النبي (ص) هم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، وهم جازمون بحصول النجاة لهؤلاء، ويشهدون أن العشرة المبشرة في الجنة. ويشهدون أن الله تعالى قال لأهل بدر اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ويقولون إنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما ثبت في الصحيح عن النبي (ص)، فهؤلاء أكثر من ألف وأربعمائة إمام لأهل السنة يشهدون أنه لا يدخل النار فيهم أحد، وهي شهادة بعلم كما دل على ذلك الكتاب والسنة بخلاف الرافضة فإنهم إن شهدوا، شهدوا بما لا يعلمون، وشهدوا بالزور الذي يعلمون أنه كذب (١). فهم كما قال الشافعي (ما رأيت قوما أشهد بزور من الرافضة). ابن مطهر: يجعلونه مفتقرا في كونه عالما إلى ثبوت معنى هو العلم (٢).

-
- (١) جزم ابن تيمية هنا باطل إذ يقوم على أساس أسانيد أهل السنة التي ينقضها الشيعة ولا يعترفون بها. وكان من الأولى أن يدعم جزمه هذا بأسانيد شيعية. وإذا كان ما يعتمد عليه ابن تيمية في إثبات نجاة أهل السنة هو الروايات. فالشيعة تعتمد في إثبات نجاة طائفتها على الروايات أيضا. بل أن موقفها أقوى من موقف أهل السنة لأن أدلة نجاتها متوفرة في مصادر السنة بروايات قطعية..
- (٢) يلاحظ أن ابن المطهر هنا انتقل إلى موضوع آخر وهو صفات الله ولم يرد على كلام ابن تيمية السابق حول النجاة من النار. وهذا يدل على منهج الانتقاء الذي سار عليه صانع هذه المناقشة المزعومة. ولا عذر له في ذلك فهو يسير على نهج إمامه ابن تيمية في منهاج السنة.

ابن تيمية: هذا يرد على مثبتة الحال. وأما الجمهور فعندهم كونه عالما هو العلم. وبتقدير أن يقال كونه عالما مفتقر إلى العلم الذي هو لازم لذاته ليس في هذا إثبات فقر له إلى غير ذاته، فإن ذاته مستلزمة للعلم. والعلم مستلزم لكونه عالما. فذاته هي الموجبة لهذا، فالعلم كمال، وكونه عالما كمال، فإذا أوجبت ذاته هذا كان كما لو أوجبت الحياة والقدرة (١). ابن مطهر: لم يجعلوه عالما لذاته، قادرا لذاته (٢).

ابن تيمية: إن أردت أنهم لم يجعلوه عالما قادرا لذات مجردة عن العلم والقدرة كما يقول نفاة الصفات أنه ذات مجردة عن الصفات فهذا حق، لأن الذات المجردة، عن العلم والقدرة لا حقيقة لها في الخارج ولا هي الله. وإن أردت أنهم لم يجعلوه عالما قادرا لذاته المستلزمة للعلم والقدرة فهذا غلط عليهم، بل نفس ذاته الموجبة لعلمه وقدرته هي التي أوجبت كونه عالما قادرا وأوجبت علمه وقدرته، فإن هذه الأمور متلازمة.

ابن مطهر: جعلوه محتاجا ناقصا في ذاته كاملا بغيره. ابن تيمية: كلام باطل، فإنه هو الذات الموصوفة بالصفات اللازمة لها. وما في الخارج ذات مجردة عن صفات وليست صفات الله غير الله. ابن مطهر: ذهب بعضهم إلى أن الله ينزل كل ليلة جمعة بالنداء هل من تائب؟

(١) تنص عقيدة أهل السنة حول صفات الله سبحانه أن صفاته هي عين ذاته، بينما عقيدة الشيعة ومعها المعتزلة تقوم على أن الله ما زال بصفاته قديما قبل خلقه. لم يزد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته، كما كان بصفته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا. وهذا رد على الشيعة والمعتزلة والجهمية ومن وافقهم. وأهل السنة يرفضون التأويل في صفات الله فالعلم هو العلم ولا يجوز عندهم القول بأن معنى العلم هو لا يجهل مثلا، فصفات الله تؤخذ على الحقيقة لا على المجاز الذي تأخذ به الشيعة وغيرها.

وابن تيمية هنا يسعى إلى تأكيد هذا باستخدام المنطق والعقل اللذين يحاربهما على الدوام. وليته استخدمهما على الدوام لكان ارتقى خلقا واستقام حجة.. (٢) هذا الكلام محرف على لسان ابن المطهر. فهو هنا ينطق بلسان أهل السنة الذين يرون أن الله عالم لذاته قادر لذاته. وكأن الشيعة يقولون بذلك، وهذا يدل على تحبط ابن تيمية وتحبط الناقل عنه..

ابن تيمية: أما أحاديث النزول إلى السماء الدنيا فمتواترة (١).
وحديث دنوه عشية عرفة فأخرجه مسلم، ولا نعلم كيف ينزل، ولا كيف استوى.
ابن مطهر: إن العبد لا تأثير له في الكفر والمعاصي (٢).
ابن تيمية: نقل باطل، بل جمهور من أثبت القدر يقول إن العبد فاعل لفعله
حقيقة، وأن له قدرة واستطاعته. ولا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية، بل يقرون بما
دل عليه الشرع والعقل من أن الله (تعالى) يخلق السحاب بالرياح، وينزل الماء
بالسحاب، وينبت النبات بالماء، والله خالق السبب والمسبب.
ومع أنه خالق السبب فلا بد له من سبب آخر يشاركه، ولا بد له من معارض
يمنعه، فلا يتم أثره - مع خلق الله تعالى له - إلا بأن يخلق الله (تعالى) السبب الآخر
ويزيل الموانع، ولكن ما قلته هو قول الأشعري ومن وافقه، لا يثبتون في المخلوقات
قوى ولا طبائع، ويقولون: قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل. وأبلغ من ذلك قول
الأشعري: إن الله فاعل فعل العبد وإن فعل العبد ليس فعله بل كسب له وإنما هو فعل
الله (تعالى) فقط. وجمهور الناس والسنة على خلاف قوله وعلى أن العبد فاعل لفعله
حقيقة (٣).

(١) رواه البخاري ومسلم ومالك في الموطأ، عن أبي هريرة أن رسول الله (ص) قال: " ينزل ربنا تبارك
وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول من يدعوني فأستجب له؟ من
يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له ". ولا ابن تيمية رسالة بعنوان " شرح حديث النزول ".
(٢) أي عند أهل السنة وهو من سقطاتهم في مسألة القدر.. وهو يبنني على أساس اعتقادهم أن أفعال
العباد طاعة وعصيانا وإيمانا وكفرا هي مخلوقة لله.. انظر شرح الطحاوية..
(٣) الحمد لله أن ابن تيمية اعترف بشئ وهو من شيمته الإنكار. وإذا كان الأشعري قد قال هذا الكلام
فهذا يعني أن نقل ابن المطهر نقل صحيح وحق لا نقل باطل كما ادعى ابن تيمية. ومن المعروف أن
ابن تيمية شديد العداء للأشعري ولم ينصره أحد من أهل السنة حتى الحنابلة الذين ينتمي إليهم. ولم
يكن له وزن في يوم من الأيام لا في عصره ولا بعده حتى جاء الوهابيون فأحيوا ذكره ونشروا فكره
ببركات آل سعود والجدير بالذكر أن الدول التي قامت بعد الدولة العباسية مثل الدولة السلجوقية
التركية والدولة الأيوبية والدولة المملوكية التي عاصرها ابن تيمية دانت بعقيدة الأشعري وكانت هي
العقيدة السائدة بين المسلمين والفقهاء خاصة فقهاء الشافعية. وابن تيمية بمحاربتة للأشعري
والأشاعرة يعتبر منشقا على أهل السنة وطاعنا في الدول التي دعمت الأشعري وعقيدته.
ومثل هذا الموقف من الأشعري الذي يتبناه ابن تيمية، يكشف لنا أن هناك تصدعات داخل فرقة أهل السنة
التي تحوي عدة فرق فبالإضافة إلى فرقة الأشاعرة وفرقة ابن تيمية، هناك فرقة الحنابلة وفرقة
الماتريدية وفرقة الخلف التي تقول بالتأويل في مسألة الصفات وتتفق مع الشيعة والمعتزلة فيها. هذا
غير الفرق الوهابية المعاصرة المتناحرة فيما بينها داخل مملكة الوهابيين وخارجها في أفغانستان
ومصر وكل بقاع العالم الإسلامي وحتى الأوروبي. تلك الفرق التي تولدت من خلال عقيدة ابن
تيمية وأفكاره الشاذة. فهل من الممكن لقادة أهل السنة اليوم أن يخبرونا أيا من هذه الفرق يسير
على طريق النجاة من النار؟
أما أن لأهل السنة أن يعلموا أن بيوتهم من زجاج فيتوقفوا عن قذف الآخرين بالطوب؟

ابن مطهر: أباحوا البنت من الزنا، وسقوط الحد عن نكح أمه وأخته عالما بالتحريم وعن اللائط. وإلحاق نسب المشرقية بالمغربي، فإذا زوج الرجل ابنته وهي في المشرق برجل هو وأبوها في المغرب، ولم يفارقه لحظة حتى مضت له ستة أشهر فولدت البنت ألحق المولود بالرجل. وإباحة النبيذ والوضوء به مع مشاركتة الخمر في الإسكار. والصلاة في جلد الكلب. وأوجبوا الحد على الزاني إذا كذب الشهود، وأسقطوه إذا صدقهم، فأسقطوا الحد مع اجتماع البيعة. وأباحوا أكل الكلب، واللواط بالعبيد، وأباحوا الملاهي (١).

ابن تيمية: ما من مسألة من هذه المسائل إلا وجمهور السنة على خلافهما. وأنتم يوجد فيكم - معشر الرافضة - إما اتفاقاً وإما اختلافاً أضعاف ذلك، كترك الجمعة والجماعة، وتعطلون المساجد، وتعمرون المشاهد التي على القبور، كما صنف منكم " المفيد " كتاباً سماه " مناسك حج المشاهد " وفيه الكذب والشرك. ومنها تأخير صلاة

المغرب وتحريم ذبائح الكتائبين، وتحريم نوع من السمك، وتحريم بعضهم لحوم الإبل. وجعلهم الميراث كله للبنت دون العم، وصوم بعضهم بالعدد لا بالأهلة، وإحلال المتعة.

فأما المخلوقة من الزنا فمفرد الشافعي ولم يكن أحمد بن حنبل يظن فيها خلافاً بحيث أنه أفتى بقتل من يفعل ذلك. وأما عقده على ذوات المحارم فأبو حنيفة جعل

(١) أغلب هذه المسائل تنسب لأبي حنيفة. وقد اعترف ابن تيمية بنسبة هذه المسائل لأبي حنيفة والشافعي وغيرهما غير أنه ادعى كعادته أن ذلك لا يمثل جمهور أهل السنة (انظر تفصيل هذه المسائل ورد ابن تيمية بالتفصيل الذي يؤكد نسبتها لأهل السنة في منهاج السنة ج ٢ / ٩٣ وما بعدها). وقد حذف ناقل المناقشة هذا التفصيل واكتفى بهجوم ابن تيمية على المسائل التي تتبناها الشيعة ويعتبرها أهل السنة حراماً..

ذلك شبهة لدرء الحد وهي من مفردات أبي حنيفة وكذا إلحاق ولد المشرقية بالذي بالمغرب وعنده أن النسب يقصد به الميراث (١).

(١) هذه المسائل التي احتج بها ابن تيمية ليست موضع احتجاج لأنها مسائل تقوم على أدلة وبراهين ونصوص بينما المسائل المدعاة على أهل السنة لا يقوم بها شرع ولا عقل.

وفيما يتعلق بترك الجمعة والجماعة وتعطيل المساجد فالشيعة لا تجيز الجمعة بدون إمام كما لا تجيز الصلاة إلا وراء البار ولأجل افتقاد هذين الشرطين بالإضافة إلى افتقاد الأمان لهم في ظل حملات البطش والتنكيل والإرهاب التي كانت تلاحقهم من قبل الحكام عطلت صلاة الجمعة والجماعات والمساجد وحلت محلها الصلوات الفردية في البيوت.

وفيما يتعلق بالقبور والمشاهد فهي مسألة اختص بتحريمها الحنابلة وحدهم واعتبروها صورة من صور الشرك على أساس روايات منسوبة للرسول (ص) وحمل رايها ابن تيمية في عصره وكفر بسببها وبسبب أمور أخرى من فقهاء عصره وحبس حتى مات ومعه تابعه الأمين ابن قيم الجوزية وبالنسبة لتأخير صلاة المغرب فلأن السنة يعلنون وقت المغرب والشمس لا تزال خيوطها في السماء. بينما المغرب سمي بهذا الاسم لارتباطه بالغروب فيكون وقته على انقطاع خيوط النهار وغياب الحمرة المشرقية وهو ما يجعل هناك فرق في التوقيت يصل إلى حوالي ربع الساعة بعد آذان أهل السنة. وتظهر هذه المسألة بوضوح في شهر رمضان..

ولا يجوز عند الشيعة أكل ذبيحة الكتابي كما لا يحل السمك الأملس أي الخالي من القشر كذلك لحوم الأرانب. أما تحريم بعض لحوم الإبل فهذه من اختراعات ابن تيمية ولا وجود لها عند الشيعة..

والأعمام والأخوال لا نصيب لهم في ميراث المتوفى إذا كان له بنت وحيدة أو واحد من أولاده..

أما مسألة المتعة فالشيعة تعلن إباحتها فليست هي منكر عندهم..

وقد زاد ابن تيمية على هذه المسائل مسألة اشتراط الشهود في الطلاق وأخذ الخمس والجمع الدائم بين الصلاتين وعلق على هذه المسائل بقوله: ومثل ذلك من الأحكام التي يعلم علما يقينيا أنها خلاف دين المسلمين الذي بعث الله به رسوله (ص) وأنزل به كتابه. وهذه الزيادة لم يذكرها ناقل المناقشة (انظر منهاج السنة ج ٢ / ٩٣).

أما مسألة اشتراط الشهود في الطلاق فقد نص عليها القرآن، ولم ينص على اشتراط الشهود في الزواج.

وأما الخمس فقد نص عليه القرآن في قوله تعالى (وقد عطلت هذه الفريضة بسبب السياسة لأنها فريضة موجهة لآل البيت. وسار أهل السنة فيها على نهج الحكام إلى يومنا هذا)..

وفيما يتعلق بالجمع بين الصلاتين بشكل دائم وبلا سبب من سفر أو مطر فهو سنة من سنن آل البيت وقد نصت عليها كتب السنن وورد بها نص حاسم على لسان ابن عباس في مسلم.

ويبدو لنا مما سبق أن هذه المسائل تخالف الدين وأن هذه المخالفة من علم اليقين؟

إن مثل هذا الكلام يمثل حرجا كبيرا لابن تيمية ويشير كثيرا من الشبهات حول مواقفه وآرائه..

ثم يا رافضي منذ ساعة كنت تنكر القياس، وهنا تحتج به على أبي حنيفة وتقول في النبيذ (مع مشاركته للخمر في الإسكار) فهلا احتججت بالنص (كل مسكر خمر، وكل خمر حرام) (١)؟

وأما الحد مع الشهود فمأخذ أبي حنيفة أنه إذا أقر سقط حكم الشهادة، ولا يؤخذ بالإقرار إلا أربع مرات. وأما اللواط بالعبيد فكذب ما قاله وكأنه قصد التشنيع والأئمة (رضي الله عنهم) متفقون من استحلال المماليك يكفر (٢). ابن مطهر: وأحدثوا مذاهب أربعة وأهملوا أقاويل الصحابة (٣). ابن تيمية: متى كانت مخالفة الصحابة منكرا عندكم؟

(١) لم يقل ابن تيمية هذا الكلام الانفعالي إنما هو من صنع الناقل الخبيث ونص كلام ابن تيمية هو: وإباحة النبيذ مع مشاركته الخمر في الإسكار احتجاج منه على أبي حنيفة بالقياس. فإن كان القياس حقا بطل إنكاره له، وإن كان باطلا بطلت هذه الحجة ولو احتج عليه بقول النبي (ص): كل مسكر حرام لكان أجود.. والقياس المنبوذ عند الشيعة هو قياس الدين بالرأي. كحال إبليس عندما أمره الله بالسجود لآدم فقال: (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين) وابن المطهر هنا لم يقس وإنما حدد مساواة النبيذ بالخمر مما يوجب تحريمه..

(٢) نص كلام ابن تيمية حول هذه المسألة هو: وكأنه قصد التشنيع به على مالك فإنه لما حكي عن طائفة عن أهل المدينة إباحة ذلك وحكى عن مالك فيه روايتان ظن الجاهل أن إدبار المماليك كذلك..

وهذا الكلام يعني نسبة مسألة اللواط بالعبيد إلى مالك. وكلام ابن تيمية يفيد أنه نقل عن مالك إباحته في غير العبيد..

(٣) يظهر أن هذا الكلام مختلف على ابن المطهر وهكذا أورده ابن تيمية في منهاجه. وليس بين أيدينا كتاب ابن المطهر حتى نحكم بصحة نسبة هذا النص إليه. والكلام الذي يستقيم مع عقيدة ابن المطهر هو: وأحدثوا المذاهب الأربعة وأهملوا مذهب آل البيت لا أقاويل الصحابة. لأن أهل السنة هم الذين يتبنون أقاويل الصحابة ويعتبرونها نصا وحكما في الخلاف الواقع بينهم وبين الشيعة. وهم في الحقيقة يعتمدون أقاويل الذين ناصبوا آل البيت العدا ولا يعتمدون أقاويل أنصار الإمام علي من الصحابة بل ويشوهونهم مثل عمار بن ياسر وأبو ذر وسلمان وحذيفة ويقللون من شأنهم، في الوقت الذي يعترفون فيه أن حذيفة هذا كان لديه سر المنافقين أعطاه إياه الرسول (ص) ولم يكن يعلمه أبو بكر أو عمر..

ومن الملاحظ أن كم الروايات التي يعتمدها أهل السنة وينون على أساسها عقيدتهم ومواقفهم إنما رويت عن طريق القطاع المعادي لآل البيت وعلى رأسهم عائشة وابن عمر وأبي هريرة. (انظر لنا السيف والسياسة، ودفاع عن الرسول).

ومن الذي يخالف إجماع الصحابة نحن أو أنتم؟
ومن الذي كفرهم وضللهم؟ إن أهل السنة لا يتصور أن يتفقوا على مخالفة
إجماع الصحابة، فإنه لم يكن في العترة النبوية - بني هاشم - على عهد رسول
الله (ص) وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي من يقول بإمامة اثني عشر ولا بعصمة أحد
بعد النبي (ص)، ولا بكفر الخلفاء الثلاثة بل ولا من يطعن في إمامتهم، بل ولا من
يكذب بالقدر. فالإمامية بلا ريب متفقون على مخالفة العترة النبوية، مع مخالفتهم
لإجماع الصحابة. فكيف ينكرون على من خالف إجماع الصحابة (١)؟

(١) أي إجماع يقصد ابن تيمية وأي مخالفة. إن الإجماع الوحيد الذي ساد في عصر الصحابة هو إجماع
السلطة الحاكمة، فلم يكن هناك إجماع على أبي بكر ولا على عمر ولا على عثمان ولا على
معاوية.. ولم تكن هناك شورى من الأصل وأحداث سقيفة بني ساعدة تشهد بذلك. وعمر تولى
بوصية أبي بكر دون مشورة المسلمين. وعثمان اختير بواسطة مجموعة الشورى التي اختارها عمر
ومعاوية تولى بقوة السيف وجعلها ملكية.. (انظر كتب التاريخ وانظر لنا السيف والسياسة) فإذا
خالف الشيعة هذا الإجماع المزعوم يكونون قد ساروا على طريق الهداية لا على طريق الضلال أو
الحكام الذي يسير عليه أهل السنة. والشيعة لا يكفرون الصحابة إنما هناك التباس يجب توضيحه
بهذا الصدد. وهو أن تعريف الصحابي عندهم يفرض الفرز والتمييز فالصحابي هو من طالت صحبته
للسلطة (ص) وحسنت لا من لاقاه مرة أو سلم عليه أو ولد في حياته أو رآه ولو ساعة كما يعتقد أهل
السنة. وعلى أساس هذا التعريف سوف يتم فرز كل من ينسبون إلى صحبة الرسول ممن أدخلهم
أهل السنة في دائرة الصحبة، ومن ثبت خروجه من دائرة الصحبة وجب إخراجه من دائرة العدالة..
من هنا فإن الشيعة وفق ما سبق ووفق المواقف والسلوكيات التي ارتبطت بالصحابة قبل وفاة الرسول
وبعد وفاته قد أخرجوا الكثير من دائرة الصحبة. فأخرجوا الخلفاء الثلاثة ومن تحالف معهم ضد آل
البيت مثل أبو عبيدة وطلحة وسعد وخالد وعبد الرحمن بن عوف وعمرو بن العاص والمغيرة بن
شعبة وأبو هريرة وغيرهم وهم على الأغلب من المهاجرين. واعترفوا بكثير من الصحابة ممن
أحسنوا الصحبة والتزموا بنهج الرسول ومنهم: عمار بن ياسر وأبي ذر الغفاري وسلمان الفارسي
وحذيفة وأبي خزيمة وخباب والمقداد.
وهؤلاء جميعا يروى عنهم وهم موضع احترام الشيعة وتقديرهم، فكيف يقول ابن تيمية إن الشيعة
يكفرون الصحابة ويضللونهم، إنما هو يكفرون ويضللون من انحرف عن الصراط وأعرض عن
الحق واتبع هواه وباع دينه بدينيه منهم.
واتهام أهل السنة للشيعة في مسألة الصحابة إنما الغرض منه إثارة المسلمين وتأليبهم ضدهم نظرا
لما يمثله صحابة الرسول من قيمة معنوية عظيمة في نفوسهم.
والحق أن أهل السنة هم الذين أسأوا إلى الرسول وصحابته بإدخال كل من هب ودب في دائرة
الصحبة وإضفاء صفة العدالة عليه ومنحة سلطة التحدث بلسان الرسول (ص).
إن الشيعة بتحديد مفهوم الصحبة ورفضهم الاعتراف بالدخلاء على الرسول إنما يرتفعون بمفهوم
الصحبة ويضعونها في إطارها الشرعي الصحيح..
ولو كان أهل السنة قد التزموا بهذا الإطار ولم ينحرفوا في تيار السياسة، ما كان قد ظهر هذا
الكم الهائل من الروايات المنسوبة للرسول (ص) التي تسببت في شقاء الأمة وفرقتها وتأخرها..
وكيف لابن تيمية أن يدعي أن الشيعة الإمامية متفقون على مخالفة إجماع العترة النبوية وما قامت به
الشيعة إلا بهم. فهم أئمتها وحجتها؟

وكيف له أن يدعي أن العترة النبوية لم تكن تقول بإمامة الاثني عشر وعصمتهم. وهم الأئمة وأين كانت النصوص القرآنية والنبوية التي جاءت فيهم آنذاك؟ هل لم يكن أحد يعلم بها. أم ظهرت بعد مماتهم؟ الظاهر أن الذي لم يكن يعلم بها هو ابن تيمية..

إن عترة النبي (ص) الذين خصهم برعايته وجعلهم الأئمة من بعده حسب ما جاء في الروايات الصحيحة لا بد وأن يكون لهم موقف من الخلفاء الثلاثة ولا بد أن يكونوا رافضين لهم وإن لم يكن ذلك موقفهم فقد نقضوا إمامتهم وتنازلوا عن دورهم ورسالتهم..

وحتى إن كان المقصود بالعترة بني هاشم كما يظهر من كلام ابن تيمية وهو قول بعض أهل السنة فإن بني هاشم وقفوا في صف الإمام علي ولم يكونوا على وفاق مع الخلفاء الثلاثة كما دخلوا في صراع مع بني أمية وبني العباس من بعد..

وهل بعد هذا يمكن القول إن ابن تيمية يجهل الفرق بين العترة وبني هاشم؟ الأرجح أنه يريد التمويه على آل البيت كما هو نهج السنة..

وأما المذاهب فإن أراد أنهم اتفقوا على إحداثها مع مخالفة الصحابة فهذا كذب عليهم فإن الأربعة لم يكونوا في وقت واحد، ولا كان فيهم من يقلد الآخر، ولا من أمر الناس باتباعه، بل كل منهم يدعو إلى متابعة الكتاب والسنة ويرد على صاحبه.

وإن قلت: إن الناس اتبعوا الأربعة فهذا أمر اتفاقي. وأما الشيعة فكل ما خالفوا فيه الجمهور فهم مخطئون فيه.

والأربعة لم يخترعوا علما لم يكن، بل جمعوا العلم فأضيف ذلك إلى الواحد منهم. ثم لم يقل أهل السنة إن إجماع الأربعة حجة معصومة، ولا أن الحق منحصر في قولهم وأن ما خرج عنه باطل (١).

(١) المذاهب الأربعة صناعة حكومية ولم تكن لها قيمة بدون الحكومات. فالحنابلة صناعة المتوكل العباسي.

والأحناف صناعة دول ما وراء النهر ثم العثمانيون من بعدهم.. والشافعية صناعة الأيوبيين والمماليك. أما المالكية فصناعة الدول التي قامت بالمغرب.. ولم يكن لأئمة هذه المذاهب قيمة تذكر في وجود أئمة آل البيت. وقد جاءت شهرتهم فيما بعد، ومن خلال هذه المذاهب نسبت إلى الإسلام الكثير من الأحكام التي قامت على أساس السياسة أو الروايات أو اجتهاداتهم الشخصية.. (انظر الإمام الصادق والمذاهب الأربعة لأسد حيدر، ط / بيروت). وانظر كتب أبو زهرة في المذاهب الأربعة.

ابن مطهر: بعضهم طلب الأمر لنفسه بغير حق وبايعه أكثر الناس للدنيا (١).
ابن تيمية: تقصد أبو بكر، فمن المعلوم أن أبا بكر لم يطلب الأمر لنفسه، بل
قال قد رضيت لكم إما عمر وإما عبد الرحمن وإما أبا عبيدة. وقال عمر فوالله لأن
أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من أتأمر على قوم فيهم أبو بكر. وإنما اختاره عمر وأبو
عبيدة وسائر المسلمين وبايعوه، لعلمهم بأنه خيرهم، وقد قال النبي (ص) " يأبى الله
والمؤمنون إلا أبا بكر " (٢).

(١) لم أجد هذا الكلام بنصه على لسان ابن المطهر في منهاج السنة ولعله من اختلاق صانع المناقشة.
(٢) هذا الكلام لفقهاء صانع المناقشة من عدة مواضع من منهاج السنة وليس فيه جملة تقصد أبا بكر. وقد
قاله ابن تيمية في معرض الرد على ابن المطهر في عدة أمور تتعلق بخلافة أبي بكر وهذا التلفيق لا
يدل على خبث صانع هذه المناقشة الوهمية فحسب بل يدل على غبائه أيضا. إذ بهذا التلفيق يضر
بابن تيمية وبأهل السنة. فهو يظهر كلام ابن تيمية بمظهر الركافة والاضطراب من جهة، ويظهر كلام
ابن المطهر وكأنه مختلق عليه. وهذا وحده كاف لهدم هذه المناقشة المزعومة..
وقول ابن تيمية أن أبا بكر يطلب الأمر لنفسه هو صحيح من جهة أن الرجل كان بالسنة بعيدا عن
المدينة ولم يشغل نفسه بالخلافة ولا حتى بالرسول ولم يدر ما يدور في سقيفة بني ساعدة حتى جاء
إليه عمر وأخبره بالأمر ودفعه إلى التصدي للأَنْصار وبني هاشم وهم الأغلبية بالإضافة إلى
المسلمين من خارج المدينة الذين خرجوا عليه فسلط عليهم خالد بن الوليد فأعمل فيهم سيفه.
وما دار من خلافات وصدامات في سقيفة بني ساعدة بين أبي بكر وعمر وأنصارهما وبين الأنصار
يدل دلالة قاطعة على أن أبا بكر وعمر لم يكونا موضع احترام القوم وهذا يقود إلى الشك فيما ورد
فيهما من روايات ومن جهة أخرى ما حدث لا يدل على وجود شورى.
ولو لم يكن هناك موقف من الإمام علي الغائب عن السقيفة من قبل أبي بكر وعمر وأنصارهما من
المهاجرين لذكر أبو بكر الإمام علي من بين الذين يشرحهم للخلافة وليس أبا عبيدة أو عبد الرحمن
أو حتى عمر أفضل من الإمام علي.
ولو لم يكن هناك موقف لكان قد أوصى به حين موته بدلا من عمر.
وكان من الأجدد على الذين اخترعوا مثل هذه الروايات أن يذكروا عليا مع عمر وعبد الرحمن وأبي
عبيدة حتى يقطعوا دابر الشك ويضيقوا على خصومهم الشيعة، إلا أن الجاني لا بد وأن يترك أثرا
يدل على جريمته..

ثم هب أنه طلبها وبايعوه. فزعمك أنه طلبها وبايعوه للدنيا كذب ظاهر، فإنه ما أعطاهم دنيا. وقد كان أنفق في حياة الرسول (ص) وقل ما بيده. والذين بايعوه فأزهد الناس في الدنيا، ثم لم يكن عند موت النبي (ص) بيت مال يبذله لهم ثم كانت سيرته ومذهبه التسوية في قسم الفيء (١).

وأى فائدة دنيوية حصلت لجمهور الأمة بمبايعة أبي بكر؟ لا سيما وهو يسوي بين كبار السابقين وبين آحاد المسلمين في العطاء ويقول: إنما أسلموا لله، وأجورهم على الله، وإنما هذا المتاع بلاغ.

ابن مطهر: وسموه خليفة رسول الله (ص) وما استخلفه في حياته ولا بعد وفاته، ولم يسموا عليا خليفة رسول الله (ص) مع أنه استخلفه على المدينة وقال له (إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك) (٢).

(١) كيف لا يكون ما فعله أبو بكر طلبا للدنيا وهو تولى أمر الأمة ولم يكن خير الناس باعترافه؟ وإذا كان ما فعله طلبا للآخرة فقد ضيع آخرته بتعديه على آل البيت؟ ويكفي القول إن أحداث السقيفة لا تدل إلا على طلب الدنيا. إذ كيف لقوم يطلبون الآخرة يتركون رسولهم وهو لم يدفن بعد ويصطرعون على الحكم؟ وكيف لم يعط أنصار أبي بكر دنيا وقد أصبح عمر هو الحاكم الحقيقي في دولة أبي بكر وتلقف الحكم من بعده. وعبد الرحمن بن عوف من أثرياء المدينة وقد استثمر نفوذه في دولته من أجل توسيع تجارته وزيادة مكاسبه. وكذلك حال أبو عبيدة والآخرين. وذلك غير الامتيازات القبلية التي حصلوا عليها، فخلافة أبي بكر رفعت الكثير من القبائل العربية التي لم يكن لها دور ولا نفوذ ولا كانت على الخارطة العربية. تلك القبائل التي ينتمي إليها أبو بكر وعمر وأبو عبيدة وعبد الرحمن وما كان يمكن أن تقوم لبني أمية قائمة لولا عثمان بن عفان الأموي والذي جاء إلى الحكم عن طريق عمر..

وفيما يتعلق بإنفاق أبي بكر ودوره في الدعوة فهو موضع شك عند الشيعة ولو كان موضع تسليم ما كانت هناك حاجة لهذا الخلاف، وكان يجب على ابن تيمية أن يفقه هذه البديهة وهو يحتج على ابن المطهر بدور أبي بكر وإنفاقه حسب روايات أهل السنة..

(٢) ليس هذا هو نص كلام ابن المطهر الوارد في منهاج السنة إنما هو كلام منتقى ومحرف من قوله بيد مغرضة هي يد ناقل المناقشة. أما نص كلام ابن المطهر فهو: وسموه خليفة رسول الله (ص) ولم يستخلفه في حياته ولا بعد وفاته. ولم يسموا أمير المؤمنين خليفة رسول الله مع أنه استخلفه في عدة مواطن منها أنه استخلفه على المدينة في غزوة تبوك وقال إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي وأمر أسامة بن زيد على الجيش الذين فيهم أبو بكر وعمر ومات ولم يعزله ولم يسموه خليفة ولما تولى أبو بكر غضب أسامة وقال إن رسول الله أمرني عليكم فمن استخلفك علي؟ فمشى إليه هو وعمر حتى استرضياه وكانا يسميانه مدة حياته أميراً..

ابن تيمية: إن الخليفة معناه في اللغة الذي يخلف غيره كما هو المعروف في اللغة، أو أن يكون من استخلفه غيره كقول الشيعة وبعض الظاهرية. فعلى الأول أبو بكر خليفة رسول الله (ص) خلفه بعد موته وقام مقامه وكان أحق بها وأهلها فكان هو الخليفة دون غيره ضرورة، فإن الشيعة وغيرهم لا ينازعون في أنه هو صار ولي الأمر بعده، وصار خليفة له يصلي بالمسلمين ويقوم فيهم الحدود، ويقسم عليهم الفيء، ويغزو بهم ويولي عليهم العمال والأمرء، فهذه باتفاق إنما باشرها بعد موته (ص) أبو بكر، فكان هو الخليفة للرسول (ص) فيها قاطعا. وأما استخلافه (ص) عليا (رضي الله عنه) على المدينة فليس خاصا به، فقد استخلف عليها ابن أم مكتوم وعثمان بن عفان وأبا لبابة بن عبد المنذر، وهذا ليس هو استخلافا مطلقا ولهذا لم يقل في أحد من هؤلاء إنه خليفة رسول الله (ص) إلا مع التقييد. والنبى (ص) إنما شبه عليا بهارون في أصل الاستخلاف لا في كماله وإلا فاستخلاف موسى لهارون عليهما السلام كان على بني إسرائيل إذ ذهب إلى المناجاة، بخلاف النبى (ص)، وعلي (رضي الله عنه) وأنه كان مع النبى (ص) غالب الناس (١)

(١) يا للعجب. ما هي الصلة بين معنى الخليفة في اللغة وخلافة أبي بكر. هل يريد ابن تيمية القول إن خلافة أبي بكر موافقة للغة، أم يريد القول أنها صارت أمرا واقعا وعلى الشيعة قبوله.. وقد تبني ابن تيمية نهج التأويل في مواجهة النصوص الخاصة باستخلاف الإمام علي وهو بهذا يتقيد بعقيدة أهل السنة التي تتبنى التأويل في مواجهة النصوص المحرجة للصحابة والحكام ولا تتبناه في مواجهة النصوص الخاصة بصفات الله تعالى. وإذا كان ابن تيمية قد شكك في رواية: إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك. رغم أن الحاكم رواه في مستدركه وصححه، فإنه لم يشكك في رواية: أما ترضى أن تكون مني... غير أنه قام بتأويلها وصرفها عن معناها الظاهر مؤكدا أن موسى استخلف هارون على بني إسرائيل، بينما الرسول (ص) استخلف عليا على النساء والصبيان وهو يريد بهذا الاستنتاج أن يقلل من أهمية استخلافه. إلا أن ابن تيمية فاته أن الرسول شبه الإمام عليا بهارون وهذا التشبيه لا يربطه بموقف معين وإنما بصفة دائمة وهي صفة الوصاية والاستخلاف التي كان يتمتع بها هارون. وحسب استنتاج ابن تيمية يكون قول الرسول (ص) لعلي قد قيل في غير موضعه. وكان من الأجدى أن يقال في موضع آخر يكون فيه استخلاف الإمام علي الصحابة لا على النساء والصبيان ولما كان من غير المعقول أن يخطئ الرسول فلا بد أن الخطأ في فهم ابن تيمية للنص ودلالته..

وأما قولك (إن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك) فهذا كذب موضوع، فقد كان علي معه في بدر وخيبر وحنين وغير ذلك واستعمل غيره عليها. ابن مطهر: إنهم يقولون: أن الإمام بعده أبو بكر بمبايعة عمر برضى أربعة. ابن تيمية: بل بمبايعة الكل ورضاهم على رغم أنفك. ولا يرد علينا شذوذ سعد وحده، فهذه بيعة علي (رضي الله عنه) امتنع عنها خلق من الصحابة والتابعين ممن لا يحصيهم إلا الله تعالى، أفذلك قاذح في إمامته؟ ومذهب أهل السنة أن الإمامة تنعقد عندهم بموافقة أهل الشوكة الذين يحصل بهم مقصود الإمامة وهو القدرة والتمكين (١).

(١) هذا ملخص كلام كثير لابن تيمية يدعم فيه موقف أهل السنة من بيعة أبي بكر. وليس من نصه: بل بمبايعة الكل ورضاهم على رغم أنفك فهي من اختراع واضع المناقشة. وقد حشد ابن تيمية في رده العشرات من الروايات التي تدعم أبا بكر وتثبت مبايعة الجميع له، وهي روايات محل طعن الخصم، إلا أن ما نريد توكيده هنا أن موقف سعد بن عبادة من أبي بكر ورفضه مبايعته وهو يمثل قطاع الخزرج من الأنصار ينقض فكرة الإجماع على أبي بكر وإن كان ابن تيمية قد حاول الاستدلال برواية ضعيفة عندهم على أن سعدا قد رجع عن موقفه وبايع أبا بكر. فشذوذ سعد يعني شذوذ قبيلة بأكملها لا شذوذ سعد وحده كما يحاول أن يصور ذلك ابن تيمية.. وابن تيمية وأهل السنة إنما يلجأون إلى الروايات الضعيفة لدعم موقفهم في الوقت الذي يحرمون فيه ذلك على خصومهم ويسعون على الدوام للتشكيك في رواياتهم.. أما ما يتعلق ببيعة علي فإن اختياره كان بإرادة الأمة وهو أول اختيار حر في تاريخ المسلمين وإن كان قد اختلفت الأمة فيه ووقفت في وجهه قطاعات المناققين والقبليين فإن هذا لا ينفي أن الإمام عليا اختبر بإرادة حرة ولم يتوفر ذلك لأبي بكر، بل لا مجال للمقارنة بين اختيار الإمام وتنصيب أبي بكر، فقد كان اختيار الإمام بعد ثورة أطاحت بعثمان وقتلته بإرادة شعبية بينما كان تنصيب أبي بكر بدوافع وضغوط قبلية بزعامة قطاع من المهاجرين وبعد صدامات بين هذا القطاع والأنصار وبني هاشم.

لقد جاء الإمام إلى الحكم بإرادة حرة.. وجاء أبو بكر بالضغط والإرهاب.. وإلا فكيف لهؤلاء الأربعة: عمر وأبو عبيدة وعبد الرحمن وطلحة الذين قادوا حملة تنصيب أبي بكر أن ينتصروا على بقية المهاجرين والأنصار وبني هاشم الذين يعارضون تنصيبه. كيف للأوس والخزرج أن تدين لأبي بكر بهذه السهولة وهم باستطاعتهم أن يطيحوا بالمهاجرين من المدينة وتكون لهم السيادة؟

إن التبرير الوحيد لهذا الأمر هو وجود النص القاطع الذي يوجب على الجميع الإذعان لأبي بكر وتنصيبه. ولما كان هذا النص لا وجود له باعتراف أهل السنة، فإن هذا يوجب الشك في صحة خلافة أبي بكر..

وقد نصت قواعد فقهاء السنة في مسألة اختيار الحاكم على جواز تنصيبه بيعة أربعة أو بيعة اثنين وقال بعضهم تنعقد بواحد. وقالوا بجواز اغتصاب الحكم ووجوب طاعة المعتصب. والحاكم عندهم واجب الطاعة برا كان أو فاجرا. (انظر العقيدة الطحاوية والأحكام السلطانية وكتب الفقه) ومثل هذا الفقه إنما نتج من خلال تنصيب أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية. نتج ما سمي بفقهاء المتغلب (وهي حالة أبي بكر).

ونتج ما سمي بوصية الحاكم لآخر من بعده.. (وهي حالة عمر).
ونتج ما سمي بأهل الحل والعقد.. (وهي حالة عثمان).
ونتج ما سمي بحكم الوراثة أو حكم الفرد.. (وهي حالة معاوية).
وهذه الصور الثلاث إنما هي من نتاج واقع وليست من نتاج نصوص.
وفي منظور أهل السنة أنه ما دام قد تمكن الحاكم ودان له جمهور الناس فقد صار إماما وجبت طاعته والصلاة وراءه والحج معه والجهاد من خلفه وتأدية الزكاة له..

ابن مطهر: ولم يول النبي (ص) أبا بكر عملا قط، ولما أنفذه بسورة براءة رده
بوحى من الله.

ابن تيمية: هذا من أبين الكذب. فمن المعلوم قطعاً أن النبي (ص) استعمل أبا
بكر على الحج عام تسع فكان هذا من خصائصه كما أن استخلافه على الصلاة من
خصائصه، وكان علي (رضي الله عنه) من رعيته في الحج المذكور فإنه لحقه فقال أمير
أو مأمور؟ قال علي: بل مأمور. وكان علي يصلي خلف أبي بكر مع سائر المسلمين
في هذه الحجة، بل خص بتبليغ سورة براءة (١).

(١) رواية إيفاد أبي بكر إلى أهل مكة بسورة براءة ورده وإيفاد علي مكانه مشهورة عند أهل السنة.
وكلام ابن تيمية حول هذه الرواية محاولة تأويل وتبرير لا أكثر ورواية استخلاف أبي بكر للصلاة في
مرض النبي (ص) يعتمد عليها أهل السنة كدليل على أن الرسول (ص) أوصى به وأن هذا الاستخلاف
من خصائصه التي أوجبت إمامته.

روى أصحاب السنن عن ابن عباس أن النبي دعا أبا بكر وأمره أن ينادي في الموسم ببراءة ثم أرفده
علياً فبينما أبو بكر في بعض الطريق إذ سمع رغاء ناقه رسول الله العصباء فقام أبو بكر فزعا وظن أنه
حدث أمر، فدفع إليه علي كتاب رسول الله (ص) فيه أن علياً ينادي بهؤلاء الكلمات فإنه لا يبلغ عني
إلا رجل من أهل بيتي..

وفي رواية أحمد أن علياً أخذ الكتاب منه فرجع أبو بكر إلى المدينة فقال يا رسول الله نزل في شيء؟
قال: لا ولكن جبرئيل جاءني فقال لا يؤدي عنك إلا أنت ورجل منك..

فكيف يقول ابن تيمية إن أبا بكر حج عام تسع وواصل الطريق إلى مكة مع علي وأن علياً كان تحت
إمرته؟

وهل بعد هذا يصح أن يقول ابن تيمية: إن هذا من أبين الكذب..

ابن مطهر: خفي عليه أكثر أحكام الشريعة.
ابن تيمية: كيف يخفى عليه أكثر من الأحكام ولم يكن من يقضي ويفتي بحضرة
النبي (ص) أكثر مشاورة لأحد منه ولعمر (١).
ابن مطهر: لم يعرف حكم الكلالة.
ابن تيمية: هذا من أعظم علمه، فإن الرأي الذي رآه عليه جماهير العلماء
وأخذوا بقوله وهو أنه من لا ولد له ولا والد. وأما الجد فإنما قضاء عمر (٢).

(١) من أين أتى ابن تيمية بهذا الكلام؟
إن الروايات الصحيحة عند أهل السنة لا تثبت وجود هذه المشاورة المستمرة ثم كيف لأبي بكر أن
يفتي ويقضي بحضرة الرسول؟
لقد كان من الواجب على ابن تيمية أن يأتينا بصور من هذه الأقضية والفتاوى وأن فقهاء السنة عندما
يتحدثون عن فقهاء الصحابة لا يذكرون من بينهم أبا بكر بل يذكرون ابن عمر، وكذلك الحال
بالنسبة لعمر..
(٢) يريد ابن تيمية أن يبرهن عن صحة رأي أبي بكر في الكلالة بأن العلماء قد أخذوا به أما قول علي
فلم يأخذ به أحد. وهذا من براهين جهله إذ أن أصول الاستدلال لا تكون هكذا. فإذا كان أنصار أبي
بكر وفقهاء السنة من بعدهم قد أخذوا بهذا الرأي ودانوا به فهذا ليس حجة على خصومهم. فمن
الطبيعي أن يشاع قول أبي بكر ويسود لأن خطه هو الذي ساد وسار عليه الحكام من بعده أما خط
علي فقد ضرب وضربت شيعته وفقهه من قبل الحكام والفقهاء الذين ساروا في ركابهم. والمشهور
أن أهل السنة التزموا بسنة الخلفاء الثلاثة ولم يلتزموا بسنة علي لأنها ببساطة تتناقض مع سنة الثلاثة
وتصطدم بالحكام الذين يدينون بطاعتهم..
وقد أجهد ابن تيمية نفسه في منهاج السنة وهو يحاول إثبات أن أبا بكر أفقه أمة محمد. وأن فقهه قد
دون في كتب وأن الدين استقام بعد وفاة الرسول (ص) على رأيه.
وهذا من أبين الكذب إذ أن رواة أهل السنة لم ينقلوا عن رسول الله (ص) ما يفيد ذلك، فقط نقلوا ما
يفيد من بعيد أنه خليفة الرسول، كما نقلوا الكثير من الروايات التي ترفع من مقامه ومكانته عند
الرسول وليس في هذه الروايات ما يشير إلى كونه كان فقيه الصحابة وحامل علم الرسول ومجموع
ما نقل أبو بكر عن الرسول (ص) لا يوزن بشيء أمام ما نقل عن طريق أبي هريرة أو عائشة أو حتى
ابن عمر، وهذا يعني أن هؤلاء كانوا أعلم منه..
ولم نسمع أنه روي فيه أقضاكم أبو بكر كما روي في علي.. (طبقات ابن سعد ج ٢ / ٣٣٩).
ولم يقل أبو بكر سلوني قبل أن تفقدوني كما قال علي..
ولم يقل والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيما نزلت وعلى من نزلت كما قال علي.. (طبقات ابن
سعد ج ٢ / ٣٣٨).
ولم نسمع أنه قيل عن أبي بكر إمام وإنما قيل عن علي أنه إمام..
ولم نسمع عن أحد ادعى ألوهية أبي بكر أو عمر وإنما سمعنا أن هناك من ادعى ألوهية علي..
كل هذا وغيره كثير مما لا يخفى على القارئ أو الباحث يكشف لنا زيف ادعاء ابن تيمية وكذبه
الذي عجز أن يبرهن عليه..

وأما أبو بكر فإنه لم يختلف قوله أن جعله أبا، وهو قول بضعة عشر صحابيا، ومذهب أبي حنيفة وبعض الشافعية والحنابلة وهو الأظهر في الدليل. وقال مالك والشافعي وأحمد بقول زيد ثابت. وأما قول علي (رضي الله عنه) في الجدل فلم يذهب إليه الأئمة. فلما أجمع المسلمون على الجد الأعلى أولى من الأعمام كان الجد الأدنى أولى من الأخوة. ثم القائلون بمشاركة الأخوة للجد لهم أقوال متناقضة.. ابن مطهر: أهمل أبو بكر حدود الله، فلم يقتص من خالد بن الوليد حيث قتل مالك بن نويرة وأشار عمر بقتله فلم يقبل.

ابن تيمية: إن كان ترك قاتل المعصوم - أي معصوم الدم - مما يذكر على الأئمة كان هذا من أكبر حجج شيعة عثمان على علي. فإن عثمان خير من أمثال مالك بن نويرة، وقد قتل مظلوما شهيدا، وعلي لم يقتص من قتلته، ولذا امتنع الشاميون من مبايعته، فإن عذرتموه فاعذروا أبا بكر فإننا نعذرهما (١).

(١) كلام ابن تيمية لا يخرج عن كونه مجرد تبرير لفعل أبي بكر، واحتجاجه على ابن المطهر بما حدث لعثمان كأنه تصريح باتهام الإمام علي أنه وراء مقتل عثمان ولم يقتص من قتلته. وهذا الكلام إنما هو نابع من اعتقاد أهل السنة بظلم عثمان وموته شهيدا وهو اعتقاد سياسي نابع من النهج الأموي وليس من الدين في شيء. فلم يكن عثمان سوى طاغية أموي انحرف بالإسلام نحو الجاهلية وأضاع الحق وأرسى قواعد الظلم والفساد بين الرعية مما أوجب الثورة عليه وقتله. وفي الوقت الذي يعتقد أهل السنة بأن عثمان من الشهداء المظلومين لا يعتقدون أن الإمام عليا قتل شهيدا ويساوه على الأقل بعثمان. وهذا برهان قاطع ودليل ساطع على أن التركيز على عثمان والتعظيم على علي من صنع السياسة أو هو من صنع معاوية وبنو أمية.. وليس من الصعب إثبات أن ما فعله خالد مع مالك بن نويرة إنما هو جريمة يستحق عليه القصاص وقد طالب بذلك عمر، لكن من الصعب إثبات أن قتل عثمان جريمة توجب القصاص. فالبون شاسع بين قتل فرد من الرعية وبين قتل حاكم. فقتل الفرد له دوافع ذاتية، وقتل الحاكم له دوافع سياسية، ومن الجهل المساواة بين الفعلين. إلا أن ما يعيننا هنا هو أن هذه الحادثة في مراجع أهل السنة وابن تيمية هنا لم ينكرها، بل إن الثابت أيضا أن خالد دخل بزوجة مالك بن نويرة وهي في العدة. وأبو بكر بهذا يكون قد عطل حدا من حدود الله بدافع الحفاظ على خالد أو بمعنى أصح بدافع الحفاظ على السيف الذي سل في سبيل تثبيت حكمه..

ابن مطهر: منع أبو بكر فاطمة إرثها. والتجأ إلى رواية انفرد بها، وكان هو الغريم لها، لأن الصدقة تحل له، لأن النبي (ص) قال (نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة) على ما رووه عنه، والقرآن يخالف ذلك لأنه تعالى قال * (وورث سليمان داود) * [النمل] وقال * (فهب لي من لدنك وليا يرثني) * [مريم / ٥ - ٦]. ابن تيمية: قولك (رواية انفرد بها) كذب، بل رواه عن النبي (ص) أبو بكر، عمر، عثمان، علي، طلحة، الزبير، عبد الرحمن بن عوف، العباس، أزواج النبي (ص) وأبو هريرة.

وقولك (كان الغريم لها) كذب، فإن أبا بكر لم يدع التركة لنفسه، وإنما هي صدقة لمستحقها، وأيضا فتيقن الصحابة وأولهم علي أن النبي (ص) لا يورث ولهذا ولي علي الخلافة لم يقسم تركة النبي ولا غيرها عن مصرفها. ثم قوله تعالى: * (وورث سليمان داود) * لا يدل إذا (الإرث) اسم جنس تحته أنواع والداد على ما به الاشتراك لا يدل على ما به الامتياز، ولفظ (الإرث) يستعمل في لفظ إرث العلم والملك وغير ذلك. قال تعالى * (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا) *.

وقال تعالى: * (وتلك الجنة التي أورثتموها) * [الزخرف / ٧٢]. وقوله تعالى: * (وأورثكم أرضهم) * [الأحزاب / ٢٧]. وقوله تعالى: * (وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون) * [الأعراف / ١٣٧]. وأخرج أبو داود أن النبي (ص) قال (إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، وإنما ورثوا العلم) ثم يقال بل المراد إرث العلم والنبوة لا المال. وإذ معلوم أنه كان لداود عليه السلام وأولاد كثيرة غير سليمان عليه السلام، فلا يختص سليمان عليه السلام بماله، وليس في كونه ورث ما له صفة مدح لهما، فإن البر والفاجر يرث أباه،

والآية سبقت في مدح سليمان عليه السلام وما خص به، وإرث المال من الأمور العادية المشتركة بين الناس، ومثل ذلك لا يقص علينا لعدم فائدته. وكذلك قوله تعالى: * (يرثني ويرث من آل يعقوب) * لأنه لا يرث من آل يعقوب أموالهم، إنما يرثهم أولادهم وذريتهم. ثم زكريا عليه السلام لم يكن ذا مال إنما كان نجارا، ويحيى عليه السلام كان من أزهد الناس (١).

ابن مطهر: ولما ذكرت أن أباهما وهبها فذك، وقال: هاتي شاهدا. فجاءت بأم أيمن فقال: امرأة لا يقبل قولها، فجاءت بعلي فشهد لها، فقال: هذا بعلك يجره إلى نفسه.

ابن تيمية: ما هذا بأول افتراء للرافضة ولا بهتهم، ثم أن فاطمة إن كانت طلبت فذك بالإرث بطلت الهبة، وإن كانت هبة بطل الإرث. ثم إذا كانت هذه هبة في مرض الموت فرسول الله (ص) منزه - إن كان يورث كما يورث غيره - أن يوصي لوارث أو

يخصه في مرض موت بأكثر من حقه وإن كان في صحته فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة. وإلا فإذا وهب الواهب بكلام، ولم يقبض الموهوب إليه شيئا حتى مات، كان ذلك باطلا عند جماهير العلماء. فكيف يهب النبي (ص) فذك لفاطمة ولا يكون ذلك كذب على فاطمة في ادعائها ذلك. وإن كان النبي (ص) يورث فالخصم أزواجه وعمه ولا تقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد بكتاب الله (تعالى) وسنة رسوله (ص) واتفاق المسلمين، وإن كان لا يورث فالخصم في ذلك المسلمون. فكذا لا تقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد باتفاق المسلمين ولا رجل

(١) الثابت أن الرواية التي احتج بها أبو بكر هي رواية آحاد رويت عن طريقه وحده أو عن طريق ابنته التي روتها عنه. ورواها عنه أيضا أبو هريرة وطلحة وعمر وعبد الرحمن بن عوف ومن سار على نهجه. أما نسبتها للإمام علي فهو باطل كما هو نسبة الروايات التي تمجد الخلفاء الثلاثة وتثني عليهم على لسانه.

واحتجاج ابن تيمية هنا إنما يقوم على أساس رواياته هو لا روايات الخصم أو نص صريح من القرآن وهذا جهل منه بأصول الاستدلال.

وهو قد أباح لنفسه تفسير النصوص القرآنية الخاصة بموارث الأنبياء، وتأويلها على هواه وعلى طريقة أهل السنة. في الوقت الذي حرم فيه على خصمه الاستدلال بها على صحة موقفه واستنباط منها ما يدعم موقفه..

وامرأة. نعم يحكم في مثل ذلك بشهادة ويمين الطالب عند فقهاء الحجاز وفقهاء أهل الحديث. وشهادة الزوج لزوجته فيها قولان مشهوران للعلماء هما روايتان عن أحمد: إحداهما لا تقبل وهي مذهب أبي حنيفة ومالك والليث بن سعد والأوزاعي وإسحاق وغيرهم. والثانية تقبل وهي مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر. فعلى هذا لو قدر صحة القضية لما جاز للإمام أن يحكم بشهادة رجل واحد وامرأة بالاتفاق لا سيما وأكثرهم لا يجيزون شهادة الزوج (١). ابن مطهر: وأمر أسامة على جيش فيه أبو بكر وعمر ولم يعزله، ولم يسموه خليفة رسول الله (ص) ولما تولى أبو بكر غضب أسامة وقال: إني أمرت عليك فمن استخلفك علي؟ فمشي إليه هو وعمر حتى استرضياه. ابن تيمية: لم يكن أبو بكر في جيش أسامة، بل كان النبي (ص) استخلفه في الصلاة من أول مرضه، وأمراء السرايا - كأسامة وغيره - لم يسموا خلفاء. لأنهم لا خلفوا الرسول (ص) بعد موته، ولا خلفوه في كل شيء في حياته (٢). وأما غضب أسامة فكذب بارد. لأن أسامة كان أبعد شيء عن الفرقة والخلاف. وقد اعتزل القتال مع علي ومعاوية ثم لم يكن قرشياً، ثم لو قدر أن النبي (ص) أمره على أبي بكر ثم مات واستخلف أبو بكر، فإلى الخليفة إنفاذ الجيش وحسبه، وتأمير أسامة وعزله. وهذا لا ينكره إلا جاهل (٣).

(١) كلام ابن تيمية هذا يدل على تلاعبه بالقضية واستهتار بالسيدة فاطمة والتمويه على جوهر الحدث وإدخال القارئ في متاهات بعيدة عن القضية الأساسية.. (٢) أشرنا سابقاً إلى أن نفي وجود أبي بكر وعمر في جيش أسامة كذب من ابن تيمية وجهل منه. وقد هاجمه ابن حجر في فتح الباري بسبب هذا الموقف (انظر ج ٨ كتاب المغازي) ومثل هذا الموقف يكشف لنا تسرع ابن تيمية ورعونته في الحكم على الروايات والأسانيد التي يواجهها بها الخصم.. والجدير بالذكر أن وجود أبو بكر في الجيش ينفي وجوده في مسجد الرسول (ص) واستخلافه في الصلاة بدلا من الرسول، وابن تيمية قد أوقع نفسه في حرج كبير بنفيه وجود أبي بكر وعمر في جيش أسامة وادعائه أن الرسول استخلف أبا بكر في الصلاة، فكأنه بهذا قد ضرب رواية استخلافه في الصلاة.

(٣) لست أدري من الجاهل، الذي يقر هذا الهراء والكذب، أم الذي يرفضه؟ وابن تيمية قد بنى كلامه هذا على أساس باطل، وما بني على باطل فهو باطل. وما دامت خلافة أبي بكر باطلة في منظور الخصم فلا يجوز على أساسها أن يعزل أسامة الذي وضعه الرسول (ص) في هذا المكان. بل لا يجوز له أن يعصيه. وما دام قد ثبت وجود أبي بكر وعمر في جيش فتبريرات ابن تيمية هذه لا أساس لها.

والعجب من هؤلاء المفترين ومن قولهم: إن أبا بكر وعمر مشيا واسترضياه مع قولهم إنهما قهرا عليا والعباس وبني هاشم وبني عبد مناف ولم يسترضوهم، وأي حاجة بمن قهروا أشراف قريش أن يسترضوا ضعيفا ابن تسع عشرة سنة لا مال له ولا رجال (١)؟

فإن قالوا: استرضياه بحب رسول الله (ص) إياه وتوليته له..

قيل: فأنتم تدعون أنهما بدلا عهده ووصيته (ص).

ابن مطهر: وقال (أقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم) فإن كانت إمامته حقا فاستقالته معصية وإن كانت باطلة لزم الطعن.

ابن تيمية: هذا كذب، ولا له إسناد، بل ثبت عنه أنه قال يوم السقيفة بايعوا: أحد هذين الرجلين، أبو عبيدة أو عمر بن الخطاب. فقال له عمر: بل أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله (ص). ثم يقال: فهلا استخف عليا (رضي الله عنه) عند الموت. وللإمام أن يقتال لطلب الراحة من أعباء الأمة. وتواضع المرء لا يسقط من رتبته (٢).

ابن مطهر: وقال عمر: كانت بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه.

(١) يبدو من هذا الكلام استخفاف ابن تيمية بعقول المسلمين إذ أن انحراف أبي بكر وعمر عن الجيش يعد عصيانا لأمره (ص) وهذا من شأنه أن يحرجهما أمام أهل المدينة وهما يقودان الحملة من أجل الفوز بالحكم ويضعف من موقفهما ويفتح الباب لخصومهما للطعن فيهما، من هنا فإن الحصول على رضا أسامة من شأنه أن يدعم موقفهما، فرضا أسامة معناه رضا أفراد جيشه، وكسبه إلى صفهما، وهما في حاجة ماسة إلى مثل هذا وهما يواجهان الأنصار وبني هاشم..

(٢) أنظر تاريخ الخلفاء للسيوطي. وأشرنا في المناظرة الأولى إلى مصدر هذه الرواية وتبريرات ابن تيمية هنا تؤكدها وما ادعاه من ثبوت رواية: بايعوا أحد هذين الرجلين، يدل على أن أبا بكر لم يكن مستحقا للخلافة ولم تكن هناك وصية به.

ابن تيمية: هذا القول الأخير افتراء وكذب، وإنما قال: وليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر. ومعناه أن بيعة الصديق بوذر إليها من غير انتظار وتريث لكونه كان متعينا (١).

ابن مطهر: وقال أبو بكر: ليتني سألت رسول الله (ص): هل للأنصار في هذا الأمر حق؟

ابن تيمية: هذا كذب. ثم نقول: هذا يقدر فيما تدعونه من النص على علي إذ لو كان نص عليه السلام على علي لبطل حق الأنصار وغيرهم (٢).
ابن مطهر: وقال النبي (ص) في مرض موته مرات أنفذوا جيش أسامة، لعن الله المتخلف عن جيش أسامة وكانت الثلاثة معه ومنع أبو بكر عمر من ذلك.

(١) أشرنا إلى مصدر هذه الرواية في المناظرة الأولى، وما دام قد ثبت مصدرها فهذا يعني عدم اختلاقها وينحصر الخلاف في صحتها من عدمه. لكن لا يجوز لابن تيمية القول بهذا افتراء وكذب فإن هذا يعني عدم وجودها من الأصل. ويلاحظ القارئ أن أحكام الافتراء والكذب يطلقها ابن تيمية على الدوام بلا بينة وهو ما يعكس عصبية وانفعاله وليس هذا من أدب العلماء.

ومما يبرهن على جهل ابن تيمية أن هذه الرواية جاءت على لسان عمر في خطبة له ذكرها ابن حجر في فتح الباري ج ٧ باب فضل أبي بكر، وذكرها السيوطي في تاريخ الخلفاء فصل مبايعة أبي بكر ونسبها إلى الشيخين، وما ذكره ابن تيمية بقوله: وليس فيكم من تقطع إليه الأعناق.. وهو تكملة الرواية..

(٢) جاء هذا النص في مروج الذهب والطبري. وقد حذف صانع المناقشة من كلام ابن المطهر آخر كلامه وهو يقول: وهذا يدل على أنه في شك من إمامته..

وكيف يقدم هذا الكلام في القول بالنص على علي وهو يدل صراحة على جهل أبي بكر بالإمامة وتخبطه ما بين المهاجرين والأنصار. وهل يريد ابن تيمية من أبي بكر أن يقول: ليتني سألت رسول الله (ص) هل لآل البيت في هذا الأمر حق؟

فلو قال هذا لبطلت خلافته وبانت حقيقته.

إلا أننا لا نستبعد أن يكون قد قال هذا وحرف كلامه من قبل الرواة خصوم آل البيت.. والهدف من استدلال ابن المطهر بهذا النص هنا هو كشف حقيقة أبي بكر ودوره من خلال النصوص المتداولة في مراجع أهل السنة. أما النصوص التي تقطع بالوصية للإمام علي وجوب إمامته على الأمة بعد الرسول (ص) فهي ظاهرة في مراجع الشيعة ولا يصلح الاحتجاج بها هنا..

ابن تيمية: هذا كذب عند كل عارف بالسيرة، فكيف يرسل أبا بكر في جيش أسامة وقد استخلفه على الصلاة، فصلى بهم اثني عشر يوماً بالنقل المتواتر، وقد كشف (ص) الستارة يوم الاثنين وقت الصبح وهم يصلون خلف أبي بكر ووجهه كأنه ورقة مصحف وسر بذلك لما رآهم بالصلاة، فكيف يتصور أن يأمره بالخروج وهو يأمره بالصلاة بالناس؟ وإنما أنفذ جيش أسامة بعد موت الرسول (ص) أبو بكر، غير أنه استأذنه في أن يأذن لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في الإقامة لأنه ذو رأي ناصح للإسلام، فأذن له. وأشار عليه بعضهم بترك الغزاة، فإنهم خافوا أن يطمع الناس في الجيش بموت النبي (ص)، فامتنع أبو بكر وقال:

لا أحل لواء عقده النبي (ص) (١).

ابن مطهر: روى عن أبي بكر أنه قال على المنبر (إن النبي (ص) كان يعتصم بالوحي، وأن لي شيطانا يعتريني، فإن استقممت فأعينوني، وإن زغت فقوموني) فكيف تجوز إمامة من يستعين بالرعية على تقويمه؟

ابن تيمية: هذا من أكبر فضائله، وأولها على أنه لم يكن طالب رياسة، ولا كان ظالماً، فقال إن استقممت على الطاعة فأعينوني عليها، وإن زغت عنها فقوموني، كما قال: أطيعوني ما أطعت الله تعالى، فالشيطان الذي يعتريه يعترني غيره، فإنه ما من أحد إلا قد وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة، والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم. فمقصوده بذلك أنني لست معصوماً، وصدق، والإمام ليس ربا لرعيته

(١) يكرر ابن تيمية كلامه السابق الذي بناه على عدم وجود أبي بكر وعمر في الجيش. وهو كلام لا أساس له لعدم صحة هذا الادعاء.

أما من جهة إنفاذ بعث أسامة بعد وفاة الرسول فكانت له عدة أهداف:

الأول: التخلص من الصحابة الذين يمثلون المعارضة لحكمه.

الثاني: إثبات قوته أمام العرب..

الثالث: تقوية موقف عمر ساعده الأيمن، إذ أن استثناءه من الجيش بطلب من أبي بكر وافق عليه أسامة يعني تقوية مركزه في المدينة والتمهيد له ليلي الأمر من بعده. ثم إن أبا بكر لا يستطيع إدارة شؤون الحكم بدون عمر فهو الذي حمل على كاهله تنصيبه خليفة والفضل يعود إليه.

ولو قدر لعمر أن يذهب في جيش أسامة لضاعت هيئته واهتزت مكانته وما استطاع أبو بكر الاعتماد عليه لا تنصيبه من بعده..

حتى يستغني عنهم، بل يتعاونون على البر والتقوى، ثم يقال استعانة علي برعيته
وحاجته إليهم كانت أكثر من استعانة أبي بكر (١).

ابن مطهر: عطل عمر الحدود لم يحد المغيرة بن شعبه.

ابن تيمية: إن جماهير العلماء على ما فعله عمر في قصة المغيرة وإن البينة إذا
لم تكمل حد الشهود. وفعل ذلك بحضرة الصحابة - علي وغيره - فأقروه عليه، بدليل
أنه لما جلد الثلاثة أعاد أبو بكر القذف وقال: والله لقد زنا فهم عمر بجلده ثانيا فقال
له علي: إن كنت جالده فارجم المغيرة. يعني يكون تكراره للقول بمنزلة شاهد آخر،
فيتم النصاب.

ويجب الرجم. وهذا دليل على رضا علي بحدهم لأنه ما أنكره (٢).

ابن مطهر: وغير حكم الله في المنفيين.

ابن تيمية: النفي في الخمر تعزير يسوغ للإمام فعله باجتهاده، وقد ضرب
الصحابة في الخمر أربعين، وضربوا ثمانين (٣).

(١) سبق الإشارة إلى هذا النص في المناظرة الأولى. والحمد لله أن ابن تيمية لم ينكره ويشهر في وجه
ابن المطهر شعاره الدائم: هذا كذب. بل قال إن هذا من أكبر فضائله وهذا يكفي منه ولا حاجة بنا
إلى التعليق فقد كفانا وليس أماننا سوى القول إن هذا كلام ساذج وينم عن سطحية قشرية في فهم
النصوص وهي شيمة أهل السنة والحنابلة الذين ينتمي إليهم ابن تيمية على الخصوص..

(٢) ليس من المنطق أن يحتج ابن تيمية بأن جماهير العلماء على ما فعله عمر. فأهل السنة يعتبرون
نصوص عمر واجتهاداته بمثابة أحكام يجب الأخذ بها بجوار نصوص الكتاب والسنة. ولكن هل
الشيعة يعتدون بعمر واجتهاداته؟

إلا أنه ليست هناك صلة بين ابن تيمية والمنطق فهو يحاربه وقد كتب كتابا بعنوان نقد المنطق حكم
فيه على أهل المنطق بالزندقة.

ثم إن ابن تيمية أدان نفسه بعدم استخدام عقله حين قال وهذا دليل على رضا علي بحدهم لأنه ما
أنكره، بينما أن إنكار علي على عمر واضح وضوح الشمس من خلال الكلام.

وإلا فما معنى قوله لعمر: إن كنت جالده فارجم المغيرة.

إنه يعني الإعراض من جانب والبيان من جانب آخر.

فالإعراض على جلد الشاهد مرة ثانية يعني الاعتراض على الحكم من أصله.. والبيان يتضح من
أنه لو جلدته يكون قد أتم الشهادة على المغيرة..

والإمام علي لا يقول برجم المغيرة إلا إذا كان المغيرة مستحقا للرجم..

(٣) تبرير ابن تيمية لفعل عمر لا ينفي أنه غير في الأحكام الشرعية. فلم يحدث

أن نفي الرسول (ص) أحدا من شاربي الخمر..

ابن مطهر: كان قليل المعرفة بالأحكام أمر برجم حامل حتى نهاه علي (١).
ابن تيمية: إن كانت هذه القضية وقعت فلعل عمر لم يعلم بحملها، والأصل
عدم العلم، أو غاب عنه الحكم حتى ذكره علي (فكان ماذا بمثل هذا القدر في أئمة
الهدى) وعلي قد خفي عليه من السنة أضعاف هذا. وأدى اجتهاده إلى أن قتل يوم
الجمل وصفين نحواً من تسعين ألفاً، فهذا أعظم مراراً من خطأ عمر في قتل ولد زنا
ولم يقتله ولله الحمد (٢).

ابن مطهر: جمع بين الفاضل والمفضول.
ابن تيمية: هذا عندك، وأما عندهم فكانوا متقاربين. ولهذا كانوا في الشورى
مترددين فإن قلت: علي هو الفاضل وعثمان المفضول، قيل لك: فكيف أجمع
المهاجرين والأنصار على تقديم مفضول (٣)؟

(١) نص كلام ابن المطهر هو: وكان قليل المعرفة بالأحكام أمر برجم حامل فقال له علي: إن كان لك
عليها سبيل فلا سبيل لك علي ما في بطنها فأمسك. وقال عمر: لولا علي لهلك عمر..

(٢) جواب ابن تيمية هنا فيه تحريف من قبل واضع المناقشة فما بين القوسين ليس من كلام ابن تيمية
كذلك قوله وأدى اجتهاده إلى أن قتل يوم الجمل وصفين من تسعين ألفاً.

ونص كلام ابن تيمية هو: فإذا قدر أن عمر ظن أن إقامة الحدود من هذا الباب حتى تبين له أنه ليس
من هذا الباب لم يكن هذا بأعظم من القتال يوم الجمل وصفين الذي أفضى إلى أنواع من الفساد
أعظم من هذا..

وقال أيضاً: وعلي خفي عليه من سنة رسول الله (ص) أضعاف ذلك ومنها ما مات ولم يعرفه. وابن
تيمية يعترف بقصور عمر في هذه المسألة إلا أنه بررها بالهجوم على الإمام علي في الوقت الذي
حمله مسؤولية حرب الجمل وصفين. إلا أن ابن تيمية لا يستطيع المساس بهاتين الشخصيتين وإلا
هدم عقيدة أهل السنة التي هي في الأصل عقيدة سياسة وصناعة أموية تفوح رائحتها من خلال كلام
ابن تيمية..

(٣) قوله هذا عندك من صنع واضع المناقشة وليس من كلام ابن تيمية ورد ابن المطهر إنما يقوم على
أساس عقيدة أهل السنة التي تقدم عثمان على الإمام علي. ونص ابن تيمية في عقيدته الواسطية على
أن من قدم علياً على عثمان فهو أضل من حمار أهله..

وقول ابن تيمية أن المهاجرين والأنصار قد أجمعوا على عثمان كذب. فإن عثمان اختير عن طريق
مجموعة الشورى الذين اختارهم عمر والذين هم خصوم لعلي. والذي حسم الأمر لصالح عثمان هو
عبد الرحمن بن عوف.

ابن مطهر: وأما عثمان فإنه ولي من لا يصلح، حتى ظهر من بعضهم الفسق والخيانة وقسم الولايات بين أقاربه.

ابن تيمية: إن نواب علي قد خانوه وعصوه أكثر مما خان عمال عثمان زياد بن أبي سفيان، أبا عبيد الله بن زياد قاتل الحسين وولي الأشر، وولي محمد بن أبي بكر. ومعاوية خير من هؤلاء كلهم. ومن العجب أن الشيعة ينكرون على عثمان ما يدعون أن عليا كان أبلغ فيه من عثمان، فيقولون: إن عثمان ولي أقاربه من بني أمية، وعلي ولي أقاربه من قبل أبيه وأمه كعبد الله وعبيد الله ابني عمه العباس. وولي على مصر ربيبه

محمد بن أبي بكر الذي رباه في حجره، وولد أخته أم هانئ.

ثم إن الإمامية تدعي أن عليا نص على أولاده في الخلافة... ومن المعلوم أنه إن كان تولية الأقربين منكرا فتولية الخلافة العظمى أعظم من إمارة بعض الأعمال، وتولية الأولاد أقرب إلى الإنكار من تولية بني العلم (١).

ابن مطهر: ضرب ابن مسعود حتى مات.

ابن تيمية: هذا من الكذب المعلوم... وقيل إن عثمان ضرب عمارا وابن مسعود، فإن صح فهو إمام، له أن يعزر باجتهاده أصاب أو أخطأ (٢).

(١) البون شاسع بين الإمام علي وبين عثمان وقد اختار ولاته من أقاربه وأهل الأهواء والمصالح فنتج عن ذلك الفساد في الأرض، واختار الإمام علي ولاته من خاصته وأتباعه فإذا ظهر انحراف من جهتهم فليس هذا ذنب الإمام ومن يختار فاسق لولاية فهو شريك في انحرافاته. أما من يختار الصالح للولاية فلا يلام على انحرافه فيما بعد هذا على فرض التسليم بانحراف ولاية الإمام علي. فليس هذا الانحراف سوى وهم من أوهام أهل السنة نسجته الروايات الكاذبة.. أما معاوية الذي فضله ابن تيمية علي أصحاب علي فليس سوى نكرة وليس في تاريخه ما يؤكد صحبته بل نسبته إلى الإسلام هو وأبيه وهو ما تعتقده الشيعة. ويتمادى ابن تيمية في إثبات جهله وانحرافه عن آل البيت بقوله إن الإمامية تدعي أن عليا نص على أولاده في الخلافة. وما قالت الإمامية ذلك وما قالته هو أن الرسول (ص) نص على اثني عشر إماما من بعده أولهم الإمام علي وآخرهم الإمام المهدي المنتظر وهم جميعا من ذرية فاطمة وهذا أمر لا صلة له بما يدعيه ابن تيمية من تولية الأقارب، فعلي لم يختار الأئمة من بعده.

إن مثل هذا الكلام السطحي يدل على أن ابن تيمية لا يفرق بين أئمة آل البيت وبين ولاية الأمصار وهذا الأمر إن دل على شيء فإنما يدل على حقد هذا الرجل على الشيعة وعصبية لبني أمية.. (٢) سبق الإشارة لهذا الأمر في المناظرة الأولى، وابن تيمية هنا يثبت تناقضه بادعائه كذب ابن المطهر ثم اعترافه بأنه قد قبل أن عثمان ضرب عمارا وابن مسعود ثم تبريره لفعل عثمان ودفاعه عنه باعتباره إمام، والإمام في منظور أهل السنة هو الحاكم وهو مجتهد مثاب على فعله أصاب أو أخطأ..

ابن مطهر: وطرده رسول الله (ص) الحكم وابنه من المدينة فأواهما عثمان. ابن تيمية: كان لمروان سبع سنين أو أقل، فما كان ذنب يطرد عليه. ثم لم نعرف أن أباه هاجر إلى المدينة حتى يطرد منها. فإن الطلقاء ليس فيهم من هاجر، فإن النبي (ص) قال: (لا هجرة بعد الفتح) ولما قدم صفوان بن أمية مهاجرا أمره النبي (ص) بالرجوع إلى مكة.

وقصة طرد الحكم ليس لها إسناد نعرف به صحتها، فإن كان قد طرده فإنما طرده من مكة لا من المدينة، ولو طرده من المدينة لكان يرسله إلى مكة، وطعن كثير من أهل العلم في نفيه: وقالوا: هو ذهب باختياره. والطرده هو النفي، والنفي قد جاءت به السنة في الزاني وفي المخنثين وكانوا يعزرون بالنفي. وإذا كان النبي (ص) قد عزر رجلا بالنفي لم يلزم أن يبقى منفيا طول الزمان، فإن هذا لا يعرف في شيء من الذنوب، ولم تأت الشريعة بذنب يبقى صاحبه منفيا دائما، بل في غاية النفي المقدر سنة، والزاني يعزر بالنفي سنة. ويعلم قطعا أن عثمان ما أذن للحكم في إتيان المدينة معصية للرسول (ص) ولا مراغمة للإسلام (١). ابن مطهر: ونفى أبا ذر إلى الربذة.

(١) ذكر بعض المؤرخين أن الرسول (ص) أخرج الحكم وولده مروان إلى الطائف واستمر بها إلى أن أذن له عثمان في الرجوع إلى المدينة ومعه ولده مروان، وقد ترجم لمروان الحكم ابن حجر العسقلاني في الإصابة وذكر أنه كان من أسباب قتل عثمان وشهد وقعة الجمل مع عائشة وضرب طلحة بسهم فقتله وشهد صفين مع معاوية وولي أمر المدينة لمعاوية ثم تولى الخلافة بعد يزيد مدة ستة أشهر وتوفي عام ٦٥ هـ وتولى الخلافة بعده ولده عبد الملك. (انظر الإصابة في تمييز الصحابة ج ٣ حرف الميم وهدى الساري مقدمة فتح الباري الفصل التاسع حرف الميم).

وإذا كان الرسول (ص) قد أخرج الحكم وولده مروان ومنعه من دخول المدينة والتزم بذلك أبو بكر وعمر فعلى أي أساس سمح له عثمان بدخول المدينة؟ إن التزام الخليفة الأول والثاني بأمر الرسول في الحكم وولده يمثل إدامة لعثمان ويؤكد وقوع المعصية من جانبه..

ابن تيمية: ثبت عن عبد الله بن الصامت قال: قلت أم ذر: والله ما سير عثمان أبا ذر إلى الربذة ولكن رسول الله (ص) قال له " إذا بلغ البناء سلعا فاخرج منها " وقال الحسن البصري: معاذ الله أن يكون أخرجه عثمان (١).
ابن مطهر: زاد الأذان وهو بدعة.

ابن تيمية: علي ممن وافق على ذلك في خلافته ولم يزله. وإبطال هذا كان أهون عليه من عزل معاوية وغيره وقتالهم. فإن قيل إن الناس لا يوافقونه على إزالة الأذان. قلنا فهذا دليل على أن الناس وافقوا عثمان على الاستحباب حتى مثل عمار وسهل بن حنيف والسابقين. وإن اختلفوا فهي من مسائل الاجتهاد.
وإن قيل هي بدعة. قيل وقتال أهل القبلة بدعة لم تكن قبل. وأنتم فقد زدت في الأذان بدعة لم يأذن بها الرسول (ص) وهي (حي على خير العمل) (٢).
ابن مطهر: وقالوا غاب عن بدر، وهرب يوم أحد ولم يشهد بيعة الرضوان.
ابن تيمية: هذا ما قاله إلا جهلة الروافض ممن قاتله وقد أجابهم عثمان وابن عمر بأنه غاب يوم بدر بأمر الرسول (ص) ليمرض ابنته. ويوم الحديبية فإن النبي (ص) بعثه رسولا إلى مكة، فبلغه أنهم قتلوه فبايع أصحابه على الموت. وقال تعالى في الذين تولوا يوم أحد * (ثم صرفكم ليبتليكم، ولقد عفا عنكم، والله ذو فضل على المؤمنين) * [آل عمران: ١٥٢].

(١) قصة نفي أبو ذر مشهورة وقد أشرنا إليها في المناظرة الأولى. وابن تيمية يستشهد هنا برواية تبرى عثمان من أمر النفي. ولا ندري من أين أتى بهذه الرواية التي جاءت على لسان أم ذر وما هو سندها وهو يحتج على ابن المطهر دائما بأن الروايات التي يأتي بها مكذوبة ولا سند لها. ثم إن الرواية ومعها القول المنسوب للحسن البصري لا يمثلان حجة على ابن المطهر فضلا عن كونها غير ثابتة عند أهل السنة هي غير معترف بها عند الخصم.

(٢) زيادة عثمان في الأذان جاءت من عنده بلا سند شرعي. أما حي على خير العمل فهي من نص الأذان عند الشيعة كما جاء نصه عن الرسول (ص). وما دام هناك نص فإن المسألة تخرج من دائرة الابتداء.

وابن تيمية لم يجهد نفسه في البحث عن أصل حي على خير العمل. فما دامت قد جاءت من طرف الخصم فهي باطلة. إلا أن الأذان كان على عهد الرسول وعهد أبي بكر فيه حي على خير العمل وأن عمر هو الذي حذفها من الأذان حتى لا تتعاس الناس عن الغزو. (انظر السيرة الحلبية).

وقال تعالى: * (ولقد عفا الله عنهم إنه غفور حلِيم) * [آل عمران: ١٥٥] (١).
ابن مطهر: أي ذنب لعلي في قتله؟
ابن تيمية: تناقص منك. فإنك تزعم أن عليا ممن يستحل قتله وقتاله، وممن
ألب عليه وقام بذلك، فإن عليا قد نسبه إلى قتل عثمان كثير من شيعته وشيعة عثمان.
وجماهير الإسلام يعلمون كذب الطائفتين على علي، والرافضة تقول إن عليا كان ممن

(١) جواب عثمان الذي احتج به ابن تيمية لا يصح الاستدلال به هنا لأنه موضع الاتهام والمفروض أن يأتي الدفاع عنه على لسان غيره من الأطراف المحايدة لا من أنصاره وخصوم الإمام علي والشيعة مثل ابن عمر.

إلا أن روايات أهل السنة وكلام ابن تيمية والآيات التي استشهد بها تؤكد فرار عثمان من أحد مع من فروا من الصحابة. ولا ينكر أهل السنة هذا بل يؤكدون أن عثمان شمله العفو الإلهي والمغفرة فمن ثم يجب أن تطوى صفحة هذه الكبيرة التي ارتكبها عثمان. روى البخاري أن رجلا سأل ابن عمر فقال: هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد؟ قال: نعم. أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له.. (كتاب فضائل الصحابة).

وهذا اعتراف صريح بفراره مع من فروا يوم أحد وشهادة ابن عمر لا تعيننا في شيء فهي شهادة باطلة لكونها غير مدعومة بنص صريح للرسول (ص) يثبت أن الله عفا عنه وغفر له. وإذا كان أهل السنة على أساس موقف ابن عمر يعتقدون العفو والغفران له فما بني على باطل فهو باطل. وروى البزار أن عثمان عاتب عبد الرحمن بن عوف فقال له: لم ترفع صوتك علي؟ فذكر له فراره يوم أحد وتغييه عن بدر وعن بيعة الرضوان. (انظر فتح الباري ج ٧ / ٥٩). ومن المعروف أن عبد الرحمن من أنصار عثمان وهو الذي أوصله إلى الحكم. وقوله هذا الكلام له يعني أن الموقف من عثمان لم يكن ينحصر فقط في دائرة خصومه، فهو بمثابة شاهد من أهلها..

واستدلال ابن تيمية بالروايات التي تشير إلى أن الرسول (ص) قد أذن لعثمان بالتخلف عن أهل بدر لتمريض ابنته التي هي زوجة عثمان باطل من وجه:

الأول: إن الخصم ابن المطهر لا يسلم بهذه الروايات ولديه روايات أخرى تبطلها. وليس من المعقول أن يحاول ابن تيمية إرغام الخصم وإقامة الحجة عليه برواياته هو بينما الخصم لا يقيم الحجة عليه برواياته..

الثاني: إن الرواية تصور الرسول (ص) وكأنه تنازل عن أمر شرعي في مقابل أمر شخصي. فالإذن يتخلف عثمان عن الجهاد يجب أن يكون له مبرر أقوى من ذلك.

وهل لو كانت زوجة عثمان ليست بنت الرسول كان قد وافق على تخلفه؟

الثالث: إن عثمان بمكانته التي تصورها روايات أهل السنة ودوره ما كان له أن يتخلف لهذا السبب.

الرابع: إن نسبة رقية وكذلك زينب وأم كلثوم إلى الرسول أمر فيه شك وغير ثابت (انظر لنا نساء حول الرسول).

يستحل قتل عثمان بل وقتل أبي بكر وعمر، وترى أن الإعانة على قتله من الطاعات والقربات، فكيف يقول من هذا اعتقاده: أي ذنب كان لعلي في ذلك؟ وإنما يليق هذا التنزيه لعلي بأقوال أهل السنة. لكن الرافضة من أعظم الناس تناقضاً.

ابن مطهر: أجمعوا على قتل عثمان.
ابن تيمية: هذا كذب فإن الجمهور لم يأمرُوا بقتله ولا رضوه، ولم يكن أكثر المسلمين بالمدينة بل كانوا بالأمصار - من بلد المغرب إلى خراسان - ولم يدخل خيار

المسلمين في ذلك، وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض. وعن علي قال: (اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل).
ومن المعلوم أن المسلمين أجمعوا على بيعه عثمان وما أجمعوا على قتله.
وما قولك إن عثمان قتل بالإجماع إلا كما قال ناصبي قتل الحسين بإجماع المسلمين، لأن الذين قاتلوه وقتلوه لم يدفعهم أحد عن ذلك، فلم يكن كذبه بأظهر من كذب المدعي الإجماع على قتل عثمان فإن الحسين لم يعظم إنكار الأمة لقتله كما عظم إنكارها لقتل عثمان ولا حصل بقتل عثمان (١).

(١) كلام ابن تيمية هذا أوقعه في متاهة إذ أن رفض الاعتراف بوجود جمهور المسلمين في المدينة يعني أن اختيار الإمام علي الذي تم بواسطة هذا الجمهور لم يكن صحيحاً. وما دام أهل السنة يعترفون بصحة إمامة علي فإن هذا يوجب الاعتراف بوجود جمهور المسلمين في المدينة. ويوجب أيضاً الاعتراف بمباركة الجمهور الثورة على عثمان وقتله، لأن هذا الجمهور هو الذي اختار علياً وإن نقض فكرة الإجماع على قتل عثمان يعني نقض فكرة الإجماع على اختيار علي. وكذب ابن تيمية حين قال إنه لم يكن هناك أحد بالمدينة حين قتل عثمان فقد كان هناك كبار الصحابة وعلى رأسهم طلحة والزبير وعبد الله بن عمر وعمار بن ياسر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن سلام وزيد بن ثابت وصهيب الرومي وأسامة بن زيد وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة والأنصار فهل كل هؤلاء لا يمثلون الإجماع عند ابن تيمية؟

وهل ثبت بروايات أهل السنة أن أحداً من هؤلاء حال بين عثمان وبين القتل؟
وإذا كان عثمان بتلك المنزلة الرفيعة التي يصورها أهل السنة فلماذا لم يدافع عنه الأنصار وتركوا هذه الشرذمة القادمة من الخارج - حسب تعبيرهم - تنال منه؟
إن المسلمين لم يجمعوا على بيعه عثمان بل أجمعوا على قتله.
وإن الأمة لم تبال بعثمان ولم يعبأ أحد بقتله، وإنما اهتز وجدان الأمة وفجعت بقتل الحسين وأبناء الرسول في كربلاء ولم تنزل هذه المأساة تدمي القلوب وتعبأ النفوس وتزلزل الأرض من تحت أقدام الطغاة إلى اليوم. أما عثمان فمن ذا الذي يحيي ذكره أيها الكذاب الأشر؟

ابن مطهر: الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته، وعلي فاضل أهل زمانه فهو الإمام، لقبح تقدم المفضول على الفاضل عقلا ونقلا.
ابن تيمية: لا نسلم أنه أفضل أهل زمانه، فإنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر. ثم كثير من العلماء لا يوجبون تولية الأفضل، منهم من يقول بولاية المفضول إذا كان فيها مصلحة راجحة كما تقوله الزيدية (١).
ابن مطهر: روى أحمد بن حنبل أن أنسا قال لسلمان سئل النبي (ص) من وصيه؟ فسأله فقال (يا سلمان من وصي موسى) قال يوشع قال (فإن وصيي ووارثي علي). ابن تيمية: هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، وليس هو في مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢).
ابن مطهر: عن ابن أبي ليلي قال قال النبي (ص) (الصديقون ثلاثة: حبيب النجار ومؤمن آل فرعون، وعلي وهو أفضلهم).
ابن تيمية: هذا كذب. وقد ثبت أن النبي (ص) وصف أبا بكر بأنه (صديق).
وصح من حديث ابن مسعود مرفوعا (لا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا) فالصديقون بهذا كثير.

(١) لا يأخذ أهل السنة بمبدأ الحسن والقبح العقليين. ولذا فإنه يجوز عندهم تقديم المفضول على الفاضل. إلا أنهم فيما يتعلق بأبي بكر وعلي يعتبرونه أن أبا بكر أفضل من علي، بل يعتبرونه في المرتبة الرابعة في الأفضلية بعد عمر وعثمان، وليس لهذا الترتيب الرباعي سند شرعي عندهم. واحتجاج ابن تيمية برواية علي لسان الإمام علي تفر بأفضلية أبي بكر وعمر عليه إنما هو احتجاج باطل لكون هذه الرواية من صنع أهل السنة وليست من روايات الشيعة. بل هي من اختراع السياسة، ولو كانت المسألة بهذه البساطة والسذاجة التي تظهر من احتجاج ابن تيمية ما كان هناك شيعة. فالتشيع يقوم على الإمامة، والإمامة تعني القوامة على جميع الأمة لكون الأئمة أطهارا معصومين، ولو اعترفت الشيعة بأفضلية أبي بكر لبطلت الإمامة وهدمت من أساسها..
وقول الزيدية كقول أهل السنة لا يمثل حجة عند الشيعة..
(٢) هذا الحديث في مسند أحمد الجزء الرابع، أحاديث عبد الله بن أبي أوفى، وإذا كان ابن تيمية يجهل تراث خصومه فهل يجهل تراث إمامه أحمد بن حنبل أيضا؟
والحديث رواه أيضا الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٩ / ١١٣. والطبراني والبخاري والبيهقي القدير ج ٤ / ٣٥٩..

وقال تعالى في مريم وهي امرأة * (وأمة صديقة) * [المائدة: ٧٥].
ابن مطهر: قال النبي (ص) (سدوا الأبواب إلا باب علي).
ابن تيمية: هذا من وضع الشيعة. فإن في الصحيحين من حديث أبي سعيد
الخدري أن النبي (ص) قال في مرضه الذي مات فيه (إن آمن الناس علي في ماله
وصحبه أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن أخوة الإسلام
ومودته. لا ييقين في المسجد خوخة إلا سدت إلا خوخة أبي بكر ورواه؟؟؟ ابن عباس
في
الصحيحين).. (٢).

(١) ابن تيمية بهذا الكلام قد قلل من قيمة أبي بكر دون أن يدري، وهو يريد أن يقلل من قيمة علي
بالطبع وينقض رواية ابن المطهر. إلا أنه اعترف أن الصديقين كثير وهذا يعني أن إضفاء صفة
الصديق على أبي بكر أمر عادي ما دام الذي يتحرى الصدق من الممكن أن يكون صديقاً ويتساوى
مع أبي بكر.

وأما استدلال ابن تيمية بالنص القرآني الخاص بمريم فلا شأن له بالموضوع ولا ينكر كون مريم
صديقة لكن الذي ينكر هو إضفاء هذه الصفة على أبي بكر والفرق شاسع بين من يمنح صفة الصديق
بنص القرآن ومن يمنح صفة الصديق عن طريق الرواية.

(٢) قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: جاء في سد أبواب التي حول المسجد أحاديث يخالف
ظاهرها حديث: إلا باب أبي بكر. منها حديث سعد بن أبي وقاص قال: أمرنا رسول الله (ص) بسد
الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي. أخرجه أحمد والنسائي وإسناده قوي..

وفي رواية الطبراني في الأوسط رجالها ثقات من الزيادة: فقالوا يا رسول الله سددت أبوابنا.

فقال: ما أنا سددتها ولكن الله سدها. وعن زيد بن أرقم: سدوا هذه الأبواب إلا باب علي..

أخرجه أحمد والنسائي والحاكم ورجاله ثقات. ومثله عن ابن عباس أخرجه أحمد والنسائي.

ومثله عن جابر بن سمرة وعن ابن عمر. أخرجه أحمد والنسائي ورجاله الصحيح.

وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها، وقد
أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات وأعله ببعض من تكلم فيه من رواته وبأنه مخالف
لأحاديث البخاري ومسلم وغيرها الخاصة بأبي بكر وزعم أنه من وضع الرافضة وأخطأ في ذلك
خطأ شنيعاً فإنه سلك في ذلك رد الأحاديث الصحيحة بتوهمه المعارضة. (ج ٧ / ١٥).

ونحن قد تركنا ابن حجر شارح البخاري يرد على ابن تيمية وغيره ممن أنكر رواية علي من باب
وشهد شاهد من أهلها. ومثل هذا الرد قد كشف لنا مدى التناقض الذي يعيشه أهل السنة بين

الروايات الصحيحة والروايات التي هي من صنع السياسة.

ولا يعنينا هنا ميل أهل السنة لأبي بكر على حساب علي فهذا أمر طبيعي تفرضه عقيدتهم، لكن ما
يعنينا هو إثبات صحة موقف ابن المطهر وكذب ابن تيمية.

ابن مطهر: قال تعالى: * (اليوم أكملت لكم دينكم) * روى أبو نعيم بإسناده إلى أبي سعيد أن النبي (ص) دعا الناس إلى غدِير خَم وأمرنا بحت الشجر من الشوك. فقام فأخذ بضبعي علي فرفعهما حتى نظر الناس إلى باطن إبطي رسول الله (ص) ثم لم يتفرقا حتى نزلت * (اليوم أكملت لكم دينكم) * فقال الرسول (ص) (الله أكبر علي إكمال الدين، ورضي الرب برسالتني وبالولاية لعلي من بعدي) ثم قال (من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وانصر من نصره واخذل من خذله).

ابن تيمية: هذا من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالموضوعات. وقد ثبت أن الآية نزلت على رسول الله (ص) وهو واقف بعرفة قبل يوم الغدير بسبعة أيام.

ثم ليس فيها دلالة على علي بوجه ولا على إمامته. فدعواك أن البراهين دلت عليه من القرآن من الكذب الواضح، وإنما يكون ذلك من الحديث لو صح (١).

ابن مطهر: قال تعالى: * (والنجم إذا هوى. ما ضل صاحبكم وما غوى) * روى الفقيه علي بن المغازلي الشافعي بإسناده عن ابن عباس قال: كنت جالسا مع فئة من بني هاشم عند النبي (ص) إذا انقض كوكب من السماء، فقال (من انقض الكوكب في منزله فهو الوصي من بعدي)، فإذا هو قد انقض في منزل علي قالوا يا رسول الله غويت في حب علي، فأنزل الله تعالى: * (والنجم إذا هوى) *.

ابن تيمية: هذا من أبين الكذب. والقول على الله بلا علم حرام قال الله تعالى: * (ولا تقف ما ليس لك به علم) * [الإسراء: ٣٦]. (*)

(١) قول ابن تيمية أنه قد ثبت نزول الآية بعرفة لا يصح الاستدلال على ابن المطهر. فهذا الادعاء من قبل ابن تيمية قام على أساس رواية عمر في البخاري ومسلم، وعمر والبخاري ومسلم ثلاثة مصادر غير معترف بها عند الشيعة لكونهم خصوم آل البيت.

إلا أن ابن المطهر لم يختلق هذا القول من عنده فقد ورد سبب نزول هذه الآية في علي في عدة مصادر من مصادر السنة منها السيوطي في الدر المنثور وابن عساكر وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة، كذلك ابن جرير الطبري والثعلبي وابن المغازلي والحافظ الجزري الشافعي في أسنى المطالب وغيرهم. وهذا يعضد موقف ابن المطهر ويقوي من هذا السند.

وفيما يتعلق بقول الرسول (ص): من كنت مولاه فعلي مولاه. فهو حديث متواتر عند أهل السنة. ذكر السيوطي في الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة. رواه أحمد ج ١ / ٨٤ والهيثم ج ٩ / ١٠٦. والطبراني عن ابن عمر والبخاري عن أبي هريرة وطلحة وأبو نعيم عن جندع الأنصاري وابن عساكر عن عمر بن عبد العزيز والترمذي عن زيد بن أرقم وغيرهم كثير..

فكل من احتج بحديث عليه أن يعلم صحته قبل أن يستدل به، وإذا احتج به على غيره فعليه بيان صحته، وإذا عرف أن في الكتب الكذب صار الاعتماد على مجرد ما فيها مثل الاستدلال بشهادة الفاسق الذي يصدق ويكذب. ثم لو كان هذا جرى لكان

يعني عن الوصية يوم غدير خم (١).

ابن مطهر: روى أحمد ابن حنبل عن ابن عباس قال ليس في القرآن * (يا أيها الذين آمنوا) * إلا وعلي رأسها وأميرها.

ابن تيمية: الجواب المطالبة بصحة النقل، فإنك زعمت أن أحمد بن حنبل رواه وإنما ذا من زيادات القطيعي، رواه عن إبراهيم بن شريك عن زكريا بن يحيى الكسائي حدثنا عيسى عن علي بن بذيمة عن عكرمة عن ابن عباس، فهذا كذب على ابن عباس فإن زكريا ليس بثقة والمتوافر عن ابن عباس تفضيله الشيخين على علي، وله معاتبات ومخالفات لعلي ثم هذا الكلام ما فيه مدح لعلي، فقد قال الله تعالى: * (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون) * [الصف: ٢].

فإن كان على رأس هذه الآية فقد عاتبه الله تعالى، وهو مخالف لما في حديثك من أن الله تعالى ما ذكره إلا بخير (٢).

(١) هذا الكلام الأولى أن يوجهه ابن تيمية إلى نفسه فهو الذي يرفع شعار التكذيب في مواجهة النصوص التي يحتج بها ابن المطهر عليه بينما يبيح لنفسه الاحتجاج بنصوص لا أساس لها من الصحة. ولا يصح الاتهام بالكذب في هذا الموضوع ما دام للرواية مصدر معروف عند أهل السنة (أسنى المطالب) إنما يصح التكذيب إذا كان ابن المطهر قد أتى بالرواية من عنده. وطعن ابن تيمية واستدلالاته لا تنفي وجود الرواية.

وإذا كان ابن تيمية وغيره من فقهاء السنة يطعنون في مثل هذه الروايات بدعوى صغر سن الراوي وهو هنا ابن عباس وعدم بلوغه في فترة نزول هذه الآيات فيجب عليهم أن يطبقوا هذه القاعدة على عائشة التي روت الكثير عن الفترة المكية فترد نزول الوحي على النبي (ص) وغيرها من الفترات. (٢) الحديث في مسند أحمد وإن كان ابن تيمية قد طعن في سنده إلا أنه قد روي في مصادر أخرى كثيرة من مصادر أهل السنة مثل كنز العمال ج ٦ / ١٥٣ عن ابن عباس.

والطبراني وابن أبي حاتم. ونقله ابن حجر الهيثمي في صواعقه وابن عساكر. وما ذكر ابن تيمية من أن المتواتر عن ابن عباس تفضيله الشيخين على علي أبي بكر وعمر وله معاتبات ومخالفات لعلي فهو من روايات أهل السنة التي هي من اختراع السياسة لضرب آل البيت. وقد جاءت مثل هذه الروايات على لسان الإمام علي نفسه. فمن ثم لا يصح أن تكون موضع احتجاج هنا. والشيعنة يعتبرون ابن عباس من تلامذة الإمام علي وشيعته ولا يقرون مخالفته ومعاتبته له.

أما استدلال ابن تيمية بقوله تعالى: * (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون) * على معاتبة الإمام علي فهو استدلال واه. إذ أن المقصود كثرة ما نزل في الإمام من الآيات التي تستفتح بقوله تعالى: * (يا أيها الذين آمنوا..) * والتي هي في دلالاتها وأهدافها خير ومصلحة. ولو كان ابن تيمية متجرد حسن النية والقصد أمام خصمه ما قال هذا الكلام السطحي الذي لا يعكس

لنا شخصيته العدائية ليس للشيعة فقط بل للإمام علي وأئمة آل البيت وما يدل على ذلك محاولته إثبات أن علياً ذكر بالسوء في القرآن في معرض رده حول هذه المسألة حيث قال وقد أنزل الله في علي: * (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) * لما صلى فقراً وخلط. وقال النبي: * (وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً) * لما قال له ولفاطمة: ألا تصليان فقالا: إنما أنفسنا بيد الله..

ولما أراد علي أن يتزوج بنت أبي جهل على فاطمة وتأذى الرسول من ذلك قوله تعالى: * (وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله) * ..

ومثل هذه الروايات التي نقلها ابن تيمية عن سبب نزول هذه الآيات إنما هي في البخاري وكتب السنن وهي كما هو واضح الهدف منها التشكيك في الإمام علي والحط من قدره وهو هدف ابن تيمية الذي يحاول إثبات أن أبا بكر لم يعاتبه الله في شئ ولا أساء إلى الرسول في شئ وإنما الذي فعل ذلك هو علي.. (انظر منهاج السنة ج ٤ / ٦٤ : ٦٥) ..

ابن مطهر: قال تعالى: * (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك) * [المائدة / ٦٧] اتفقوا على نزولها في علي. روى أبو نعيم بإسناده إلى عطية أنها نزلت في علي وفي تفسير الثعلبي، * (بلغ ما أنزل إليك) * في فضل علي. فلما نزلت أخذ بيد علي فقال (من كنت

مولاه فعلي مولاه).

والنبي مولى أبي بكر وعمر والصحابة بالإجماع. فيكون علي مولاهم، فيكون هو الإمام.

ابن تيمية: هذا أعظم كذبا وفرية من الأول. وقولك (اتفقوا على نزولها في علي) كذب، بل ولا قاله عالم، وفي كتاب أبي نعيم والثعلبي والنقاش من الكذب ما لا يعد.

ثم نقول لكم: ما يرويه مثل النقاش والثعلبي وأبي نعيم ونحوهم أتقبلونه مطلقا لكم وعليكم، أم تردونه مطلقا، أو تأخذون بما وافق أهواءكم وتردون ما خالف؟

فإن قبلوه مطلقا ففي ذلك من فضائل الشيخين جملة من الصحيح والضعيف، وإن ردوه مطلقا بطل اعتماده بما ينقل عنهم، وإن قبلوا ما يوافق مذهبهم أمكن المخالف رد ما قبلوه والاحتجاج بما ردوه. والناس قد كذبوا في المناقب والمثالب أكثر من كل شيء (١).

ابن مطهر: قال تعالى: * (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا، الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) * وقد أجمعوا أنها نزلت في علي. ابن تيمية: إن قولك (أجمعوا أنها نزلت في علي) من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أجمعوا على أنها لم تنزل في علي بخصوصه. ثم نعفيك من ادعائك الإجماع ونطالبك بسند واحد صحيح.

ولو كان المراد بالآية أن يؤتي الزكاة في حالة الركوع لوجب أن يكون ذلك شرطا في الموالاة ولا يتولى المسلم إلا عليا فقط، فلا يتولى الحسن ولا الحسين ثم قوله: * (الذين يقيمون) * صيغة جمع فلا تصدق على واحد فرد. وأيضا فلا يثنى على المرء إلا بمحمود، وفعل ذلك في الصلاة ليس بمستحب، ولو كان مستحبا لفعله الرسول (ص) ولحضر عليه وكرر على فعله.

(١) الرد على ابن تيمية هنا يقوم على جانبين:
الأول: إن الكثير من المفسرين والفقهاء نقلوا أن هذه الآية نزلت في الإمام علي منهم السيوطي في الدر المنثور، والواحد في أسباب النزول وابن مردويه وابن عساكر وابن أبي حاتم وذلك غير ما ذكر ابن المطهر.
الثاني: أن الاحتجاج ابن تيمية بما يرويه النقاشي والثعلبي وأبي نعيم احتجاج واه. إذ أن ابن المطهر يحتج على أهل السنة بكتبهم ولا يلزم ذلك قبول ما فيها أو الاحتجاج بها عليه. وسبحان الله هل يريد ابن تيمية أن يحتج عليهم بالكافي الذي لا يعترفون به مثلا..
إن ابن المطهر والشيعة عموما لا يقبلون مصادر السنة بل يردونها ولو قبلوها ما كان هناك خلاف لكن هذا لا ينفي اتخاذها وسيلة احتجاج على أصحابها الذين لا يعترفون بمصادر الشيعة. وهذا يعد من أقوى صور الاحتجاج. أن يبرهن على الحق بمصدر الخصم وأسانيده..
أما قول ابن تيمية أن الناس قد كذبوا في المناقب والمثالب أكثر من أي شيء. فهو حجة عليه إذ مثلما يرد مناقب علي وآل البيت ويشكك فيها عليه أن يلتزم بذلك في مواجهة مناقب خصومهم. لكن ما الحيلة مع كان هواه مع معاوية وبني أمية، ونهجه التغطية على مثالب من أجدوهم ومهدوا لهم..

وإن في الصلاة لشغلا فكيف يقال لا ولي لكم إلا الذين يتصدقون في حال الركوع؟

ثم قوله * (ويؤتون الزكاة) * يدل على وجود زكاة، وعلي ما وجبت عليه زكاة قط في زمن النبي (ص) فإنه كان فقيرا. وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولا وعلي لم يكن من هؤلاء. ثم إعطاء الخاتم في الزكاة لا يجزي عند الأكثر - ثم الآية بمنزلة قوله تعالى: * (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) * [البقرة: ٤٣]

وكقوله تعالى: * (اقتني لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) * [آل عمران: ٤٣] (١).

ابن مطهر: الفقهاء كلهم يرجعون إليه (٢).
ابن تيمية: هذا كذب، فليس في الأئمة الأربعة ولا غيرهم من يرجع إليه في الفقه.
أما مالك فعلمه عن أهل المدينة، وأهل المدينة لا يكادون يأخذون بقول علي بل مادتهم من عمر وزيد وابن عمر وغيرهم. وأما الشافعي فإنه تفقه أولا على المكيين أصحاب ابن جريح، وابن جريح أخذ عن أصحاب ابن عباس. ثم قدم الشافعي المدينة وأخذ عن مالك. ثم كتب أهل العراق واختار لنفسه.
وأما أبو حنيفة فشيخه الذي اختص به حماد بن أبي سليمان صاحب إبراهيم النخعي وإبراهيم صاحب علقمة، وعلقمة صاحب ابن مسعود. وأخذ أبو حنيفة عن عطاء بمكة وعن غيره. وأما أحمد بن حنبل فكان على مذهب أئمة الحديث (٣).

(١) شهد بنزول هذه الآية في علي، النسائي عن ابن سلام، والواحدي في أسباب النزول وأحمد في مسنده، وكنز العمال حديث رقم ٥٩٩١. وشواهد التنزيل للحسكاني الحنفي ج ١، وابن عساكر، والمناقب للخوارزمي والسيوطي في الدر المنثور ج ٢ / وفتح القدير للشوكاني ج ٢ وابن الجوزي في زاد المسير ج ٢ / ٣٨٣، والهيثمي في مجمع الزوائد ج ٧. كما جاء هذا النص في كثير من كتب التفسير مثل القرطبي والتفسير المنير والكشاف والطبري والنفسي وابن كثير وغير هذه المصادر كثير.. وقد طعن ابن كثير في سند هذه الروايات كعادة فقهاء الشام من الحنابلة خاصة الذين يتعبدون بنهج بني أمية.

أما ما ذكره ابن تيمية من تأويلات بخصوص هذا النص فهي مردودة عليه ولا تعيننا في شيء ما دام قد ثبت كذبه بعدم وجود الإجماع.

(٣) أي للإمام الصادق. والكلام مبتور كما هو واضح..

(٣) أشرنا في المناظرة الأولى إلى وجود صلوات بين أبي حنيفة ومالك وابن.....
حنبل والإمام الصادق. أما الشافعي فلم يعاصره.

ابن مطهر: إن المالكية أخذوا علمهم عن علي وأولاده.
ابن تيمية: كذب، هذا الموطأ ليس فيه عن علي وأولاده إلا اليسير، وكذلك
الكتب والسنن والمسانيد جمهور ما فيها عن غير أهل البيت (١).
ابن مطهر: إن أبا حنيفة قرأ على الصادق..
ابن تيمية: كذب، فإنه من أقرانه، مات جعفر قبله بسنتين، ولكن ولد أبو حنيفة
مع جعفر بن محمد في عام. ولا نعرف أنه أخذ عن جعفر ولا عن أبيه مسألة واحدة.
بل أخذ عن أسن منهما كعطاء بن أبي رباح وشيخه الأصلي حماد بن أبي سليمان،
وجعفر بن محمد كان بالمدينة (٢).
ابن مطهر: لقد عاتب الله تعالى أصحاب محمد (ص) في القرآن وما ذكر عليا
إلا بخير، وهذا يدل أنه أفضل فيكون هو الإمام.
ابن تيمية: كذب ظاهر، فما عاتب أبا بكر في القرآن قط. وعن النبي (ص) أنه
قال في خطبته (أيها الناس، اعرفوا لأبي بكر حقه، فإنه لم يسؤني يوما قط) وهذا
بخلاف خطبة بنت أبي جهل، فقد خطب النبي (ص) الخطبة المعروفة وما حصل هذا
في حق أبي بكر قط (٣).

(١) روى مالك في موطأه لجعفر الصادق تسعة أحاديث كما روت له كتب السنن الأخرى باسم
جعفر بن محمد عدا البخاري. إلا أن هذه الروايات تعد قليلة جدا بالقياس إلى ما رواه الإمام
الصادق ونقل عنه. وهذا أمر كان متعمدا من قبل الرواة وجامعي الأحاديث وله دوافعه السياسية.
(٢) كان أبو حنيفة من تلاميذ الصادق ثم تمرد عليه. وله جملة مشهورة تقول: لولا الستان لهلك
النعمان.

(٢) هناك الكثير من النصوص القرآنية التي تدم قطاعات من الصحابة. انظر سورة التوبة أصحاب
المسجد الضرار والثلاثة الذين خلفوا، وضعاف النفوس والتمردين على الرسول (ص). وانظر
سورة المنافقون، وقصة أصحاب الإفك وكلام ابن تيمية هنا كأنه يريد أن يستثني أبا بكر من هذا الدم
وحده. مع أن ابن المطهر تكلم عن الصحابة بصيغة الجمع دون ذكر لأبي بكر. لكن ابن تيمية اعتبر
احتجاج ابن المطهر بأفضلية علي وعدم ذمه في القرآن يعني الاعتراف به كإمام وهذا يقود بالتالي إلى
نقص إمامة أبي بكر وعدم الاعتراف بها.

واستدلال ابن تيمية برواية: أيها الناس اعرفوا لأبي بكر حقه، لرفع أبي بكر. ورواية تقدم الإمام
علي لخطبة ابنة أبي جهل للحط من قدر علي..

هذا الاستدلال مردود عليه لأن الروايتين من روايات الخصم لا يعترف بهما الشيعة وهي في
منظورهم من اختراعات الرواة.

وكان من الأجدد علي ابن تيمية أن يستشهد بنصوص قرآنية نزلت في أبي بكر تؤكد مكانته ونص
الغار الذي يربطونه به في القرآن سوف يأتي بيانه..

أما من جهة أن الرسول (ص) لم يذم أبو بكر ولما يأت من جانبه ما يسئ إلى الرسول والرسالة فغير
صحيح. وها هي الروايات تشهد بذلك (انظر المناظرة الأولى)، وانظر لنا كتاب الخدعة والسيف
والسياسة).

ابن مطهر: كيف استجاز طلحة والزبير وغيرهما مطاوعتها على ذلك، وبأي وجه يلقون رسول الله (ص)، مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأة غيره أو أخرجها من منزلها أو سافر بها كان أشد الناس عداوة له (١).

ابن تيمية: هذا من تناقض الرافضة وجهلهم، فإنهم يعظمون عائشة في هذا المقام طعنا في طلحة والزبير ولا يعلمون أن هذا إن كان متوجها فالطعن في علي بذلك أوجه، فإن طلحة والزبير كانا معظمين عائشة موافقين لها مؤتمرين بأمرها، وهما وهي من أبعد الناس عن الفواحش والمعاناة عليها، فإن جاز للرافض أن يقدح فيهما بقوله (بأي وجه يلقون رسول الله (ص) مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأة غيره حتى أخرجها من منزلها وسافر بها إلخ...) كان للناصبي أن يقول: بأي وجه يلقى رسول الله (ص) من قاتل امرأته وسلط عليها أعوانه حتى عقروا بغيرها وسقطت من هودجها وأعداؤها حولها يطوفون بها كالمسببة التي أحاط بها من يقصد سبائها.

(١) نص كلام ابن المطهر في منهاج السنة هو: وأذاعت سر رسول الله (ص) وخالفت أمر الله في قوله تعالى: * (وقرن في بيوتكن) * وخرجت في ملأ من الناس لتقاتل عليا على غير ذنب، وكيف استجاز طلحة والزبير... إلخ.

ثم قال بعد ذلك: وكيف أطاعها على ذلك عشرة آلاف من المسلمين وساعدوها على حرب أمير المؤمنين ولم ينصر أحد منهم بنت رسول الله لما طلبت حقها من أبي بكر ولا شخص واحد كلمه بكلمة واحدة..

مثل هذا الرد من قبل ابن تيمية يشوبه التناقض والسذاجة في آن واحد إذ أن أهل السنة يجمعون على صحة إمامة علي وكونه رابع الخلفاء الراشدين المهديين وهذا الإقرار من قبلهم يدين عائشة ويضعها في موضع المذنب. فعلي هو الإمام وعائشة هي الخارجة عليه. فالقدح فيها وفي من عاونها على هذا الخروج وارد. فكيف لابن تيمية أن يقول إن الطعن في عائشة وطلحة والزبير يعد من نفس الوجهة طعنا في علي؟

ومعلوم أن هذا في مظنة الإهانة لأهل الرجل، وذلك أعظم من إخراجها من منزلها وهي بمنزلة الملكة المبجلة المعظمة التي لا يأتي إليها أحد إلا بإذنها. ولم يكن طلحة والزبير ولا غيرهما من الأجانب يحملونها، بل كان في المعسكر من محارمها مثل عبد الله بن الزبير ابن أختها، وخلوته بها ومسه لها جوائز بالكتاب والسنة والإجماع، وكذلك سفر المرأة مع ذي محرمها جوائز بالكتاب والسنة والإجماع، وهي لم تسافر إلا مع ذي محرمها وأما العسكر الذين قاتلوها فلولا أنه كان في العسكر محمد بن أبي بكر مد يده إليها، لمد يده إليها الأجانب. ولهذا دعت عائشة على من مد يده إليها وقالت: يد من هذه أحرقتها الله بالنار؟ فقال: أي أخت، في الدنيا قبل الآخرة. فقالت: في الدنيا قبل الآخرة.

فأحرق بالنار في مصر (١)

(١) أي سذاجة هذه، بل أي سطحية واستخفاف بعقول المسلمين؟ إن ابن تيمية لم يقع في هذه المتاهة إلا بسبب كونه من أعداء المنطق والعقل ولو كان يتسلح بشئ منهما ما كان يقع في هذا التناقض.. وإن أي قارئ لوقعة الجمع يتبين له ببساطة أن وجود عائشة كان هو المحرك الفعلي للمعركة ولولا أن طلحة والزبير أقتعاها بالخروج معهما ما كانا يستطيعان جمع أحد من المسلمين لمحاربة الإمام علي. وما كان يمكن حسم هذه الحرب إلا بعقر الحمل الذي يحمل عائشة ويلتف من حوله أعوانها وهو سبب صمودهم.. ولم يثبت من خلال الروايات المتداولة أن الإمام عليا عامل عائشة معاملة السبي أو ألحق بها أي إهانة بعد هزيمتها بل ردها إلى المدينة في حراسة خاصة لتقع في بيتها كما أمرها الله. فيكف لابن تيمية أن ينسج من خياله أن ما حدث لعائشة بعد هزيمتها هو إهانة أعظم من إخراجها من بيتها؟.. فإذا كانت لم تقع لها إهانة فإن خروجها من بيتها هو الجرم العظيم حسب منطق ابن تيمية الذي أراد أن يعظم إهانتها المتوهمة على خروجها وتبرجها.. يروي البخاري عن عمار بن ياسر أنه قال أثناء وقعة الجمل: إني لا أعلم أنها زوجته - أي عائشة - في الدنيا والآخرة ولكن الله ابتلاكم لتتبعوه أو إياها.. (باب فضل عائشة). وقال ابن حجر: قوله لتتبعوه أو إياها، قيل الضمير لعلي، والذي يظهر أنه لله. والمراد باتباع الله اتباع حكمه الشرعي في طاعة الإمام وعدم الخروج عليه. ولعله أشار إلى قوله تعالى* (وقرن في بيوتكن)* فإنه أمر حقيقي خوطب به أزواج النبي (ص). ولهذا كانت أم سلمة تقول: لا يحركني ظهر تيمية حتى ألقى النبي.. (فتح الباري ج ٧ / ١٠٨) وكلام ابن حجر هذا فيه الكفاية للرد على أمثال ابن تيمية أما بخصوص رواية دعاء عائشة على من مد يده إليها فهي من أكاذيب ابن تيمية، الذي يرفع شعار الكذب في مواجهة خصومه ويبيحه لنفسه. ومن المعروف أن محمد بن أبي بكر هو ربيب الإمام علي بعد زواجه بأمه أسماء بنت عميس وقد قتل في مصر على يد قوات عمرو بن العاص بعد أن دخلها أثناء حرب صفين ويقال إنهم أسروه وأحرقوه. وكان الإمام قد ولاه على مصر. ويريد ابن تيمية بنسبة هذه النبوءة لعائشة أن يضيء المشروعية عليها وعلى معاوية وابن العاص ويؤكد صحة موقفهم. وإذا ما تبين لنا أن محمد بن أبي

بكر هو شقيق عائشة فهذا يدفع هذه الرواية المزعومة ويكذبها، فهي وإن صحت فإنها تنطبق على غير المحارم..

ابن مطهر: إن النبي (ص) لعن معاوية الطليق ابن الطليق وقال (إذا رأيتموه على منبري فاقتلوه) وسموه (كاتب الوحي) ولم يكتب له كلمة من الوحي، بل كان يكتب له رسائل.

ابن تيمية: هذا الحديث ليس في شيء من كتب الإسلام، وهو عند الحفاظ كذب، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات. ثم قد سعد المنبر من هو شر من معاوية وما أمر بقتله (١).

وأما قولك (الطليق بن الطليق) فما هذا بصفة ذم، فإن الطلقاء غالبهم حسن إسلامهم كالحارث بن هشام، وابن أخيه عكرمة وسهل بن عمرو، وصفوان بن أمية ويزيد بن أبي سفيان وحكيم بن حزام وأمثالهم، وكانوا من خيار المسلمين، ومعاوية

(١) جاء هذا الحديث في تاريخ الإسلام للذهبي وحكم عليه بالوضع. والذهبي كما هو معروف من فقهاء الشام الذين يدينون بنهج بني أمية، فضلا عن كونه من تلاميذ ابن تيمية والمضحك أن الذهبي بعد أين شكك في الرواية جاء برواية أخرى تنقضها تقول: إذا رأيت معاوية يخطب على منبري فاقبلوه، فإنه أمين مأمون. وأسنده إلى الخطيب والحاكم. وفيما يتعلق بكون معاوية من كتاب الوحي فهو أمر غير ثابت عند أهل السنة والثابت عندهم أنه كان يكتب للرسول (ص) بعض الرسائل.

يروى مسلم عن ابن عباس أنه كان يلعب مع الصبيان، فجاء له الرسول وقال: اذهب فادع لي معاوية، قال: فجئت فقلت: هو يأكل، فقال: لا أشبع الله له بطننا. (باب من سبه النبي أو دعا عليه).

وقد دافع فقهاء أهل السنة خاصة فقهاء الشام منهم عن معاوية وبرروا هذه الرواية وأولوها لصالحه

حتى أن بعضهم قال: إن هذا دعاء لمعاوية بالصحة والعافية (انظر تطهير الجنان واللسان عن الخطورة والتفوه بثلب معاوية بن أبي سفيان لابن حجر الهيتمي، وانظر شرح النووي عن مسلم).

ممن حسن إسلامه، وولاه عمر بعد أخيه يزيد، ولم يكن عمر ممن يحابي، ولا تأخذه في الله لومة لائم (١).

ابن مطهر: وسم معاوية الحسن.

ابن تيمية: لم يثبت. يقال إن امرأته سمته وكان مطلقا فلعلها سمته لغرض، والله أعلم بحقيقة الحال، وقد قيل إن أباه الأشعث بن قيس أمرها بذلك، فإنه كان يتهم الانحراف في الباطن عن علي وابنه الحسن.

وإذا قيل إن معاوية أمر أباهما كان ظنا محضا والنبى (ص) قال: (إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث) وبالجملة فمثل هذا لا يحكم به في الشرع باتفاق المسلمين، فلا يترتب عليه أمر ظاهر، لا قدح ولا ذم. ثم إن الأشعث بن قيس مات سنة أربعين، ولهذا لم يذكر في الصلح الذي كان بين معاوية والحسن بن علي في العام الذي كان يسمى عام الجماعة وهو عام واحد وأربعين، وكان الأشعث حما الحسين بن

علي فلو كان شاهدا لكان يكون له ذكر في ذلك، وإذا كان قد مات قبل الحسن بنحو عشر سنين فكيف يكون هو الذي أمر ابنته (٢)؟

(١) اعترف ابن تيمية من خلال كلامه أن معاوية طليق ابن طليق وهذا وحده كاف للحط من قدره والتشكيك في عمر الذي دعمه وولاه على الشام وتغاضى عن انحرافاته.. وكيف لعمر أن يقدم معاوية على كثير من الصحابة الأكفاء في المدينة ويوليه على الشام وهي موطن فتنة وتحتاج إلى شخصية تتميز بالتقوى والورع والأمانة لا شخصية ظاهرها يدل على الخيانة والمكر وقلة الدين. وعن دور عمر تجاه معاوية وأنه من صناعته (انظر ترجمة معاوية في الإصابة، وانظر لنا السيف والسياسة).

(٢) كل الدلائل تشير إلى أن معاوية هو الذي كان يقف وراء قتال الإمام الحسن فهو صاحب المصلحة الوحيد في قتله بعد أن وقع معه الاتفاقية التي تنص على أن يتنازل له الحسن عن الحكم له وحده فقط على أن يعود إليه بعد وفاته. (انظر الإستيعاب في معرفة الأصحاب).

ولو كان معاوية بريئا من قتل الحسن ما كان قد أعلن يزيد ولده خليفة بعده وطلب من القوم المبايعه على ذلك وأعلنها ملكية في الإسلام، ولكان قد وثق الأمر مع الإمام الحسين مثلا وجعله خليفته بدلا من ولده الفاسق الذي أنكرته الأمة..

أما اتهام ابن تيمية للإمام الحسن بأنه كان مطلقا فهو اتهام يقوم على أساس الروايات التي يتداولها أهل السنة عنه، وهي روايات تهدف إلى الحط من قدره وتشويه صورته في أعين المسلمين.. من هنا فنحن نرفض مثل هذه الروايات رفضا قاطعا مثلما نرفض تلك الروايات التي تحط من قدر الإمام علي وتشويه صورته التي تكتظ بها كتب السنن والتي أشرنا إلى بعضها من قبل..